الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة-
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكـــرة ماستـــر

ميـــــــدان : علوم الأرض و الكون
الشـــــعبة: جغرافيا و تهيئة الإقليم
تخـــــــصص: تهيئـــــــة حضري
العنـــــــوان

السياسة السكنية وأثرها على الهوية العمرانية

حالة مدينة تبســـــــة

من تـــقـديـم الـطـلـبة:
*تورغي هاني
*محمودي خير الدين

أمام لجنة المناقشة

- مريخي ياسين	أستاذ مساعد أ	رئـيسـا	جامعة العربي التبسي
- بولمعيز حسين	أستاذ مساعد أ	مـمتـحـنا	جامعة العربي التبسي
- جبنون إبراهيم	أستاذ مساعد أ	مِـقـررا	جامعة العربي التبسي

تاريخ المناقشة :.....

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب"

"فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون "

" ولئن شكرتم لأزيدنكم "

قال صلى الله عليه وسلم *من لم يشكر الناس لم يشكر الله* حديث شريف مع آخر اللمسات لهذا البحث كان لزاما علينا أن أتوجه بالحمد والشكر للمولى تبارك وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل . كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف *جبنون إبراهيم *الذي لم تبخل علينا بتوجيهاتها المستمرة،كما نوجه التحية والعرفان للأساتذة المناقشين للرسالة بولمعيزحسين،مريخي ياسين

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة .

إن أصبنا فمن الله وان أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان ولله الحمد والشكر أولا وأخيرا.

هاني+خير الدين

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم رب العرش العظيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين الحبيب محمد خيرالبرية أجمعين، اللهم إنفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وما لا ينفعنا إلا علما فأجعلنا من العالمين العاملين يا رحمان يا رحيم

بداية كل شروق خصائل من نور وبداية كل عمل جاد كفاح ونهايته تتويج وبهذا نهدي ثمرة جهودنا

إلـــــى:

أولهم والد رفيق دربي محمودي خير الدين الذي نسأل الله أن يتغمده برحمته الواسعة

الـى عائلاتنا الكريمة وأقاربنا وأصدقائنا

إلى كل طلبة و أساتذة معهد الكون والأرض خاصة دفعة ماستر 2018 وخاصة

الاستاذ جبنون إبراهيم الذي كان نعم المربي ونعم الأخ ونعم الصديق

إلى كل من يعرفه و يحب خيرو محمودي وتورغي هاني

وأخيرا لا يسعنا أن نقدم ثمرة جهودنا إلى من كان له أثر في حياتنا وتأثيرفي نفوسنا

والـسـلام خـتـام

الملخص

أدت السياسات السكنية لمدينة تبسه المتوجهة في الفترة الأخيرة في جميع الاتجاهات إلى إنعكسات عديدة على هوية المدينة وصورتها،لذا فإن هويتها المعمارية والعمرانية تمنح المكان روحه ومذاقه الخاص، وهو ما يستلزم من المعماريين والمطورين وواضعي التنظيمات ومطبقيها العناية بتأكيد الهوية العمرانية والمعمارية، في الأحياء والمشاريع السكنية لكل منطقة بما يميزها عن غيرها من المناطق.

ولقياس درجة وعى المجتمع بأهمية وجود هوية والحفاظ عليها معمارية وعمرانيا وأيضاً مدى أهمية إشراك المجتمع في ذلك قمنا بدراسة تطبيقية كافية للحكم على السياسة السكنية لأي مدينة .

عن طريق دراسة السكانية ودراسة العمرانية ودراسة هوية المدينة والتي خلصت إلى إهمال كلي لهوية في مركز المدينة مع تهميش باقي الأطراف ومن هنا جاء تدخلنا في إطار مشروع دراسة تطبيقية يعيد الاعتبار للمناطق ذات ارث وهوية و يخلق ديناميكية حضرية للمدينة ويعيد التوازن ويحافظ على هوية المدينة وظل تطورات الحاصلة .

. **الكلمات المفتاحية:**

السياسة السكنية– الهوية المعمارية والعمرانية – الإرث عمراني – فن العمارة –

bstract:

The residential policies of the city of Tebessa especially in the recent period in all directions reflect many of the identity of the city and its image. Its architectural and architectural identity gives the place its own spirit and taste. This requires architects, developers, organizers and their users to take care of the architectural and architectural identity in neighborhoods and residential projects. An area that distinguishes it from other regions.

To measure the degree of awareness of the community of the importance of the existence of an identity and preservation of architectural and urban as well as the importance of the involvement of the community in this we have conducted a study is sufficient to judge the residential policy of any city.

Through the study of population and urban study and the study of the identity of the city, which resulted in the total neglect of identity in the center of the city with the marginalization of the rest of the parties and hence came our intervention in the framework of an applied study project that rehabilitates areas of heritage and identity and creates urban dynamic of the city and restore balance and maintain the identity of the city Received

key words

- Residential Policy - Architectural and urban identity − Architectural heritage −Architecture art

الـفـهرس الـعـام

العنوان	الصفحة
الفصل التمهيدي	
المقدمة العامة	02
الإشكالية	03
الفرضيات	04
أسباب إختيار الموضوع	04
أهمية الدراسة	04
أهداف الدراسة	05
صعوبات الدراسة	05
منهجية البحث	05
أدوات الدراسة	06
الفصل الأول (السياسة السكنية – الجانب النظري)	
مقدمة	08
المبحث الأول: ماهية السياسة السكنية	
1- تعريف السياسة السكنية	09
2-أدوات السياسة السكنية	09
2-1-القوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن	10
2-2-خلق مؤسسات متخصصة ذات طابع إجتماعي	10
2-3-الضرائب والاعانات المفروضة من طرف الدولة	10
2-3-1- الضرائب	10
2-3-2-الاعانات	11
3- أهداف السياسة السكنية	11
3-1- الأهداف الاساسية للسياسة السكنية	12
3-2-الاهداف الإقتصادية للسياسة السكنية	12
3-3-الأهداف الإجتماعية للسياسة السكنية	12
4-المشاكل التي تواجه السياسة السكنية	13

4-1-مشكل الإحتياطات العقارية	13
4-2-مشكل التمويل	14
4-3-مشكل ندرة مواد البناء	14
4-4-مشكل تنظيم المهن والوظائف	14
4-5-مشكل الإجراءات الإدارية	15
المبحث الثاني: السياسة السكنية من خلال مخططات التنمية	
1-مرحلة المخطط الثلاثي الأول 1967-1969	16
2-مرحلة المخطط الرباعي الأول 1970-1973	17
3-مرحلة المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	18
4-مرحل المخططين الخماسيين	19
5-حالة قطاع السكن بعد مخططات التنمية	21
المبحث الثالث: السياسة السكنية في ظل انماط وتحولات سكنية جديدة	
1-مرحلة من 1990-1994	24
1-1-برنامج السكنات الحضرية	24
1-1-1-برنامج السكن الاجتماعي	24
1-1-2-برنامج السكن الترقوي	25
1-1-2-1- الترقية العقارية العمومية	25
1-1-2-2-مؤسسة الترقية العقارية للمدخرين	26
1-1-2-3-المجلس الشعبي البلدي	26
1-1-2-4-المؤسسات العمومية	26
1-2-برنامج السكنات الريفية	26
2-مرحلة من 1995-2000	27
2-1-برنامج السكنات الحضرية	28
2-1-1-برنامج السكنات التطورية	28
2-1-1-1-السكن التطوري الجماعي	29
2-1-1-2-السكن التطوري الفردي	29
2-1-2-برنامج السكن الاجتماعي	30
2-1-3-برنامج السكن الترقوي	30
2-2-برنامج السكنات الريفية	31

2-3-أهم الإنجازات	31
3-مرحلة من 2001-2003	32
3-1-برنامج السكنات الحضرية	33
3-1-1-برنامج سكنات البيع عن طريق الايجار	33
3-1-2-برنامج السكن التساهمي	33
3-1-3-برنامج السكن الاجتماعي	33
3-1-4-برنامج السكن الترقوي	34
3-2-برنامج السكنات الريفية	34
3-3-اهم الانجازات التي قامت بها الدولة الى غاية يومنا هذا	35
4-أثر السياسة السكنية على توجه المدينة	35
4-1-النموذج الغائب	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني:(الهوية العمرانية والمعمارية)	
مقدمة:	42
المبحث الأول: ماهية الهوية،التراث والعمارة	
1-الهوية	43
1-1-مفهوم الهوية	43
1-2-مفهوم الهوية في العمران والعمارة	43
1-3-أشكال هوية المدينة	44
1-4-مستويات الهوية	45
1-4-1-الهوية الشخصية	45
1-4-2-الهوية الجماعية	46
1-5-علاقات الهوية	46
2-التراث	47
2-1-التعريف العام للتراث	47
2-2-التقسيم العام للتراث	48
2-2-1-التراث الطبيعي	48

2-2-2-التراث الحضاري	48
2-3-الأهمية المعمارية للتراث	48
3-العمارة	49
3-1-مفهوم العمارة	49
3-2-نظريان فن العمارة	49
3-2-1-نظريات فن العمارة التقليدية	49
3-2-2-نظريات فن العمارة الحديثة	49
3-3-انواع فنون العمارة	50
3-3-1-فن العمارة الإسلامية	50
3-3-2-فن العمارة القديمة	50
3-3-فن العمارة الأسيوية	51
المبحث الثاني :تصنيف الهوية العمرانية والمعمارية واثرها على العمران	
1-الهوية المعمارية	52
1-1-الهوية والتعبير المعماري	53
2-الهوية العمرانية	54
3-أهمية الهوية العمرانية والمعمارية	55
4-تصنيف الهوية العمرانية والمعمارية	56
4-1-الهوية الموجهة	56
4-2-الهوية الغير موجهة	57
5-تاثير الهوية العمرانية والمعمارية على تشكل العمران	58
المبحث الثالث:تطور صورة المدن والعمارة في الجزائر	
1-العوامل المتحكمة في نشأة المدن	59
1-1-الموقع	59
1-1-1-انواع المواقع	59
1-1-1-1-المواقع الطبيعية	59
1-1-1-2-المواقع العقدية	60
1-2-الموضع	60
1-2-1-انواع المواضع	60
1-2-1-1مواضع الحماية البحرية	60

1-2-1-2-مواضع الحماية البرية	61
2-نشاة المدن الجزائرية	61
2-1-المدن المرفئية	61
2-2-المدن التقليدية	62
2-3-المدن الاستعمارية	62
2-4-المدن الصحراوية	63
3-مراحل تطور فن العمارة في الجزائر	63
3-1-العمارة في العهد العثماني والذي قلبه	64
3-2-العمارة خلال الإستعمار الفرنسي	65
3-2-1-المرحلة الاولى من الاستعمار1830-1930	65
3-2-2-المرحلة الثانية من الاستعمار1930-1962	66
3-3-العمارة بعد الإستقلال حتى الوقت الحاضر	66
4-مراحل صور المدينة الجزائرية في ظل التحولات	68
4-1-المرحلة الاولى صورة المدينة العثمانية قبل سنة1830	68
4-2-المرحلة الثانيةصورة المدينة الجزائرية الإستعمارية1830-1962	69
4-3-المرحلة الثالثة صورة المدينة من 1962 الى يومنا هذا	72
خلاصة الفصل	75
الفصل الثالث:الدراسة التحليلية لمدينة تبسة	
مقدمة	77
المبحث الأول: الخصائص الطبيعية والجغرافيا للمدينة	
1-نشاة المدينة	78
2-دراسة الموقع والموضع	80
2-1-الموقع	80
2-1-1-الموقع الجغرافي	80
2-1-2-الموقع الإداري	81
2-2-الموضع	82
3-الدراسة الطبيعية	83
3-1-الطوبوغرافيا	83
3-2-الانحدارات	84

3-3-التركيب الجيولوجي	85
3-4-جيوتقنية التربة	86
المبحث الثاني: الدراسة العمرانية والسكانية للمدينة	
1-تقسيم المدينة إلى قطاعات	88
2-مراحل التطور العمراني	90
3-الدراسة السكانية والسكنية للمدينة	93
3-1-الدراسة السكانية	93
3-1-1-التطور السكاني للمدينة	93
3-1-2-العوامل المتحكمة في تطور السكان	95
3-1-2-1-العوامل الطبيعية	95
3-1-2-2-العوامل الغير طبيعية	96
3-1-2-3-التركيب الاقتصادي	96
3-2-الدراسة السكنية	97
3-2-1-الكثافة السكنية عبر القطاعات	97
3-2-2-نوع المساكن بالقطاعات	99
4-البرامج السكنية التي إستفادت منها تبسة	100
5-الإستخدامات في المدينة	103
5-1-الإستخدامات التعليمية	103
5-2-الإستخدامات الإدارية	103
5-3-الاستخدامات الامنية	104
5-4-الاستخدامات الثقافية	104
5-5-الاستخدامات الرياضية	105
5-6-الإستخدامات الترفيهية	105
5-7-الاستخدامات السياحية	105
5-8-الاستخدامات الشعائرية والروحية	105
5-9-الإستخدامات الصناعية	106
5-10-الاستخدامات التجارية	107
خلاصة الفصل	108

الفصل الرابع:الدراسة التطبيقية	
مقدمة:	110
المبحث الأول:دراسة تطبيقية على مستوى مركز المدينة	
1-أداة التحليل	111
2-تقديم الإستبيان وعينة الدراسة	111
3-التحقيق الميداني	112
4-تقديم عام لمجال الدراسة (مركز المدينة)	112
4-1-الموقع	112
4-2-خصائص مجال الدراسة	113
5-تحليل المعلومات الاستبيانية	114
المبحث الثاني:دراسة تطبيقية على مستوى حي فاطمة الزهراء	
1-تقديم الإستبيان وعينة الدراسة	120
2-التحقيق الميداني	120
3-تقديم عام لمجال الدراسة	120
3-1-الموقع	121
3-2-خصائص مجال الدراسة	122
4-تحليل المعلومات الإستبيانية	122
المبحث الثالث:المقارنة التطبيقية بين مجالي الدراسة	
1-تقديم الدراسة	
2-تحليل تقاطع العينات للأسئلة (جنس،مستوى تعليمي،نوع السكن،الواجهة سكنية)	130
3-تحليل تقاطع العينات للأسئلة (جنس،مستوى تعليمي،إضافة المقدمة للبرامج السكنية،المخططات الحضرية)	132
4-تحليل تقاطع العينات للأسئلة(جنس،مستوى تعليمي،خصوصية معمارية وعمرانية،نمط الحي،حالة المباني في الحي)	134
5-تحليل تقاطع العينات للأسئلة(جنس،مستوى تعليمي،المزيج عمراني فتبسة،نمط عمران تبسة،هل تمتلك تبسة هوية)	136
6-المقارنة التطبيقية	138
6-1-المقارنة بين منطقتي الدراسة	138
6-2-المقارنة بين صفات منطقة الدراسة	139

7–النتائج والتوصيات	140
7–1–النتائج	140
7–2–التوصيات	141
7–2–1–التوصيات العامة	141
7–2–2–التوصيات على مستوى المهيئين والمعماريين	142
7–2–3–التوصيات على مستوى الدولة والجهات الرسمية	143
الخاتمة العامة	144
قائمة المراجع	146
قائمة الفهارس	
فهرس الجداول	151
فهرس الأشكال والخرائط	152
فهرس الصور	154
الملاحق	
استمارة الاستبيان	

الـــفـــصـــل الـــتـــمـــهـــدي

المقدمة العامة

كثيرا ما نقلل من دور وأهمية القطاع السكني في مختلف النشاطات الإقتصادية غير أنه في الواقع يعتبر من القطاعات الحساسة التي تستدعي الإهتمام والعناية وذلك لأنه يمثل الدعامة الأساسية للسير الحسن لجميع القطاعات الأخرى ولو بطريقة غير مباشرة كقطاع الصناعة والزراعة والتشغيل ...الخ فهو وبهذا المنظور يعتبر مقياس لتطورالأمم في مجالات مختلفة, والجزائر على غرار باقي دول العالم أعطت إهتمام لهذا القطاع من خلال توفير أكبر عدد من السكنات والتجهيزات الجماعية بغية الوصول إلى تلبية الطلبات المتزايدة لمختلف شرائح المجتمع والتي تزايدت بفضل التوسع العمراني الذي عرفته مدننا بالخصوص، فالدولة دعمت أسعار السكنات وهذا كله من أجل تلبية الطلبات المتزايدة, ومن جهة اخرى عرفت الجزائر ارتفاعا محسوسا في عدد السكان الذي أثر في المقابل على المستوى الاقتصادي والإجتماعي و أصبح على الدولة إلزامية إتجاه المواطن من حيث تلبية الحاجات السكانية الحاضرة والمستقبلية بصفة عامة، و السكن بصفة خاصة لكون السكن يشكل إهتمام بالغ الأهمية.

لقد اتخذت السياسة السكنية بعد آخر، حيث عرفت الجزائر عدة إصلاحات مست معظم القطاعات و بالأخص قطاع السكن والعمران للمدينة الجزائرية ، حيث نلاحظ أن مختلف برامج السكن التي مست المدينة لم تهتم كثيرا بتاريخ وتراث وهوية المدينة الجزائرية المستمد من حضارات عريقة تقليدية على مر الأزمنة والعصور الماضية ، رغم أن اصل العمران الجزائري عمران أصيل تقليدي.

إن هوية المدينة الجزائرية مرتبطة بمخلفات التراث المعماري والعمراني التقليدي لمختلف الحضارات المتعاقبة منذ القدم، ومرتبطة كذلك بمختلف التحولات المتسارعة التي مست المظهر العمراني المادي وأثرت كثيرا في تغيير المجال الحضري والهوية المعمارية والعمرانية للمدينة الجزائرية ، حيث شهدت عدت تحولات وتغييرات مست جميع الجوانب الاجتماعية ،الثقافية ، التاريخية... مما اثر على توجه وصورة المدينة، حيث تفككت البنى العائلية التقليدية نتيجة لتاثرها بالحداثة والعولمة ، كما تغيرت مراكز المدن الجزائرية وإبتعدت عن موروثها ونمطها العمراني المميز، كما برزت تاثيرات مختلف البرامج الحكومية للدولة الجزائرية التي مست العمران والبنى التحتية الكبرى مما أثر في صورة وتوجه المدينة الجزائرية حيث إتعدت عن خصوصية الحضارة التقليدية الإسلامية وعمقها الحضاري على وجه

الخصوص وإتجهت نحو الحداثة العشوائية دون الإهتمام والإلتفات للثقافة العمارنية والمعمارية ، وكذا تراث المجتمع الجزائري على وجه الخصوص

الاشكالية :

تطرح هذه الدراسة اشكالية السياسة السكنية واثرها على هوية وصورة المدن الجزائرية بالشكل العام وعلى مدينة تبسة على وجه الخصوص حيث سنحاول في هذه دراسة اثبات مدى نجاعة و نجاح السياسة السكنية التي تبنتها الجزائر من خلال البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها من قبل صناع القرار و كيف أثرت على هوية وتراث المدينة الجزائرية ، ومن هنا يمكن طرح سؤالنا الرئيسي :

إن الهوية والتراث المعماري والعمراني للمدن الجزائرية يعاني من مشاكل وتحديات عديدة فظل العولمة والحداثة، فما مدى نجاعة السياسة السكنية في الحفاظ على هوية المدينة الجزائرية ؟

الاسئلة الفرعية :

- ما مدى مساهمة السياسة السكنية المتبعة من طرف الجزائر في الحفاظ على هوية المدينة الجزائرية ؟
- هل حققت السياسة السكنية ما كان مرجو منها ؟
- كيف أثرت السياسة السكنية على صورة وهوية مدينة تبسة على وجه الخصوص ؟
- ماهي مميزات المجال الحضري للمدينة الجزائرية ؟
- كيف أثرت البرامج الحكومية للدولة بشكل عام وبرامج السكن بشكل خاص على العمران الجزائري ؟
- هل حافظت المدن الجزائرية بشكل عام ومدينة تبسة بشكل خاص على موروثها العمران المستمد من تعاقب الحضارات؟
- هل تمتلك المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة تبسة بصفة خاصة خصوصية معمارية وعمرانية مميزة ؟

الفرضيات:

إعتمدنا الفرضيات التالية من أجل تحليل الوضع محل الدراسة وتحليل إشكاليته :

- إن التوجه الكبير للسياسة السكنية أثرعلى توجه وهوية المدينة الجزائرية .
- تعتبر السياسة السكنية في الجزائر سياسة ناجحة كونها حدت من أزمة السكن، في ظل تطبيق البرامج المسطرة من طر ف صناع القرار

أسباب اختيار الموضوع : تتمثل الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع والتعمق فيه في جانبين:

- **الأسباب الموضوعية:**

هنالك أسباب موضوعية حفزتنا لهذا الإختيار منها النقص الملحوظ في الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع وكون أن هوية المدينة الجزائرية وصورتها وتوجهها غير مهتم به ، ولا يحظى بأي اهتمام أو مبالات رغم أنه يمس ويوثر في المجال الحضري والعمران للمدينة الجزائرية

- **الأسباب الذاتية :**

التي دفعتنا لدراسة الموضوع فهي الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع كونه موضوع متشعب له علاقة بمتغيرات ومتدخلات متعددة بداية بالسكن مرورا الى هوية وثراث وعمران المدينة الجزائرية مما ساهم وحفزنا على التوجه نحو هذا البحث الشيق.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الموضوع من خلال جانبين الأول وهو **الجانب العلمي الأكاديمي** الذي أردنا من خلاله ضبط المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة. أما الجانب الثاني فهو **الجانب العملي التطبيقي** تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبها التطبيقي الذي تطرقنا فيه إلى دراسة حالة مدينة تبسة وذلك لأنها ستساعدنا في التعرف على واقع السياسة السكنية في الجزائر بشكل عام وعلى مدينة تبسة بشكل خاص ، وكيف أثرت هذه السياسة في المدينة بشكل عام وفي صورة وتوجه المجال الحضري المرتبط بتراث عمراني تاريخي تقليدي كما تبرز أيضا أهمية الدراسة من خلال العناية الكبيرة التي توليها الدولة للوصول لمدينة او بيئة مستدامة تكون هدف وغاية الجميع .

أهداف الدراسة

من بين أبرز الاهداف التي تسعى لتحقيقها الدراسة هي كالتالي:

- إبراز دور السياسة العامة السكنية في الجزائر و الدور الممكن أن تلعبه تطور المدينة؟
- محاولة معرفة إمتداد الهوية العمرانية والمعمارية للمدينة الجزائرية للحضارات القديمة
- إبراز وبيان كيفية تاثير السياسة السكنية على صورة وتوجه المدينة الجزائرية بشكل عام ومدينة تبسة بشكل خاص
- إبراز هدف السياسة السكنية من خلال محاولة الوصول إلى مدينة جزائرية مستدامة

صعوبات الدراسة:

لكل دراسة مسار تنتهجها في سعيها للوصول للاهداف والنتائج المرجوة وإيجاد تفسير للظواهر التي يتم تناولها على ما يعترضها من عراقيل تحد من خياراتها وهذا هو حالنا مع موضوع دراستنا ومن ضمن العراقيل التي صادفتنا هي الظروف الخاصة القاهرة ، إضافة الى صعوبة الحصول على الوثائق والمخططات اللازمة نظرا للبروقراطية التي تعرفها مختلف الإدارات في الجزائر ، زد على ذلك الندرة الكبير وعدم الاهتمام بدراسة هذا الموضوع حيث قل ما وجدنا بحث يهتم بهوية المدينة الجزائرية .

منهجية البحث

تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تهدف إلى تحليل وتقييم ظاهرة ما أو إكتساب معلومات جديدة لتكوين صورة أكثر دقة، ومن أجل ذلك تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج الكمي، الذي لا يقف عند جمع المعلومات لوصف الظاهرة وإنما يعتمد إلى تحليل الظاهرة وكشف مختلف أبعادها من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات وإستخلاصات تساهم في حقيق الواقع وتطويره ومن أجل ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

- ✓ **المرحلة الأولى:**

مرحلة تنمية المعارف حول الموضوع وذلك بالإطلاع على جميع المراجع والبحوث السابقة وهذا رغم ندرتها وشحها بالنسبة لموضوع الدراسة كونه موضوع حديث لم يتم التطرق إليه من قبل مما خلق مجموعة من الصعوبات المبدئية في الإلمام بجوانبه المختلفة

- ✓ **المرحلة الثانية :**

وهي المرحلة الأكثر صعوبة وتعقيد كونها مرحلة النزول لميدان الدراسة (مدينة تبسة) ومحاولة وضع النظريات المكتسبة وتطبيقها على أرض الواقع وذلك بدراسة ظاهرة السياسة السكنية وأثرها على هوية المدينة الجزائرية بشكل عام وعلى مدينة تبسة بشكل خاص ، ومحاولة أخذ فكرة عن مختلف توجهات السياسة السكنية ومدى محافظتها على صورة وهوية المدينة .

- ✓ **المرحلة الثالثة:**

وهي مرحلة تحليل المعطيات والمعلومات المتحصل عليها في المرحلة الثانية في شكل إستبيان لدراسة المشكلة وإستخلاص الإستنتاجات وتقييم الملاحظات السلبية وتقييم مدى فعالية السياسة السكنية في المحافظة على صورة وهوية المدينة.

أدوات الدراسة:

إعتمدنا في دراسة البحث على مختلف المصادر المكتبية من أجل تكوين الإطار النظري للبحث والمتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية، كما تم الإعتماد على الملاحظة، الصور والمقابلة مع مختلف الجهات المسؤولة ، بالإضافة إلى إجراء إستبيان لدراسة الظاهرة، كما تم إجراء التحقيقات الميدانية من أجل إستكمال جمع الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالبحث

الـــفـــصـــل الأول

الـــجـــانـــب الـــنـــظـــرِي

مقدمة :

إن التطور الذي عرفه مجال البناء و التعمير، يعتبر إحدى السمات الأساسية الهامة به، حيث ظهر هذا التطور عبر مراحل التاريخ و هو ينبع أصلا من تطور الحاجة إليه.

فالإهتمام الكبير بالسكن بصفة عامة و بالسياسة السكنية بصفة خاصة من أجل معرفة التغيرات الجذرية و العميقة التي عرفتها مختلف الهياكل المشكلة لقطاع السكن، جعلت الكثير من المفكرين و على اختلاف تخصصاتهم الاقتصادية، و التقنية يولون الأهمية القصوى لمعرفة الأسباب الحقيقية لهذه النقائض حتى يتسنى لهم في نهاية المطاف الخروج بالاقتراحات الكافية و الأزمة لمعالجة هذا الموضوع.

و عليه حاولنا في هذا الفصل أن نعطي صورة واضحة و مبسطة الخاصة بالسياسة السكنية .من ثلاثة مباحث هي كالأتي :

– المبحث الأول: ماهية السياسة السكنية من خلال التعريف بها و بمختلف أدواتها، كما تعرضنا إلى أهم أهدافها و أخيرا حاولنا أن نعرض أهم المشاكل التي تواجه أو تعرقل مسار السياسة السكنية للوصول إلى أهدافها المسطرة

– أمّا في المبحث الثاني فعالجنا فيه موضوع السياسات السكنية من خلال مخططات التنمية ، بصفة مختصرة

– و في المبحث الثالث تطرقنا بشكل مختصر الى السياسة السكنية في ظل أنماط سكنية جديدة وتأثيرها على صورة وهوية المدينة الجزائرية

المبحث الاول: ماهية السياسة السكنية

1- تعريف السياسة السكنية:

نستطيع أن نعرف السياسة السكنية على أنها " عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة و الموضوعة من طرف الدولة، و الهدف الرئيسي منها يكمن في وضع الوسائل و آليات التدخل في السوق السكني، و ضمان التوازن العام بين العرض و الطلب و ذلك في ظل إحترام معايير السعر و الكمية المحددة.

و من هذا التعريف يمكن أن نستخلص جملة من الخصائص المتعلقة بالسياسة السكنية و من أهمها:

* تكتسي السياسة السكنية طابع هام و إستراتيجي لنمو تطوير بلد ما، حيث أنها ترتبط و في نفس الوقت تواكب هذا التطور سواء أكان على الصعيد الإقتصادي و حتى الإجتماعي.

* توجه السياسة السكنية لمحاربة الفروقات الإجتماعية، حيث أنها تترجم في الواقع مبدأ حق الحصول على سكن و ذلك عن طريق تصحيح الاختلافات في مستويات دخول الأفراد من أجل تحقيق عدالة اجتماعية.[1]

* توجه السياسة السكنية من أجل الحد من سوء توزيع السكان على مستوى قطر البلد عن طريق تشجيع السكنات الريفية، باعتبار جل السكان يتمركزون و بكثرة في المناطق الصناعية و المدن الكبرى، مما خلق ظاهرة النزوح الريفي.

* تأخذ السياسة السكنية بعين إعتبار مشكل الندرة الاقتصادية نتيجة نقص الموارد الاقتصادية من جهة، و زيادة الحاجات من جهة أخرى، حيث أنها تحارب ظاهرة سوء إستغلال الأراضي

2- أدوات السياسة السكنية

تعتمد الدولة في رسم سياستها السكنية على جملة من الأدوات أو وسائل التدخل في السوق السكني، غير أن هذه الوسائل تختلف من دولة إلى أخرى، و ذلك حسب طبيعة النظام المتبع من جهة، و إلى درجة تطور أو نمو الدولة (بمعنى دولة متطورة أو متخلفة) من جهة أخرى، بالإضافة إلى سبب هام و يكمن في مدى

[1] - AIT AMMAR Karim, Le financement de la construction de logement en Algérie, mémoire fin d'étude, école national d'administration, 2001, P14

تحكم و توجيه لسياستها السكنية على حسب الأهداف المسطرة، غير أننا و في الغالب، يمكن أن نميز بين ثلاثة آليات أو وسائل رئيسية للتحكم في السياسة السكنية و هي:[1]

2-1- القوانين و المراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن:

تحدد القوانين و المراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن جميع القواعد المتعلقة به من حيث الملكية، التمويل، التوزيع، الحيازة، تنظيم سوق السكن ...إلخ، و عليه تعتبر القوانين و المراسيم المتعلقة بالسكن كأداة توجيه هامة للسياسة السكنية خاصة إذا أخذت بعين اعتبار و راعت الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للبلد المعني، و كذا مدى تطوره و مدى توفره للإمكانيات اللازمة لإنجاز السكنات، حتى تصل في الأخير إلى نتيجة مرضية و هي القضاء حتى و إن لم يكن بصفة مطلقة على أزمة السكن.

2-2- خلق مؤسسات متخصصة ذات طابع اجتماعي:

يعد خلق المؤسسات المتخصصة ذات طابع اجتماعي كطريقة أخرى تستعملها الدولة لرسم سياستها السكنية حيث أنها تشجع خلق هذا النوع من المؤسسات مثل مؤسسات البناء، الوكالات السكنية، الديوانات العقارية..إلخ، و حتى تتكفل كل واحدة بجميع الإجراءات المتعلقة بإنجاز السكنات و توزيعها و بيعها و تمويلها...إلخ، و من ثم تخفف العبء على الدولة من جهة و تنظم سوق السكن من جهة أخرى، و كأمثلة على ذلك: نجد في الجزائر هذا النوع من المؤسسات المتخصصة مثل : [2]

- ✓ OPGI الديوان الترقية و التسيير العقاري
- ✓ AADL وكالة تطوير و تحسين السكن
- ✓ EPLF مؤسسة ترقية السكن العائلي

2-3- الضرائب و الإعانات المفروضة و المقدمة من طرف الدولة

2-3-1- الضرائب:

من المتعارف عليه أن الدولة تستعمل الضرائب كأداة للتحكم و توجيه الإقتصاد من جهة، و كذلك تعتبر كمورد لخزينتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى الأدوار الأخرى التي تلعبها أو تقوم بها الضريبة، تستعمل هذه الأخيرة كأداة من أدوات السياسية السكنية، فعن طريق تخفيض في نسبة الضرائب على العقارات أو كل ما يتعلق بإنجاز

[1] - Jean Paul LACAZE, Les politique du logement, édition Flammarion, Paris, France, 1997, p28, p29.

[2] - عبد الغني جحيش،تهيئة منطقة سكنية تجارية،مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة،جامعة المسيلة ،2007 ،ص43

السكنات مثلا، من شأنه أن يقلل من تكلفة إنجاز هذه الأخيرة و من ثمة زيادة عرض السكنات في السوق السكني.

2-3-2- الإعانـات :

تعد الإعانات أو المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للأفراد من أجل الحيازة على السكنات من إحدى الطرق أو وسائل السياسية السكنية للتدخل في السوق السكني و ذلك بما يتماشى مع متطلبات الأفراد، والمخطط أن هذه الإعانات تأخذ شكلين: [1]

- **إما إعانـة مـاليـة مبـاشـرة:**

و المقصود بالمباشرة أي أنها تقدم لغرض الحيازة على سكن, حيث أنها تقدر على أساس نسبة من مبلغ شراء المسكن, و تقدم للفرد المعني بعملية الشراء و ما عليه إلاّ أن يكمل ما تبقى من باقي المبلغ للحصول على ملكية سكن, ففي الجزائر مثلا نجد هيئة تابعة للدولة متخصصة في منح هذا النوع من الإعانات (أي الإعانات المباشرة) و المتمثلة في " الصندوق الوطني للسكن CNL"، الذي يقدم إعانات مالية للفرد بغرض شراء سكن معين و ذلك وفق شروط موضوعة (كقيمة دخل الفرد, نوع السكن...الخ)

- **أو إعانـة مـاليـة غير مبـاشـرة:**

و نقصد بغير المباشرة أن الإعانة ليست موجهة بصفة مباشرة من أجل الحيازة على سكن كالحالة الأولى, بل هي موجهة للأفراد خاصة ذوي الدخل الضعيف وذلك من أجل الرفع من قدراتها الشرائية ، و من شأن هؤلاء أن يخصصوا هذه الإعانة من أجل الحيازة على سكنات بصفة الملكية أو الكراء.

و مما تجدر الإشارة إليه، أنه من الناحية الإقتصادية، هذه الوسائل أو اللآليات(الضرائب والإعانات) تؤدي دائما إلى نفس النتائج، غير أن الخيار بينهما يكون حسب طبيعة نظام البلد و كذا مدى تطوره أو نموه.[2]

3- أهداف السياسة السكنية

تكتسي السياسة السكنية صفتها الأساسية من خلال أهدافها المسطرة، إن أنها تهدف في الأساس إلى إرضاء الطلبات و الحاجات مع رفع النشاط الخاص بمجال السكن من جهة، و القضاء على ظاهرة البطالة

[1] - زيتوني نوال،انتاج السكن في ظل إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير،قسم تهيئة عمرانية ،جامعة منتوري،قسنطينة،2002 ،ص87

[2] - زيتوني نوال،انتاج السكن في ظل إقتصاد السوق،مرجع سابق، ص89

من جهة أخرى، و الملاحظ أن هذه الأهداف تتدرج في الأهمية التي يكتسبها قطاع السكن و آثاره على الحياة الإقتصادية و الإجتماعية.

غير أننا يمكن أن نميز ثلاث أهداف رئيسية للسياسة السكنية و المتمثلة في:[1]

3-1- الأهداف الأساسية للسياسة السكنية les objectifs tutélaires

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها السكن, يعتبر هذا الأخير حاجة أساسية و ملك مفيد نظرا للشروط التي يفترض أن تتوفر فيه, سواء أكانت تتعلق بجودته أو تكلفته (ثمنه) اللذان من الممكن أن يساء تقديرها من طرف المستهلك, و عليه فإن من بين الأهداف الأساسية للسياسة السكنية هو أن توفر لكل فرد (أو عائلة) مسكن أو بعبارة أدق, هو القضاء على هاجس تعاني منه معظم الدول و المتمثل في " أزمة السكن

3-2- الأهداف الإقتصادية للسياسة السكنية : les objectifs économiques

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع السكن إن أنه مرتبط إرتباطا وثيقا بالنشطات الإقتصادية الأخرى بواسطة ميكانزمات مالية، ضريبة و إقتصادية، و أن أثر هذا الإرتباط على النشاط الإقتصادي يتمثل في تمويل نشاطات البناء، شراء السكن و كذا شراء التجهيزات المتعلقة بالسكن، أماّ أثار الضريبة على قطاع السكن فإنها تتمثل في النسب الضريبة المفروضة و الإعفاءات المقدمة.[2]

كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تسيير و تطوير قطاع السكن، و إنتعاش هذا الأخير يجذب وراءه كل القطاعات الأخرى، و من ثم زيادة في النمو الاقتصادي و التخفيض من بطالة و الارتفاع في الدخل القومي....إلخ .

3-3- الأهداف الاجتماعية للسياسة السكنية : les objectifs sociaux

نظرا للأهمية الاجتماعية الكبيرة التي يكتسبها السكن و التي سبق الإشارة إليها، فحرمان الفرد منه يجعله يسلك سلوك يومي يؤثر سلبا على كل الأعمال التي يقوم بها بما في ذلك ضعف مردودية العمل الذي يقوم به، و عليه فعلى السياسة السكنية أن تراعي الجانب الاجتماعي للفرد و أن تأخذه بالحسان، و يتجلى ذلك من خلال الوسائل و الآليات المتعلقة بها و التي أخذت بعين الاعتبار المستوى الاجتماعي للفرد و ما مدى توفره لإمكانيات المادية و المالية من أجل الحصول على ملكية سكن

[1]- Paul Lacaze,op cit,pp(28,29)

[2] - بوخاري جمال الدين،اصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر، مذكرة ماستر،قسم علوم سياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2014، ص18

و عليه نلاحظ أن السياسة السكنية تهدف إلى الحد من الفوارق الاجتماعية و على تحقيق الرفاهية للجميع و حتى و إن لم يكن نسبة مطلقة غير أنها تأخذ بعين الإعتبار و بالإهتمام هذا الجانب في بالحسبان .[1]

4- المشاكل التي تواجهها السياسة السكنية

رغم الدور الكبير و الفعال الذي تقوم به السياسة السكنية, غير أنها تبقى عرضة لمجموعة من المشاكل أو العوائق تعيق مسارها و تحول دون تحقيق أهدافها, غير أنه حل هذه المشاكل, تعاني منها الدولة النامية بصفة كبيرة و حادة مقارنة بالدول المتقدمة التي قلما تصادق مشكل في مسار سياستها السكنية. و لعل أهم هذه المشاكل و أبرزها, يمكن حصرها فيما يلي: [2]

4-1- مشكل الاحتياطيات العقارية problème des réserves fonciers

تواجه مجمل أو مختلف المؤسسات أو الهيئات المشرفة على إنجاز السكنات مشكل الاحتياطيات العقارية, حيث أنها تجد نفسها أمام جملة من العوائق من بينها:

- ✓ النزاع القائم و المنافسة حول المحيط المخصص للتهيئة العمرانية(أو إنجاز السكنات بعبارة أبسط) بين وزارة السكن و مختلف الوزارات الأخرى كوزارة الفلاحة.
- ✓ عائق تحديد" قواعد نزع الملكية"، من حيث عدم إيضاح قواعد التعويض للملاك من جهة و إجراءات التحكيم(arbitrage) من جهة أخرى، و الملاحظ أن هذه الأراضي المتحصل عليها أو المسترجعة من طرف الدولة يتم استغلالها لإنجاز السكنات و إعطاء الأولوية لـ:

- البنايات العمومية الموجهة للكراء.

- البنايات العمومية الموجهة للبيع.

- البنايات الفردية المجمعة تحت شكل عمارات.

- ✓ مشكل ندرة الأراضي أو قلة الأراضي يطرح نفسه بحدّة في مختلف المناطق خاصة الحضرية منها، و مع تزايد عدد السكان و الإكتضاض و تمركزهم في المناطق الصناعية الكبرى يزيد من الأمر تعقيدا.

[1]- Paul Lacaze,ibid

[2] - M.C BENARBIA, M. ATMANI et autres, OP Cit, P69-P70, P 71.

4-2- مشكـل التمـويـل

إن تحليل عملية تمويل السكنات تخضع لجملة من المبادىء و المعايير نظرا لأهمية الكبيرة و الدور الفعّال الذي تلعبه في إنجاز السكنات، غير أن عملية التمويل تطرح نفسها كمشكل يعيق مسار السياسة السكنية لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

فانعدام أو قلة المصادر التمويلية المختلفة، من شأنه أن يخلق مشكل تمويل السكنات و هذا ما يؤدي إلى نقص الموارد المالية الآزمة و الضرورية لإنجاز السكنات.

4-3- مشكـل نـدرة مـواد البنـاء

من المتعارف أن من بين العوامل الأساسية لإنجاز السكنات هو توفير مواد البناء، غير أن إيجاد هذه المواد و بالمقادير المطلوبة و بالأسعار ملائمة يعتبر من المهام الأساسية التي ترتكز عليها السياسة الحكومية حتى تتوصل إلى إنجاز السكنات بالقدر الآزم و لإرضاء طلبات الأفراد.

غير أن مشكل ندرة هذه المواد مقارنة بتزايد الطلب عليها يبقى كعائق في وجه ما تصبوا إليه السياسة السكنية لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

4-4- مشكل تنظيم المهن أو الوظائف

نظرا لأهمية الكبيرة التي تكتسبها السياسة السكنية و يتجلى ذلك من خلال الأدوار و المهام التي تشرف عليه، و عليه فإنه من الطبيعي أن يصبح قطاع التهيئة العمرانية و الأشغال العمومية قطاعا إستراتجيا، غير أنه قد يكون عرضه لتلاعبات عدّة خاصة من بعض المهن- أن صّح القول- الأخرى التي لها علاقة بهذا القطاع الحساس، و نذكر على سبيل المثال: مكاتب الدراسات, المقاولين الخواص, المهندسين المعماريين...الخ.

و عليه و تجنبا لمثل هذه التلاعبات التي من شأنها أن تعيق مسار السياسة السكنية يجب أن يكون تدخل هذه المهن في إطار تشريعي منتظم و واضح و متكامل و ذلك تجنبا لزيادة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

4-5- مشكل الإجراءات الإداريـة

إن مشكل السكن مشكل حساس، و يختلف في حدّ ذاته كيفية تدخل الدولة أو السلطات العمومية، فمن جهة الحاجة و زيادة الطلب عليه يستلزم الحاجة إلى البناء و إنجاز السكنات بكثرة، و لهذا يجب تفادي المعرقلات الإدارية و تسهيل الإجراءات الآزمة، كإجراءات تحصيل الأراضي الصالحة لذلك، كتوفير الموارد المالية الضرورية...الخ.

من جهة أخرى، يجب وضع مراقبة صارمة (لتفادي المضاربة) على المقاولين أو المتعاملين العقاريين، لأن عمليات إنجاز السكنات عملية صعبة و تخضع للمضاربة و عليه يجب على الدولة سن قوانين من شأنها تجنب مثل هذه التجاوزات.

المبحث الثاني: السياسة السكنية من خلال مخططات التنمية الجزائرية

تمهيد :

بعد الإستقلال، مشكل السكن لم يكن بنفس الحدة بين المدن و الأرياف، فحالة الريف كانت أكثر تضررا، و هذا راجع للخراب الذي خلفته الحرب، بينما بالنسبة للمدن الجزائرية، فبمغادرة المعمرين أو الفرنسيين، جعلت العديد من السكنات في المدن خاصة فارغة، مما جعل السلطات الجزائرية آنذاك تعتقد أن المدن لن تعرف أزمة السكن و عليه فحل الإجراءات المتخذة أعطت الأولوية لإنجاز السكنات الريفية و ذلك ابتداءا من 1963، كما قامت بإتمام البرامج السكنية التي تركها الفرنسيين قيد الإنجاز، إلا أن النمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد، إستلزم الحاجة إلى السكن و من هنا و بعد تبني الجزائر لنظام الاقتصاد الموجه (المخطط من خلال مخططات التنمية حاولت أن تلم بهذا المشكل (أي مشكل السكن)، و تبني كل مخطط سياسة سكنية خاصة به، و هذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا المبحث.

1- مرحلة المخطط الثلاثي 1967-1969

أعطى المخطط الثلاثي انطلاقة جديدة لبعض الاستثمارات الصغيرة، و ذلك في سبيل خلق مؤسسات عمومية تنشط في مجالات متعددة، غير أنه أعطيت الأولوية للنشاطات الصناعية بصفة خاصة، حيث خصص ما يقارب 45 % من الاستثمارات للنشاط الصناعي.

أما فيما يخص مجال السكن، فأعطى المخطط الثلاثي أهمية له و عالج سياسته من خلال: [1]

- إنهاء إنجاز السكنات في طور الإنجاز، و هي إما سكنات من نوع " سكنات ذات الكراء المتوسط HLM "، أو هياكل السكنات " les carcasses " و قدر السكنات بـ 38000 سكن .
- تسطير برنامج سكني قدرت تكلفته بـ 100 مليون دج ينجزعلى مدى 3 سنوات(أي على عمر المخطط) و يخص إنجاز 10500 سكن.
- كما تم تخصيص برنامج سكني خاص (لفترة المخطط) يخص إنجاز من 500 إلى 1500 سكن للمجاهدين و ذوي الحقوق.

[1] - LABOUSSINE Qasmi, Cise de l'habitat et perspective de co-développement avec les pays de Maghreb édition Punblised, Paris,France, 1987, P40

و مما تجدر الإشارة إليه، أن الانطلاقة في إنجاز السكنات، أو بعبارة أدق تبني سياسة سكنية جديدة ، من خلال المخطط الثلاثي على أساس تحقيق متطلبات الريف و المدن وجدت عوائق كثيرة خاصة في المرحلة الأولوية، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب، فمن الناحية المالية، إنعدام المصادر التمويلية البنكية السابقة و توقفها، وقفت كعائق

و من بين النتائج التي تم تسجيلها على إثر الإجراءات التي قامت بها هذه اللجنة هو الانطلاق في إنجاز 16686 سكن ما بين فترة 1966–1968، بينما برامج السكنات من نوع " سكنات ذات الإيجار المتوسط HLM "، فقد تم الإنطلاق في إتمام إنجازها ابتداءا و ذلك بفضل الموارد المالية المضمونة من طرف الخزينة الجزائرية لتمويل هذه المشاريع.

2– مرحلة المخطط الرباعي الأول 1970– 1973

تعتبر الخطة الرباعية (1970 – 1973)، الخطوة الأولى و الفعلية للتنمية في الجزائر، و يتجلى ذلك من خلال برامج الاستثمارات الاجتماعية و الثقافية الذي سطر من خلال هذا المخطط ، و الذي كان يرمي أساسا إرساء سياسة وطنية تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للمواطن و إرضاء طلباته و تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع في جميع الميادين سواء ميدان السكن، الخدمات الاجتماعية، الصحة العمومية و حتى ميدان النشاطات الرياضية و الثقافية و الإعلام.

إن المرحلة التي مرت بها البلاد، تطلبت إعادة بناء صرح الاقتصاد الوطني و ذلك عن طريق تخصيص جميع الإمكانيات المالية و المادية المتاحة لديها لتطوير و زيادة الإنجاز، و من أجل ذلك جندت الدولة الجزائرية جميع الوسائل اللازمة لذلك للوصول إلى تحقيق سياسة استثمارية تتجاوب مع أهمية هذا البرنامج

و عليه فقد خصصت قيمة مالية مرخصة لهذا البرنامج قدرت في البداية بـ : 27.5 مليار دج للتجاوز فيما بعد ذلك مبلغ 36 مليار دج و هذا كل من أجل تحقيق البرامج الطموحة و التي أعطت الأولوية إلى :[1]

- تلبية الحاجيات الاجتماعية لشرائح المجتمع الأكثر تضررا من أجل الرفع من مستواه المعيشي.
- القيام بإنجاز التجهيزات الاجتماعية للحياة (إنجاز قنوات مياه الصالحة للشرب).

[1] - LABOUSSINE Qasmi, OP Cit, p53

- إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تسمح بخلق و تطوير مجالات التنمية المحلية لإنجاز الأسلاك الكهربائية الريفية.

3- مرحلة المخطط الرباعي الثاني(1974 – 1977)

تعتبر هذه المرحلة من المراحل التي أعطت دفعا قويا للاقتصاد الوطني، حيث أعطت مجالات واسعة للاستثمار خاصة الثقيلة منها، مما خلق مجال واسع للتصديرات و ذلك لضمان الاستقلالية المالية للبلاد.

و الجدير بالذكر، أن حجم الأموال المستثمرة في هذه المرحلة أعطى نتائج جد معتبرة، حيث عرف حجم الاستثمارات في جميع المجالات(بما فيها مجال السكن) قفزة قدرت ب 3 مرات عن التي سبقتها، مما أعطى للاقتصاد دفعا قويا، و يظهر ذلك جليا من خلال الجدول الموالي رقم (01) الذي يعطي حوله عن حجم الاستثمارات المبرمجة من خلال المخطط الرباعي الثاني.[1]

الجدول رقم(01): توزيع الإستثمارات في الخطة الرباعية الثانية 1974 – 1977

القطاعات	قيمة الإستثمارات المخططة (مليون دج)	نسبتها إلى الإجمالي
الصناعة	48000	%43,3
القاعدة الهيكلة الاقتصادية	15531	%14,1
الزراعة	12003	%10,9
التربية و التكوين	9947	%9
السكن	8300	%7,5
تجهيزات اجتماعية أخرى	6310	%5,7
المنشآت المائية	4600	%4,2
دراسات مختلفة	2520	%2,3
السياحة	1500	%1,4
تجهيزات إدارية	1399	%1,3
الصيد	155	%0,1
المجموع	110257	%100

المصدر: وزارة التخطيط, تقرير عام حول المخطط الرباعي الثاني, ماي 1974, ص15

[1]- Rachid HAMIDOU, Le logement un défit, OPU, Alger, 1988, P 84

فيما يخص قطاع السكن، فنلاحظ أن حجم الاستثمار في هذا المجال عرف بدوره ارتفاع من خلال برنامج المخطط الرباعي الثاني، حيث أولت السلطات الجزائرية آنذاك الاهتمام أكثر بهذا الجانب، نظرا للنمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد و زيادة الطلب على السكنات، و يظهر هذا الاهتمام من خلال ارتفاع نسبة الاستثمار في قطاع السكن إلى 7,5 % بعد ما كانت 5,5 % في المخطط الرباعي الأول.[1]

4- مرحلة المخططين الخماسيين (1980-1989)

لقد تزامنت مرحلة 1980 و 1989 مع المخططين الخماسيين الأول و الثاني (1984/1980) و (1989/1985) فأمام النتائج المحققة خلال الفترات السابقة و التي سبق الإشارة إليها، و أمام البرامج السكنية التي برمجت ضمن المخططات و لم تكمل و لم تحقق نظرا لظروف معينة، جاء المخطط الخماسي الأول و الثاني ليعطي دفعا قويا و يرسم سياسة سكنية اختلفت عن الطريقة السابقة،فعن دراستنا لهذه الفترة، وقفنا أمام نتائج اختلفت عن النتائج السابقة و لاحظنا خلق لظروف أكثر تطورا و ملائمة من أجل تطوير و تشجيع إنجاز السكنات العائلية.

و يتجلى ذلك من خلال اعتبار قطاع السكن قطاع أولي و ذلك ابتداءا من المخطط الخماسي الأول (84/80) حيث تمحورت تصورات المخطط الخماسي الأول لتنمية السكن حول ثلاثة محاور أساسية و هي:[2]

- ✓ تنظيم المدن القديمة و توسيعها
- ✓ تطوير الحياة السكنية في الريف و تحديث مراكزه الحضرية في الولايات و الدوائر و البلديات.
- ✓ بعث مدن جديدة في مناطق الهضاب العليا و الصحراء.

كما خصص ما يقارب 60 مليار دج لهذا القطاع، أي ما يعادل نسبة 15 % من إجمالي الاستثمارات المتوقع إنجازها (مقارنة بـ 7,5 % في المخطط الرباعي الثاني).

و الملاحظ أنه، عند تتبع مسار السياسة السكنية في مرحلة المخطط الخماسي الثاني، أنها لم تختلف كثيرا عن الأهداف التي سطرت ضمن المخطط الخماسي الأول، حيث حظي قطاع السكن بالأولوية الكبيرة في توزيع البرامج الاستثمارية الاجتماعية، إن بلغت حصته نحو 42 % و معظمها موجهة للسكن

[1]- Rachid HAMIDOU, OP Cit, P 40, P 41

[2] - محمد بلقاسم حسن بهلوم، سياسة تخطيط التنمية و إعادة مسارها في الجزائر ، الجزء (2)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 60 .

الاجتماعي، و هو قطاع تتميز نسبة كبيرة من برامجه ببرامج قديمة (حوالي 49 %)، خاصة في مجال السكن الحضري الذي تزيد فيه نسبة باقي الإنجاز عن 50 % و الذي شغل بالمخطط الخماسي الثاني في تنمية هذا القطاع هو إعادة تنظيم المدن بالاهتمام أكثر بجانبين هما تجديد الأحياء القديمة على أساس أنماط حديثة و تكامل المرافق، ثم التشغيل الأقل للمساحات لتفادي تبديد الأراضي المفيدة للفلاحة. [1]

و الجدول التالي يبين لنا أهم البرامج السكنية خلال مرحلة المخططين الخماسيين.

جدول رقم(02): البرامج السكنية المبرمجة و المحققة خلال مرحلة المخططين

الفترة	حجم البرنامج (اجتماعي و ريفي)	السكنات في طور الإنجاز	السكنات المبرمجة و غير المنجزة	نسبة الإنجاز
من 84/80	217444	171476	45968	**% 78**
من 89/85	**353123**	**231236**	**121887**	**% 65**

المصدر: وزارة السكن،تقرير عام حول البرمجية السكنية،أكتوبر 1980،ص46

نلاحظ من الجدول السابق، أنه من خلال مرحلة المخطط الخماسي الأول، كانت نسبة الإنجاز معتبرة على حسب ما برمج، إذ قدرت بـ 78 %، أما فيما يخص مرحلة المخطط الخماسي الثاني، فلاحظنا تراجع في نسبة الإنجاز إلى 68 %، على الرغم من الجهود التي سلطتها الدولة لقطاع السكن، يرجع السبب في ذلك إلى الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986 على إثر انخفاض الإيرادات البترولية، فكانت علامة إخفاق نسبي للسلطات العمومية في جميع القطاعات بما فيها قطاع السكن على أساس الدور الكبير الذي يلعبه قطاع المحروقات في تمويل خزينة الدولة. [2]

و عليه فبعدما عرفت الجزائر في المراحل السابقة نوع واحد من السكنات الحضرية إلى جانب السكن الريفي و المتمثلة في السكن الحضري الذي أصبح يعرف فيما بعد بالسكن الاجتماعي، ظهر نمط

[1]- A. BRAHIMI, L'économie Algérienne hier à demain défit enjeux, édition Dehleb, Alger, 1991, P 46

[2] - معمري يمينة، آلية تمويل المشاريع السكنية في الجزائر، بحث لنيل شهادة ليسانس في فرع المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الجزائر، 2003/2002، ص 4.

5- حالة قطاع السكن ما بعد المخططات التنمية :

تميزت فترة المخططات التنمية بسيطرة الهيئات العمومية على السوق السكنية, بإعتبارها صاحبة العرض الوحيد في هذا المجال, حيث كانت الدولة المتعهد الوحيد من الناحية العملية في بناء المساكن, و قد خصصت 10 ملايير دج لقطاع السكن فيما بين 1962 و 1979 و أكثر من 71 مليار دج ما بين 1980 و 1989[1]

كما منع قانونيا للقطاع الخاص من الدخول إلى السوق العقارية(حتى سنة 1987)، حيث كانت الوسيلة الوحيدة لاقتناء مسكن هي الإيجار من طرف الهيئات العمومية، فبالرغم من وجود ميزات خاصة لتمويل المشاريع السكنية إلاّ أن كل العوامل السابقة الذكر أدت إلى تقليص العرض[2]

فعلى الرغم من الجهود التي بدلتها الدولة في هذا المجال،, حيث حضي قطاع السكن بالاهتمام ثم الازدهار في فترة المخططات ما بين 1973 و 1986، غير أن مجهود الدولة لم يسفر عن النتائج المرجوة، بل على العكس من ذلك أصبح العجز في مجال السكن مع تراجع النمو الذي أعقب أزمة الإيرادات البترولية سنة 1986 علامة على إخفاق نسبي للسلطات العمومية في قطاع السكن على الرغم من تحرير المبادرة الفردية في الثابتات و ما أعقبه من ازدهار عقاري.

و بإلقاء النظرة خاطفة على مجريات أحداث كيفية تمويل السكن, فإنما تدل على وجود سياسة غير واضحة المعالم في هذا الميدان سواء أكان ذلك يتعلق بالسكن الاجتماعي أو السكن الترقوي, إضافة إلى غياب إستراتجية على المدى المتوسط و الطويل بالنسبة لحل مشكلة السكن في الجزائر، و عليه, فلقد كانت أغلب السياسات المتبعة من طرف الحكومات التي تعاقبت على الحكم في هذه الفترة فيما يتعلق بتمويل السكنات تتسم أغلبها بالغموض تارة و الجدل تارة أخرى.

فمنذ سنة 1989لجأت أغلب الحكومات التي تعاقبت على إدارة شؤون البلاد إلى الحلول الانتقالية فيما يخص مشكلة تمويل السكن،. فمثلا في سنة 1989, لجأت الحكومة إلى توقيع مرسوم(رقم 98 – 89 المؤرخ في 20 جوان 1989) يقضي بأن يكون مستوى إيجار السكنات الاجتماعية قادرا على تحقيق التوازن في الميزانيات التسيير التابعة لدواوين الترقية و التسيير العقاري OPGI الخاضعة لوزارة السكن، ثم إنشاء نظام

[1] - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة السكان و الحاجات الاجتماعية، تقرير حول السكن الاجتماعي، دورة أكتوبر 1995، ص 4

[2] - معمري يمينة، آلية تمويل المشاريع السكنية في الجزائر،مرجع سابق،ص 5

الإيجار يمكن بواسطته مساعدة العائلات ذات الدخل الضعيف الغير قادرة على تحمل مستوى الإيجار المطلوب، غير أن الواقع أثبت غير ذلك لأن المرسوم بقي خبرا على ورق ولم يتم تطبيقه في الميدان و بقي مرسوم 1983 هو المعمول به.[1]

و حتى و إن تم التسجيل في هذه الفترة أكثر من مليون سكن كزيادة في الحضيرة السكنية، إلا أن هذا الرقم لم يساهم لو بقليل في تقليص العجز الشامل الذي شهده قطاع السكن خاصة مع نهاية سنوات الثمانيات و الدليل على ذلك ارتفاع معدل شغل السكن عبر سنوات التي تلت الاستقلال و الجدول التالي يعطي صورة واضحة عن ذلك.

الجدول رقم (03) : تطور معدلات شغل السكن للسنوات 1966-1977-1987

السنوات / البيـان	سنة 1966	سنة 1977	سنة 1987
عدد السكان (بالآلاف)	12316	17200	**23477**
عدد الوحدات السكنية (وحدة)	2002	2201	**3029**
عدد المساكن لكل 1000نسمة	162,5	125,77	**129**
TOLمعدل شغل السكن	**6,15**	**7,95**	**7,75**

المصدر: وزارة السكن،تقريروثيقة السكن الوزارية،1968،ص16

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدل شغل السكن عرف تدهورا عبر السنوات (1966،1977، 1987) إن ارتفع من TOL = 6,15 لسنة 1966 إلى TOL = 7,75 سنة 1987 ، مع العلم أن المعدل المقبول دوليا و سبق الإشارة إليه هو TOL=6، و من هنا يتبين ضخامة العجز الذي عرفه قطاع السكن في هذه الفترة .

إن مثل هذه النتائج السابقة من شأنها أن تؤثر على المستهلك أو بعبارة أخرى على المواطن، حيث أن هذا الأخير، لم يتوفر له حق من حقوق التي لا يستطيع الاستغناء عنها، و بالموازاة مع تدهور معدل شغل

[1] - عبد القادر بلطاس، استراتيجية تمويل و السكن في الجزائر،2007 ،ص.195

السكن عبر السنوات، لوحظ كذلك تدهور في رفاهية السكن سنة بعد سنة، حيث أنه لم تتوفر المتطلبات اللازمة للإقامة، مما جعل بعض السكنات بقيت شاغرة بسبب انعدام للشروط الضرورية و للرفاهية اللازمة.

إن فشل السياسة السكنية في هذه المرحلة على الرغم من المحاولات و المجهودات التي قامت بها السلطات في كل مرة استوجب الأمر بها في أواخر الثمانيات الرضوخ إلى شروط نظام اقتصاد السوق الذي يدعوا إلى خوصصة القطاعات و هذا ما لمسناه في قطاع السكن و العمران، بإصدار قانون 86-07 في 4 مارس 1986 الذي سمح أو صرّح بمساهمة القطاع الخاص بالعرض في السوق السكني، كما اتخذت الحكومة إجراءات مختلفة و عمدت وسائل شتى لإنعاش قطاع السكن بالإضافة إلى اعتمادها إلى آليات مختلفة في تمويل المشاريع السكنية و هذا ما لمسناه من خلال صدور تعليمات مختلفة غيرت نمط تمويل السكنات في كل فترة، غير أن هذه الإجراءات و الخطوات باءت بالفشل و النتائج المحققة دليل على ذلك و هذا ما لمسناه عند تفحصنا للنتائج التي آل إليها قطاع السكن.

المبحث الثالث : السياسة السكنية في ظل تحولات و أنماط سكنية جديدة .

لقد إتخذت السياسة السكنية بعد آخر ، إختلف على سابقه إبان حقبة النظام الاشتراكي حيث عرفت الجزائر عدة إصلاحات مست معظم القطاعات و بالأخص قطاع السكن ، الذي ظهرت فيه أنماط سكنية بعدما كانت تعتمد على نمطين فقط ، ألا و هما السكن الحضري المخطط و السكن الريفي هذا من جهة و من جهة أخرى عملت على خلق هيئات تمويلية أخرى متعلقة بالنشاط السكني لتعطى طابعا آخر.

و من هنا حاولنا أن ندرج مجمل التحولات التي عرفها قطاع السكن خلال العشرية الأخيرة و مختلف الأنماط السكنية الجديدة التي عرفت في هذه الفترة من خلال ثلاث مراحل :

1- مرحلة 1990-1994 :

قامت الدولة في بداية هذه المرحلة أي بداية التسعينات ، على تبني استراتيجية جديدة في مجال بناء السكنات، و عليه فأهم ما تميزت به هذه المرحلة أي مرحلة 90 / 1994 يمكن حصرها فيما يلي :

1-1- برنامج السكنات الحضرية :

لقد عرفت هذه المرحلة نمطين سكنيين حضريين يمكن حصرهما فيما يلي :

1-1-1- برنامج السكن الاجتماعي :

لقد استخدم السكن الاجتماعي على الرغم من التسمية التي أخذها ضمن نظام مشوش عرفته الجزائر سابقا و المتمثل في نظام اقتصاد موجه، حيث عرف أولا بالسكن الحضري و لم يكتسي طابع خاص به و لم يلبي الاحتياجات المرصود لها في تلك الفترة .[1]

غير أنه و مع صدور المرسوم رقم 93 – 84 المؤرخ في 23 مارس 1993 حدد بمزيد من الوضوح مفهوم السكن الاجتماعي انطلاقا من طريقة تمويله و طابعه الإيجاري غير القابل للتنازل .

[1] - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول السكن الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 13

فالسكن الاجتماعي إذن هو ذلك السكن تتكفل به الخزينة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي الدولة ، و عليه " فالمساكن الاجتماعية الحضرية الإيجارية ، مخصصة للأسر التي لا تسمح لها مداخيلها بالحصول على ملكية سكنية " و فضلا عن ذلك فهي غير قابلة للتنازل عنها مما يبين عزيمة السلطات العمومية على تكوين حضيرة عقارية إيجارية مخصصة لكي تستفيد منها الأسر ضعيفة المداخيل . [1]

1-1-2- برنامج السكن الترقوي :

بعد ظهور السكن الترقوي كصيغة سكنية جديدة حددها المرسوم رقم 86 -07 الصادر في 4 مارس 1986 غير أن الظروف التي سادت فترة ما بعد سنة 1986 نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عرفتها الجزائر بعد انخفاض عائداتها البترولية من جهة ، و ظهور بوادر التخلي عن النظام الاشتراكي و الدخول إلى نظام اقتصاد السوق من جهة أخرى ، جعلت صعوبة في تطبيق هذا المرسوم و لم تحظى صيغة السكن الترقوي بالاهتمام المطلوب .

و من هنا ، أخذت السلطات على عاتقها هذا المشكل ، و أعادت الاعتبار للسكن الترقوي في سنة 1993 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 – 03 الصادر في 1 مارس 1993 (*) ، بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية الجديدة التي شرع في تطبيقها مع بداية التسعينات و مع النظام الجديد الذي شرعت في تبنيه الجزائر أي نظام اقتصاد السوق .

و لقد أوكلت مهمة إنجاز السكنات الترقوية لعدة مرقين عقاريين و يتكفل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP بصفة مطلقة بتمويل هذا النوع من السكنات عن طريق موارده الخاصة (ادخار العائدات) ، و يمكن أن يكون المرقون العقاريون تابعين للقطاع العام و بالتالي يدخلون في إطار إنجاز السكنات الترقوية العمومية أو تابعين للقطاع الخاص و بالتالي يدخلون في إطار إنجاز السكنات الترقوية الخاصة و هذا ما سنورده بمزيد من التوضيح فيما يلي :

[1]- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول السكن الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 13

1-1-2-1- الترقية العقارية العمومية

و يتكفل بإنجاز مثل هذا النوع من السكنات كل من :

- **مؤسسات ترقية السكن العائلي EPLF**

منذ 1980 ، ثم خلق 23 مؤسسة ترقية السكن العائلي و ذلك بقرار من الولايات ، و في سنة 1993 ثم نقل ملكية هذه المؤسسات إلى الدولة ،أما فيما يخص عملية إنجاز السكنات ، تقوم مؤسسات ترقية السكن العائلي بالمساهمة بصورة بسيطة وضعيفة في عرض السكنات على المستوى الوطني ، حيث يقدر المعدل المتوسط لتوزيع السكنات سنويا (منذ سنة 1986) ب 4000 سكن سنويا و في بعض الأحيان لا يتجاوز هذا الرقم .

- **دواوين الترقية و التسيير العقاري OPGI**

بالإضافة إلى تكفل دواوين الترقية و التسيير العقاري بإنجاز السكنات الاجتماعية الموجهة للطبقات الفقيرة ، فإنها تقوم في بعض الأحيان بالتكفل بإنجاز السكنات الترقوية العمومية .

1-1-2-2- مؤسسة الترقية العقارية للمدخرين SPIE

تعد مؤسسة الترقية العقارية للمدخرين SPIE ، كفرع من الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، وقد تم إنشاؤها سنة 1993 من أجل ضمان السير الحسن و الفعلي لعملية إنجاز السكنات الترقوية لفائدة المدخرين لدى الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط .

1-1-2-3- المجلس الشعبي البلدي APC :

إنطلاقا لما جاء في القانون الصادر سنة 1993 و المتعلق بالترقية العقارية ، فلقد سمح لبعض المجالس الشعبية البلدية APC للتكفل بإنجاز برامج سكنات ترقوية موجهة للمواطنين المقيمين في حيزها ، ويتم تمويل هذه الأخيرة بطبيعة الحال من طرف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط .و بمساهمة ابتدائية من طرف المستفيد .

غير أن طبيعة عمل البلديات و المشاكل التي تواجهها ،جعلت عمل هذه الأخيرة في ميدان التكفل بإنجاز السكنات الترقوية يعرف صعوبات و تأخرات ، وعليه تبقى نسبة الإنجاز منخفضة مقارنة بباقي الأطراف الأخرى المسؤولة عن إنجاز هذا النوع من السكنات .

1-1-2-4- المؤسسات العمومية :

تتكفل بعض المؤسسات العمومية بإنجاز سكنات ترقوية في إطار نشاطها .

1-2- برنامج السكنات الريفية :

ابتداء من سنوات التسعينات ، عرفت السياسة السكنية في مجال إنجاز السكنات الريفية اتجاه آخر ، اختلف عن سابقه (أي مرحلة المخططات التنموية) ، فبعدما حضي الريف الجزائري بالاهتمام و العناية.

و بتكفل السلطات الجزائرية بعملية إنجاز السكنات ، غير أن ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن التي عرفتها الجزائر منذ سنوات السبعينات و ما خلفته من إهمال للريف الجزائري ، بالإضافة إلى تفاقم أزمة السكن في المدن خاصة مع سنوات الثمانينات ، جعل السلطات الجزائرية تصب اهتمامها خاصة بعد الإصلاحات على إنجاز السكنات الحضرية[1]

أما السكن الريفي فقد عمدت السلطات الجزائرية على تقديم للمواطن الريفي إعانة مالية كمساعدة من أجل إنجاز سكنه بنفسه ، ولقد حددت حجم الإعانة المقدمة من طرف الدولة ب 120000 دج لإنجاز مسكن واحد . [2]

- يكمن الهدف من تبني استراتيجية مماثلة في مجال إنجاز السكنات الريفية إلى تشجيع الاستقرار بالمناطق الريفية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني الريفي و كبح النزوح نحو المدن ، بالإضافة إلى تشجيع سياسة البناء الذاتي و جعل المستفيد يتحمل مسؤولية إنجاز مسكنه بنفسه.
- و تجدر الإشارة أن قيمة الإعانة المالية المقدمة لا تساوي تكلفة إنجاز مسكن بل تعد كمساعدة فقط تمنح وفق شروط :

- أن يكون المستفيد مقيم بالريف الجزائري .
- أن يكون المستفيد مالك لقطعة أرض بالريف صالحة لإنجاز مسكن .
- تمنح الإعانة على حسب مستوى دخل المستفيد .

[1] - غالب سليمة، استراتيجية بناء وتشييد السكنات ، مدونة العمران، العدد 15 ،الجزائر،2009 ،ص29

[2]- غالب سليمة، استراتيجية بناء وتشييد السكنات ،مرجع سابق ،ص30

و تقدم الإعانة للمستفيد من طرف هيئات مختصة بعد موافقة الشروط على ثلاث دفعات (الدفعة الأولى 40 % ، الدفعة الثانية 40 % الدفعة الثالثة 20 %) و هذا على حسب درجة تقدمه في إنجاز السكن .

2- مرحلة 1995 – 2000 :

تميزت هذه المرحلة بعدة تحولات عرفها قطاع السكن ، حيث عرفت السياسة السكنية عدة أبعاد و اتجاهات اختلفت عما كانت عليه سابقا ، و لعل أهم ما ميز بداية هذه المرحلة هو ظهور نمط سكني حضري جديد لم تعرفه الجزائر من قبل ،وهذا بهدف امتصاص كثرة الطلب المتزايد على السكنات مقارنة بالعرض الموجود، كما عرفت هذه المرحلة تغيرات أخرى إلى جانب ظهور النمط السكني الجديد لفتح مجال المبادرة أمام البنوك التجارية في عملية تمويل السكنات عن طريق القروض العقارية ، بالإضافة إلى ظهور هيئات تمويلية جديدة أخرى متخصصة في تمويل السكنات .

2-1- برنامج السكنات الحضرية

لقد عرفت هذه المرحلة ثلاث أنماط سكنية حضرية يمكن عرضها فيما يلي :

2 -1-1- برنامج السكنات التطورية (التساهمية أو المساعدة)

عرف هذا النوع من السكنات ابتداء من سنة 1995 تحت اسم السكنات التطورية و هذا بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 94 – 308 الصادر في 4 أكتوبر 1994 المتعلق بشروط تدخل الصندوق الوطني للسكن لتقديم الإعانة المالية لفائدة العائلات من أجل الحصول على ملكية سكن. [1]

و بالفعل ، نظرا لعدم مقدرة الدولة الجزائرية لامتصاص الطلب المتزايد على السكنات فالسكن الاجتماعي لم يلبي طلبات أفراد المجتمع خاصة العائلات ذات الدخل الضعيف ، أما السكن الترقوي فنظرا لارتفاع تكلفته لم يتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري و أصبح يخصص لفئة معينة من المجتمع ذات الدخل المرتفع .

و عليه و من أجل مساعدة العائلات للحصول على ملكية سكن ، تم تخصيص إعانة مالية مقدمة من قبل الدولة بدون تعويض و بمعدل على حسب المداخيل هذه الإعانة الصادرة عن ميزانية الدولة و التي فوضتها وزارة السكن للصندوق الوطني للسكن CNL لضمان سيرها .

[1]- Ministère de l'habitat ,recueil de textes législatives , octobre 1999 ,p7

ثم تقوم الدولة بإنجاز سكنات فردية للمستفيد على حسب حجم الإعانة و تعد سكنات غير جاهزة،عليه فإن هذه السكنات تحتوي فقط على غرفة و مرحاض و مطبخ غير تام لأن حجم الإعانة لا يكفي لإنجاز سكن تام ، ومن هنا على المستفيد أن يطور سكنه بنفسه و بموارده الخاصة (إتمام إنجاز السكن التطوري) ،لهذا السبب أطلقت تسمية السكنات التطورية في باديء الأمر على هذا النمط السكني الجديد ، غير أنه يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- أن لا يكون الشخص المستفيد من السكن التطوري قد استفاد سابقا من سكن اجتماعي أو أي

إعانة من قبل الدولة للحصول على ملكية سكن .

- تقدر حجم الإعانة على أساس مستوى دخل الشخص .
- مقدار مساهمة الشخص في تمويل عملية إنجاز سكنه
- الحالة العائلية للمستفيد (متزوج ، أعزب ...) لإعطاء الأولوية في ذلك

و من هنا تقوم الدولة و عن طريق لجنة خاصة بإجراء تحقيق حول المستفيد من السكن حتى تتأكد من توفر الشروط و المؤهلات التي تسمح و تعطي له الحق للحيازة على ملكية السكن التطوري .

بأخذ السكن التطوري شكلين : – سكن فردي أو – سكن اجتماعي

2-1-1-1- السكن التطوري الجماعي Les logements évolutifs collectives

توكل مهمة إنجاز السكنات التطورية الجماعية إلى مرقي عقاري ، حيث يتكفل هذا الأخير بتجهيز هذه السكنات و ذلك بعد تحديد المساحة المخصصة لذلك ، كما يقوم بالإجراءات اللازمة لمشروع إنجاز هذه السكنات وللإشارة فقط ،يمكن أن يكون المرقي العقاري[1] :

- وكالة عقارية محلية
- ديوان التسيير و الترقية العقارية OPGI .
- مؤسسة ترقية السكن العائلي EPLF .
- و كذلك كل هيئة لها صلاحية ممارسة عمل مرقي عقاري .

[1] - معمري يمينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 17

2-1-1-2- السكن التطوري الفردي Le logement évolutif individuel

يتم إنجاز السكنات الفردية التطورية من طرف الأشخاص الذين يملكون قطعة أرض صالحة لإنجاز سكن و تسمح لهم مواردهم المالية بإتمام إنجاز السكن بعد تحصلهم على إعانة مالية من قبل الصندوق الوطني و ذلك على حسب مستوى دخلهم ، مع العلم أن الإعانة تقدم على ثلاث دفعات هي 40 % كدفعة أولية ، 30 % كدفعة ثانية ، 30 % كدفعة ثالثة ، وهذا على حسب تقدمه في إنجاز السكن .كما أنه تم التغيير في تسمية السكن التطوري و أطلقت عليه تسميات أخرى كالسكنات التساهمية ، و الأكثر إستعمالا هي السكنات المساعدة ، ويرجع السبب في تغيير التسمية هو أن المستفيد من السكن لم يصبح يطور سكنه بنفسه كما كان سابقا ، بل المرقي العقاري هو الذي يقوم بذلك .[1]

2-1-2- برنامج السكن الاجتماعي

الملاحظ عند تفحصنا في هذه المرحلة ، أنه لم يحدث تغيير كبير في مجال إنجاز السكنات الاجتماعية، غير أنه ما استقطب اهتمامنا هو التغيير مرة أخرى في مجال تمويل السكنات الاجتماعية و هذا ابتداءا من سنة 1996 حيث أصبحت على النحو التالي : [2]

* أصبح تمويل السكنات الاجتماعية يقع على عاتق الخزينة العمومية لوحدها دون تدخل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP ، بعدما تحمل مسؤولية تمويل هذا النمط السكني على مدار خمس سنوات

غير أنه و مع حلول سنة 1998 ، عرف السكن الاجتماعي تغيير آخر في نمط تمويله ، حيث أخذ هذا الأخير و جهتين : [3]

- **الوجهة الأولى** : تتعلق بالسكنات الاجتماعية في طور الإنجاز أو سوف تنطلق عملية إنجازها و عليه:

- فبالنسبة للسكنات الاجتماعية في طور الإنجاز فتمول عن طريق الخزينة العمومية .
- أما بالنسبة للسكنات الاجتماعية التي سوف تنطلق عملية إنجازها فسوف تمول عن طريق موارد
- **الوجهة الثانية** : يتعلق بالسكنات الاجتماعية المبرمجة ابتداءا من سنة 1998 و عليه ، فلقد قرر أن كل سكن اجتماعي مبرمج يتم تمويله على النحو التالي :

[1] - معمري يمينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

[2] -Ministère de l'habitat , plans d'action (2000- 2004) , OP Cit, p15

[3]- Ministère de l'habitat , plans d'action (2000 – 2004), Ibid , p 17

- 50 % من ميزانية الدولة .
- 40 % من القروض البنكية .
- 10 % من مساهمة المستفيد .

2-1-3- برنامج السكن الترقوي

أمام فتح مجال المبادرة أمام البنوك و المؤسسات المالية لتقديم قروض سكنية ، أصبحت شروط الحيازة على السكنات الترقوية أسهل عما كانت عليه سابقا ، حيث على الرغم من ارتفاع تكلفة هذه السكنات مقارنة بالأنماط السكنية السابقة الذكر و التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة ، إلا أن الطالب للسكن الترقوي أصبح بمقدوره الحصول على هذا السكن حتى و إن كان دخله متوسط نوعا ما بفضل القرض العقاري الذي تمنحه له البنوك كأداة تمويلية لهذه المشاريع ، وفق شروط سبق الإشارة إليها سابقا ،و عليه و بفضل هذه الخطوة الهامة التي فتحت المجال أمام البنوك و المؤسسات المالية لممارسة نشاطها و حتى تدخلها في مجال تمويل السكنات ، أصبحت شروط الحصول على السكنات الترقوية أسهل عما كانت عليه .

2-2- برنامج السكنات الريفية

لم تعرف برامج إنجاز السكنات الريفية في هذه المرحلة تغير لا من حيث كيفية إنجازها أو من حيث نمط تمويلها ، ومن هنا بقيت الدولة في إطار سياستها السكنية لإنجاز السكنات الريفية تقدم دعم مالي للمواطن الريفي و ما عليه إلا أن يتم لوحده عملية إنجاز سكنه بشرط أن يكون مالك لقطعة أرض صالحة لإنجاز السكن و أن يكون مقيما بالريف الجزائري ، و للتذكير فقط ، نشير أن قيمة الإعانة المالية المقدمة من خزينة الدولة لفائدة المستفيد تحدد قيمتها على حسب مستوى دخله ، ولم تعد الدولة النظر في قيمتها بل بقيت كما كانت سابقا (أي 200.000 دج) و تقدم الإعانة من طرف هيئات مختصة بعد موافقة الشروط على ثلاث دفعات .[1]

[1] - وزارة السكن ، تقرير حول حصيلة السكن الريفي للثلاثي الثالث لعام 2002 ، سبتمبر 2002 ، ص16 .

2- وزارة السكن ، تقرير حول حصيلة السكن الريفي لسنة 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 17

2-3- أهم إنجازات الفترة

لقد عرفت هذه المرحلة (1995 – 2000) تحولات كبيرة سواء كان مجال برامج السكنات الريفية أو الحضرية فبالنسبة لبرامج السكنات الحضرية ،عرفت هذه الأخيرة نمط سكني جديد عرف بالسكن التطوري أو التساهمي و هذا من أجل كبح زمام أزمة السكن التي لطالما عان منها المجتمع الجزائري ، ولعل التغيرات التشريعية الكبيرة التي أولت هذا النمط السكني اهتماما ، جعلت مجال إنجاز هذه السكنات يعرف بدوره تطورات ، وحتى تتضح صورة ما تم عرضه سابقا من سياق البحث أدرجنا أهم الإنجازات التي عرفها قطاع السكن في هذه الفترة ، وذلك بعرض أهم البرامج السكنية التساهمية على حدى حتى يكون تحليل هذا النمط السكني أدق ، و من ثمة إدراج جميع البرامج السكنية حضرية و ريفية كحوصلة لأهم إنجازات قطاع السكن للمرحلة المدروسة .

يمكن عرض أهم برنامج للسكن التساهمي من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (04): برنامج السكنات التطورية (التساهمية) لفترة 1995 – 2000

السنوات	السكنات المبرمجة	السكنات في طور الإنجاز	السكنات المنجزة	نسبة الإنجاز
1995	25699	19390	9060	% 35
1996	21129	23630	21092	% 99
1997	33191	9200	184482	% 55
1998	40000	43828	22366	% 55
1999	40194	31398	32445	% 80
2000	42260	24699	23535	% 55

المصدر : المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول السكن التطوري مارس **1995**، ص **21**.

نلاحظ من الجدول السابق ، أن نسبة إنجاز السكنات التساهمية أو السكنات المساعدة عرفت ارتفاع مستمر و استقرار في بعض الأحيان ، غير أن أقل نسبة سجلت سنة 1995 و قدرت بـ 35 % و يرجع السبب في ذلك إلى فشل السياسة السكنية في مجال إنجاز السكنات التطورية لأسباب سبق الإشارة إليها سابقا ، غير أنه و ب عد تدارك الدولة لزمام الأمور و أعيد الاعتبار للسكن التطوري و أصبح سكن تساهمي أو مساعد بعد ذلك ، عرفت نسبة إنجاز هذا الأخير ارتفاع خاصة سنة 1996 (قدرت نسبة ب 99 %) ليعرف بعد ذلك استقرار نسبي في نسب إنجازه .

3- مرحلة 2001 – 2003

لعل أهم ما ميز هذه المرحلة الحديثة (2001 – 2003) في قطاع السكن هو ظهور صيغة سكنية جديدة عرفت بصيغة البيع عن طريق الإيجار بالإضافة إلى تحولا ت سكنية أخرى و مراسيم تنفيذية جديدة عرفها قطاع السكن و مست بعض الأنماط السكنية الأخرى محاولا بذلك تخطي العراقيل التي عرفها و ما زال يعرفها هذا القطاع الحساس ، بالإضافة إلى كبح زمام أزمة سكن عرفتها الجزائر على مدار سنوات .

3-1- برنامج السكنات الحضرية :

لقد عرفت هذه المرحلة أبع أنماط سكنية حضرية جديدة يمكن حصرها فيما يلي[1] :

3-1-1 – برنامج سكنات البيع عن طريق الإيجار

لقد ظهرت صيغة البيع عن طريق الإيجار كتمهيد لسياسة سكنية جديدة بمقتضى المرسوم رقم 01- 105 لـ 23 أفريل 2001 ، حيث لم تعد الدولة العنصر المطلق في إنجاز و تمويل المشاريع السكنية لما كانت قرابة أربع عشريات

و الجدير بالذكر ، أنه بفضل هذه الصيغة الجديدة أصبح للمستفيد دور هام و كبير و ذلك من خلال المساهمة النسبية في تمويل هذا المشروع ، و لقد نالت هذه العملية إعجاب المواطنين بما أنها تسهل لهم الاستفادة من سكنات في آجال قصيرة و بمبالغ مالية معقولة .

أسندت مهمة التكفل و الإشراف و تسيير عملية البيع عن طريق الإيجار للوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره AADL ، حيث أنها تلقت الآلاف من الطلبات من قبل الجمهور منذ فتح هذه الصيغة الجديدة ، ومن هنا تبينت الحاجة الماسة للمواطنين للحصول على سكن و ظهر الجانب الاجتماعي لهذه الصيغة .

3-1-2- برنامج السكن التساهمي

لقد عرفت السكنات التساهمية في هذه المرحلة (2001 – 2003) ، اتجاه آخر و ذلك من حيث إعادة النظر مرة أخرى في حجم الإعانة المالية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للسكنCNL ، و هذا

[1] - الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ، دليل حول صيغة البيع عن طريق الإيجار (صيغة كل الآمال) ، 2003 ، ص6 .

بفضل التعليمة الوزارية لـ 15 نوفمبر 2000 المتعلقة بتعديل المرسوم رقم 94 – 308 المؤرخ في 14 أكتوبر 1994 و المحدد لكيفية تدخل الصندوق الوطني للسكن للدعم المالي للعائلات

3-1-3- برنامج السكن الإجتماعي .

لقد عرفت هذه المرحلة تحولات مسّت كذلك برنامج السكنات الإجتماعية ، هذه السكنات ذات الطابع الغير قابل للتنازل عن ملكيتها من قبل الدولة ، عرفت تغيير ابتداءاً من سنة 2003 بصدور المرسوم رقم 03 - 269 المؤرخ في 7 أوت 2003 و المتعلق بشروط الحصول على ملكية عقارية تابعة للدولة أو لدواوين الترقية و التسيير العقاري القابلة للاستغلال قبل1 جانفي 2004 ، حيث ابتداءاً من هذا التاريخ ، سمحت الدولة بالتنازل عن أملاكها و بالتالي أصبح السكن الاجتماعي قابل للبيع لفائدة المستفيد منه و ذلك وفق الشروط التالية : [1]

- يمكن للأشخاص الحائزين على ملكية سكن إجتماعي بصفة الكراء أن يتحصلوا على سكناهم بصفة الشراء من قبل الدولة آخذ بعين الاعتبار أقساط الكراء المدفوعة في تكلفة السكن الاجتماعي .
- يمكن للمستفيد من السكن الاجتماعي أن يدفع مبلغ السكن الاجتماعي دفعة وواحدة أو على شكل أقساط
- إذا قام المستفيد من السكن الاجتماعي بدفع مبلغ السكن دفعة واحدة يتحصل على تخفيض بقيمة 10 % من مبلغ شراء المسكن .
- إذا قام المستفيد من السكن الاجتماعي بدفع مبلغ السكن على شكل أقساط فتمنح له مدة 20 سنة كأقصى حد لدفع المبلغ ، و يجب على المستفيد دفع قيمة أولية تقدر ب 5% من المبلغ أما الباقي فيدفع زيادة عن الأقساط معدل فائدة سنوي يقدر ب 1% .

4-1-3- برنامج السكن الترقوي

لم تعرف هذه البرامج (أي برامج السكنات الترقوية) تغييرا في هذه المرحلة ، حيث بقيت بنفس الشروط ، حتى من الجانب التشريعي لم تعنى السكنات الترقوية العقارية حتى تتدارك النقائص التي عانت منها هذه الأخيرة مما جعل نسب إنجاز هذه السكنات مقارنة بالأنماط السكنية الأخرى ضعيفة.

[1] - الجريدة الرسمية رقم 48 الصادرة في 13 أوت 2003 ، ص 15

3-2- برنامج السكنات الريفية

في إطار إنجاز برنامج بخصوص التنمية الريفية و من أجل تدعيم و إتمام المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، و التكفل الحقيقي و الفعال لأهم انشغالات سكان الريف ، وذلك في إطار ترقية الفضاءات الريفية قامت الدولة بإعادة النظر في سياستها السكنية لتنمية الريف الجزائري ، وهذا ابتداءا من سنة 2002 المحددة لكيفية إنجاز السكنات في إطار جهاز التنمية الريفية [1]

و أهم ما جاءت به هذه التعليمة يمكن حصره فيما يلي :

* يجب على الدولة في إطار تنمية الريف الجزائري أن تقوم بتحقيق الأهداف التالية :

- إعادة تنمية الفضاءات الفلاحية و الريفية
- تثبيت سكان الريف
- عودة السكان الذين فروا من المجمعات المعزولة أو المتضررة من جراء الظروف الأمنية

* في إطار الدعم المالي لفائدة التنمية الريفية و بهدف خلق شروط استقرار سكان الريف و ضمان ديمومة النشاطات الفلاحية و الغابية و الرعوية ، فإنه تقرر إسناد مهمة هذا الدعم إلى الصندوق الوطني للسكن CNL (بعدما كانت تدعم مباشرة من الخزينة العمومية) و لقد تقرر طبقا للنصوص التنظيمية منح إعانة للسكن الريفي.

3-3 أهم الانجازات التي قامت بها الدولة ليومينا هذا :

سنة 2014...سنة تجسيد مليوني وحدة سكنية حسب البرنامج الخماسي المسطّر تطبيقا لتوجيهات الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، الذي أعطى أولوية قصوى كبرى لهذا القطاع في البرنامج الخماسي المقبل للقضاء على أزمة السكن في الجزائر مع نهاية 2018 بتجديد الحظيرة السكنية وتنويع الصيغ، لتمكين كل الشرائح من الحصول على سكن، إلى جانب تكثيف الجهود للقضاء على الشاليهات والبيوت القصديرية والعمارات الهشة.

و يتضمن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية إنجاز 6,1 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ في إطار البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019 تداركا للعجز الهيكلي في المجال والاستجابة بذلك لطلبات كافة الأشخاص الذين يستوفون شروط الاستفادة.

[1] - وزارة السكن ، تقرير حول حصيلة السكن الريفي للثلاثي الثالث لعام 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص5

4- أثر السياسات السكنية على توجه المدينة :

تم الانطلاق في انجاز قرابة 2.2 مليون سكن إلى غاية نهاية سبتمبر 2014 في إطار البرنامج الخماسي 2010 -2014 بنسبة بلغت 98 في المائة، حسبما جاء في الحصيلة الأخيرة لوزارة السكن والعمران والمدينة.[1]

وتتوزع المشاريع التي تم إطلاقها على 925.345 سكن عمومي ايجاري و 869.204 سكن ريفي و260.085 سكن ترقوي مدعم. وتم استلام 991.777 سكن إلى غاية نهاية سبتمبر منها322.011 سكن عمومي ايجاري و115.480 سكن ترقوي مدعم و543.770 سكن ريفي، بالإضافة إلى10.516 سكن من نوع البيع بالإيجار وهو ما يمثل نسبة 83 في المائة من الأهداف المسطرة لتسليم 1.2 مليون وحدة سكنية خلال الخماسي الجاري.[2]

وبخصوص عمليات الانجاز خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية فقد تم إطلاق263.231 وحدة من مختلف الصيغ في حين تم تسليم 231.442 وحدة سكنية حسب نفس الحصيلة.

وسخرت الجزائر لحد الساعة 63 مليار دولار من أجل إيجاد حل لمشكل السكن حسب ما أشار إليه وزير السكن والعمران عبد المجيد تبون موضحا بأنه إلى غاية نهاية 2012 استهلك قطاع البناء 235 مليار دج مقابل 425 مليار دج في 2013 وتوقع 650 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار) في السنة الجارية.

وقال تبون إن هذه المعطيات المالية "تعكس الاهتمام الممنوح من طرف الدولة للاستثمار في قطاع البناء مشيرا إلى أن قطاعه الوزاري يعمل وفق "مقاربة علمية قائمة على أرقام دقيقة.

كما ذكر بأن الجزائر تحصي 1,6 مليون طلب "حقيقي" للحصول على السكن تم إحصاؤه عبر جميع بلديات الوطن، مشيرا إلى أن الجزائر تسلم سنويا بين 250 ألف و 300 ألف سكن من جميع الصيغ.[3]

[1] -- نذير كريمي، 2.2مليون سكن في إطار البرنامج الخماسي 2010 -2014 ،المسار العربي،العدد 136،الجزائر،2014 ،ص11

[2] - نذير كريمي، 2.2مليون سكن في إطار البرنامج الخماسي 2010 -2014 ،مرجع سابق، ص11

[3] - محمد أوسمة، 2014 سنـــة رفع التحدي للقضـــاء على أزمـــة السكـــن في الجـزائر،التراث الثقافي،العدد 69، الجزائر،2014،ص33

[2] - محمد أوسمة، 2014 سنـــة رفع التحدي للقضـــاء على أزمـــة السكـــن في الجـزائر، مرجع سابق، ص33

هذا و ستعطى الأولوية للنوعية في مجال التصميم والبناء لتحسين نوعية المساكن وفعاليتها الطاقوية والقضاء على المساكن من نوع غرفة واحدة والتكفل بتخصيص مساكن متكيفة مع حاجيات الأشخاص ذوي الحركة المحدودة، إضافة إلى إدخال الأدوات الصناعية في عمليات بناء المساكن وتشجيع الابتكار وإدماج مواد البناء المحلية

وأصبغ إعلان السلطات القضاء على «الأحياء القصديرية» في العاصمة، بهالة إعلامية كبيرة وحضور مسؤولين من الأمم المتحدة. غير أن هذا الإعلان كرّس مبدأ الكم بدل العناية بجماليات العمران، من خلال الاهتمام بالأرقام وعدد المساكن المنجزة، إذ يجمع خبراء الهندسة المعمارية على كون الحي السكني أو المدينة ليس فقط تجمّعاً سكانياً لأشخاص يتقاسمون المكان، بل يعكس نمطاً معيشياً معيناً ينتج قيماً وأفكاراً تميّز منطقة عن أخرى .وطبقا لذلك، يختلف النمط العمراني من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد .وتسبب عدم احترام الجماليات في التصميم العمراني في انتشار الانحرافات والعنف والشذوذ وغيرها من المظاهر الاجتماعية السلبية، ما جعل المدن الجزائرية تصنّف ضمن المراتب الأخيرة عالمياً، حيث احتلت مثلاً مدينة الجزائر المرتبة الـ146 في آخر لائحة المدن التي يصعب العيش فيها[1] .

وسجل اعتراف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ضمنياً بفشل السياسية العمرانية، في تصريح له، أدلي بالنيابة عنه على هامش توزيع جائزة الهندسة العمرانية، جاء فيه أن «الأحياء السكنية التي أنجزت أخيراً هي مجرّد مراقد[2].

وفي غمرة تفضيل وزارات السكن المتعاقبة العمل في اتجاه الاهتمام بسياسة الكم على حساب النوع، تعاني الأحياء المنجزة من غياب الفضاءات الحرة والمساحات الخضراء. وفي هذا الإطار، أوضح عضو في الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين لـ «الحياة»، أن مهمة تخطيط المدن تستوجب مشاركة المهندس وعالم الاجتماع واختصاصيين. فيأخذ المهندس على عاتقه تصميم الجوانب الجمالية، بيد أن المولجين بالأمر يضربون عرض الحائط احترام المعايير المعمول بها دولياً في إنجاز المباني مع أن القانون الصادر في عام 1994 أقر إنشاء لجان مناطقية للهندسة والتعمير والبيئة، وأتبع بإجراءات أخرى عام 2006 لتتولّى تلك اللجان مسؤولياتها، لكنها لم تبصر النور بعد، ما يعني أن التخطيط العمراني يُعد غائباً أو ثانوياً في السياسات السكنية في البلاد.

[1] - محمد أوسمة، 2014 سنة رفع التحدي للقضاء على أزمة السكن في الجزائر، مرجع سابق، ص33

[2] - امين لونيسي،الجزائر تعيش مخاض تمدد مدن بلا هوية،الحياة،العدد 159،الجزائر،2016 ص18

واعتبار الهوية العمرانية على مفترق طرق ليس مستجداً في الجزائر، بل يعود إلى ما بعد الاستقلال عام 1962، في ظل البحث عن التوفيق بين نمط العمران العربي– الإسلامي– الأمازيغي، أو نمط آخر غربي.

وتؤكّد دراسات في علم الاجتماع أن العمارة الجزائرية تعاني من فقدان الهوية، لأسباب تاريخية تتعلّق بالحركات الاستعمارية والأجناس التي مرت على هذه المنطقة. ففي العهد العثماني لم تعرف المدينة بالمعنى الحديث، ما عدا حواضر قليلة. وفي العهد الفرنسي صارت المدن محل اهتمام الاستعمار الذي حاول أن يجعل منها امتداداً لما كان يسمى بالوطن الأم.[1]،وبعد الاستقلال ومغادرة المعمّرين الذين كانوا يسكنون المدن التي شيدها الاستعمار، دخلها الجزائريون القادمون بغالبيتهم من الأرياف والمناطق الداخلية. فحدث صدام بين نمطين من الثقافة التقليدية والقيم التي أنتجتها البيئة التي تركها الأوروبيون، وشرخ في تبنّي النمط العربي الإسلامي أو الأمازيغي أو الأوروبي .

وللخروج من أزمة الهوية العمرانية، يقترح عالم الفلك الدكتور لوط بوناطير مشروعه «البناء الذكي»، الذي يفضّل أن يطلق عليه اسم البنيان المرصوص. ويقصد به «العودة إلى الأبنية القديمة وهذا مفهوم ثقافي من خلال أشياء ضاعت منا، وبفضل هذا البناء نستعيد الحرمة والتواصل الاجتماعي» وفق قوله[2].

وشكل المدينة المشابه لـ «بيت العنكبوت» وفق بوناطير، وتسمح بإدارة الكوارث الطبيعية إذا ما حدثت، وتسهّل نجدة المنكوبين وإعادة الأعمار السريع للمدينة. كما يوفّر هذا المشروع حياة اجتماعية نوعية مثل الأمن، السلامة، الراحة والحرمة في ظل مجتمع إسلامي راقٍ، ما يؤمّن رفاهية وطاقة وراحة نفسية[3].

4-1- النموذج الغائب:

وفي ظل ضياع الهوية في العمران الجزائري، يبقى نموذج المدينة الجديدة المسماة »تفيلالت» في محافظة غرداية (جنوب)، شاهداً على تفرّد تجربة إنسانية وعمرانية في العالم العربي، وعلى إمكان استنساخ تجارب هندسية أخرى في مدن جزائرية، إذ يصعب تصوّر مدينة حديثة يعيش فيها الناس من دون الحاجة إلى

[1]- امين لونيسي،الجزائر تعيش مخاض تمدد مدن بلا هوية،الحياة، مرجع سابق ، ص18

[2] - لؤي يرسي، مدن جديدة تتمدد،التحرير، العدد18،الجزائر 2016، ص21

[3] - لؤي يرسي، مدن جديدة تتمدد، مرجع سابق،ص 22

شرطة ومحاكم ومجالس القضاء، ومن دون أن يحدث أيضاً أي خلل في النظام العام للسكان، بعد أن جسّدوا حياة أجدادهم الأمازيغ في قوالب عصرية.

وانطلق مشروع قصر تفيلالت في 13 (مارس) 1997، لإنجاز ألف وحدة سكنية، وكان الهدف منه الحفاظ على النمط الأصيل للعمارة الأمازيغية المميّزة. وهذا القصر هو محاولة حديثة لاستنساخ نمط مدينة «بني يزقن» التي أدرجتها »يونسكو» على لائحة التراث العالمي في عام 1982، للمحافظة على النمط العمراني والمعيشي للمدينة الأمازيغية الأصيلة وحمايته من الاندثار [1].

ويعتمد السكان في حياتهم اليومية في القصر على أنماط التسيير ذاتها التي تميّز بها المجتمع الميزابي (لقب يطلق على أمازيغ غرداية) على مدى قرون، حيث لكبار الحي سلطة تدبير شؤون الحياة اليومية، على أسس من التفاهم والعرف الذي لا يخرج عنه أحد. أما أسس نظافة المحيط وصيانة مرافقه وضمان سير مصالح الناس، فمحكومة بعقد معنوي مبني على احترام الكبير والعقلاء وترجيح كفة التجربة.

ونال قصر تفيلالت، الذي فاز بميدالية أفضل ثلاثة مشاريع عمرانية في أفريقيا، استحسان أحد الغربيين مبدياً تعجّبه من سير الحياة فيها بانتظام من دون هيئات ردعية مثل الشرطة والمحاكم.[2]

الصورة رقم (1) ورقم (2) : تبين نموذج مدينة تافيلالت

صورة رقم (01): ازقة قصر تافيلالت

المصدر: https://www.construction21.org

صورة رقم (02): المظهر الخارجي للقصر

المصدر: https://www.construction21.org

[1] - امين لونيسي،الجزائر تعيش مخاض تمدد مدن بلا هوية،الحياة، مرجع سابق ، ص18

[2] - امين لونيسي،الجزائر تعيش مخاض تمدد مدن بلا هوية،مرجع سابق ، ص19

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل وبالتطرق إلى مختلف البحوث السابقة والدراسات التي إهتمت بموضوع السياسة السكنية في الجزائر وأثرها على صورة وهوية وتوجه المدينة وجدنا أنا الدولة الجزائرية بذلت مجهودات معتبرة من أجل النهوض بقطاع السكن بالدرجة الأولى ومن ثم النهوض بالمدينة بالدرجة لثانية، حيث ركزا على هذا القطاع من خلال جملة الإجراءات والتشريعات عبر كافة مخططات التنمية التي عرفتها الجزائر وهذا بإستحداث عديد الصيغ السكنية على مرور الوقت وهذا لأجل تخفيف من الأزمنة الخانقة التي تعرفها الجزائر في السكن، وكذا محاولة تطوير المدينة الجزائرية في ضوء العولمة العمرانية الحديثة ، غير أن هذه الارادة الموجهة من طرف الدولة إصطدمت بجملة من العوائق أثرت على تحقيق أهدافها كما أثرت على تطور وتوجه المدينة الجزائرية ، بالرغم من وجود بعض التجارب العمرانية والمعمارية في ضوء السياسة السكنية كمشروع مدينة تافيلالت .

الـــفـــصـــل الثـــاني

الـــجـــانـــب الـــنـــظـــرِي

الـفـصـل الثـــاني
الهـــــويـــة العمرانية والمعمارية

مقدمة:

شكلت الهوية عبر التاريخ أحد الإحتياجات الرئيسة للإنسان وبالتالي لوجوده علي سطح الأرض، في العمارة, إستحوذت الهوية على أهتمامات الكثيرين، غير إن جدل النقاد حول هذه الظاهرة ربط فكرة الهوية العمرانية بالعمارة ، ويستند هؤلاء النقاد في ذلك علي إن هذه العمائر التقليدية أظهرت نمطا معماريا متميزا إرتبط بالزمن والمكان الذي ظهر فيه وعكس إمكانيات محدودة للتطوير والتجديد.

ويهدف هذا الجانب من الدراسة إلى تحديد ماهية الهوية بالنسبة للسكان بشكل عام وبالنسبة للمدن وجوانبها المختلفة بشكل خاص ، ومن أجل الإلمام الجيد بمختلف الجوانب النظرية والعملية لموضوع الهوية بمختلف أشكالها وتوجهاتها ، نتطرق الى مختلف النظريات ولبحوث التي تطرقت إلى هذا الموضوع

المبحث الاول : ماهية الهوية والتراث والعمارة

1- الهوية :

هو مصطلح يستخدم لوصف مفهوم الشخص وتعبيره عن فرديته وعلاقته مع الجماعات (كالهوية الوطنية أوالهوية الثقافي)

1-1- مفهوم الهوية:

يصعب إيجاد تعريف واضح ومحدد لها مفهوم إيدولوجيا أكثر منه علمي فهي:

- ✓ يمكن التعبير عنها من خلال الدين أو القومية أو اللغة أو العرق
- ✓ الوظيفة التلقائية للهوية هي حماية الذات الاجتماعية من عوامل الذوبان أو التعرية
- ✓ الثورة التكنولوجية والاتصالية خلقت هوية إجتماعية مختلفة فقد أصبح الفرد يمثل شخصية كونية تتحدث بلغة عالمية
- ✓ بقدر ما يزداد الإنفتاح على الأخر تزداد النزعة إلى الإحتماء بالهوية[1]
- ✓ إن مبد الهوية يتركز في الاية الكريمة يأيها **الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا**[2]

1 - 2 - مفهوم الهوية في العمران والعمارة:

إن مفهوم الهوية والمكان حيث يبدو واضحا لكثير من الناس ، ولكنها تحتاج الى التحقق بحيث يمكن تحقيق المعنى الكامل وتأثيرها على مختلف المجتمعات ولهذا يجب تحديد كلمكة الهوية والمكان والعلاقة بينهما ، كما أنها واحدة من أهم المصطلحات في سياق الدراسة و بمحاولة تفسير معنى مصطلح الهوية يظهر التفسير الفلسفي اللغوي التالي:

- الهوية هي ماهية الشيء بوصفه منفردا متميز عن غيره وكما يقول الفرابي هوية الشيء وعينته وتشخيصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كل واحد[3] :

---

[1] - منى عبد الغفار،الهوية المعمارية والعمرانية،نظريات العمارة،كلية الفنون الجميلة،العدد رقم 02 ، مصر، 2015،ص2

[2] - سورة الحجرات، الاية13

[3] - خلود حسن عبد اللطيف عزيز،تاثير الهوية والثقافة عبر السلوك داخل الفراغات العمرانية، مذكرة ماجستير،جامعة القاهرة،ص1-2

الشكل رقم : (01) عملية تشكل الهوية

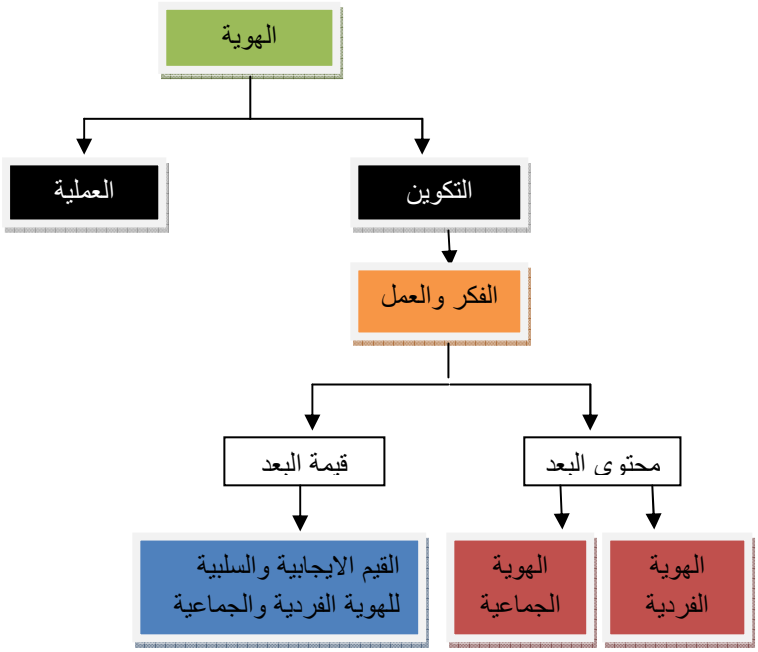

المصدر: حسن حنفي،ثقافة الهوية العربية بين العولمة والخصوصية،الفكر السياسي،العدد5،ص32

1-3- أشكال هوية المدينة : -

إن الهوية للمدينة أو لأي شي يكون ملموس ترتبط بجملة من الأشكال والتوجهات فقد نجدها تحمل التوجه الاجتماعي (هوية إجتماعية)أو تحمل التوجه الثقافي (هوية ثقافية) ، أو التوجه السياسي(هوية سياسية) ، أو التوجه الاقتصادي(هوية اقتصادية)، كما يمكن أن تكون ذات توجه تاريخي، كما نجد ايضا أن الهوية في كثير من الاحيان تاخذ الشكل العمراني الجمالي ، والشكل المرفق يبين أهم اشكال الهوية:[1]

[1]- ياسر محجوب،هوية المدينة العربية،المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية،العدد5،قطر،2016،ص14،ص15

شكل رقم (02):اشكال هوية المدينة

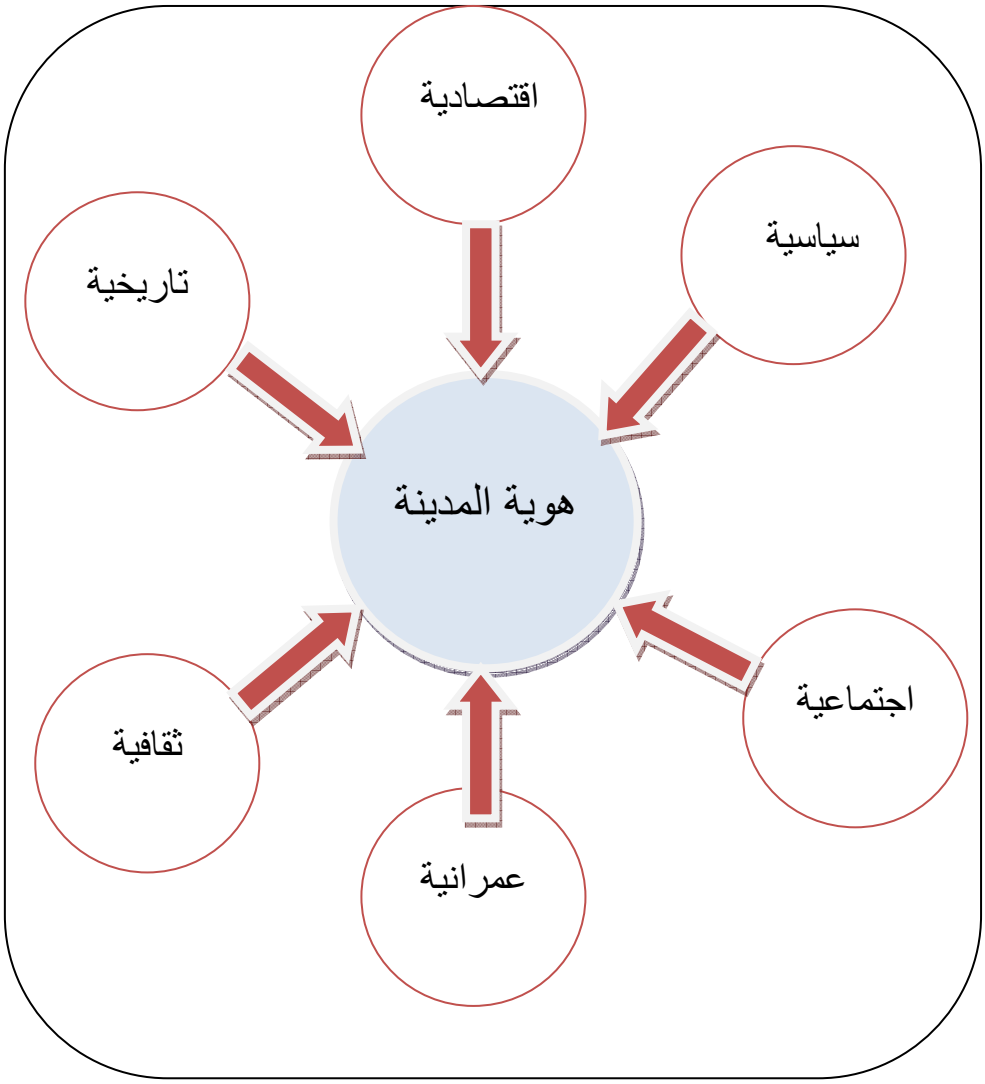

المصدر:ياسر محجوب،هوية المدينة العربية،المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية،العدد5،قطر،2016،ص14

1- 4 - مستويات الهوية:

نجد على هذا المستوى نوعين من الهوية هوية شخصية (فردية) وهوية جماعية وهما كالأتي[1]:

1-4-1- الهوية الشخصية :

- هوية الفرد داخل الجماعة الواحدة –قبيلة أو طائفة أو جماعة

1- منى عبد الغفار، مرجع سابق، ص 4-5

- تخلق التنوع بين الأفراد داخل المجتمع
- هوية متميزة ومستقلة ..."الرسام يعبر عن هويته الشخصية في أعماله"
- الهوية الفردية لا تنمو ولا تتحققك إلامن خلال الهوية الجماعية

1-4-2- الهوية الجماعية :

- هوية الجماعة داخل الامة
- تخلق التنوع بين المجتمعات
- لكل جماعة خصوصية معينة تميزها عن الجماعة الأخرى
- " المعماري يعكس هوية المجتمع "
- أكثر تجريدا وأوسع نطاقا
- أكثر قابلية للتعدد والتنوع والإختلاف
- الهوية الجماعية لا تنشأ خارج أفراد الجماعة على وعي ومعرفة بالمظلة التي تجمعهم

الشكل رقم (03) : مستويات الهوية

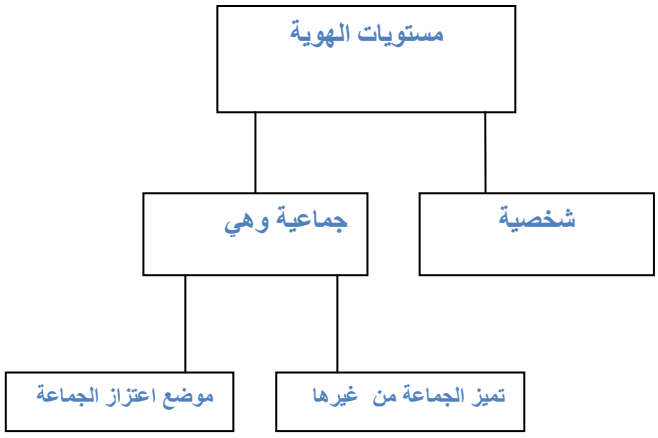

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

1-5- علاقة الهوية:

إن الهوية كيان يسير ويتطور وليس جاهز أو نهائي ، فهي تسير في إتجاه الإنكماش أو في إتجاه الإنتشار، وهي تغتني بتجارب، والتطلعات والإنتصارات ، وأيضا بإحتكاكها سلبا مع الهويات المتنوعة الأخرى التي

تدخل معها في في تغاير من نوع ما وعلى العموم تحرك الهوية في علاقاتها ثلاث دوائر متداخلة ذات مركز واحد هي كمايلي[1]:

الشكل رقم (04) :علاقة أنواه الهويات تجاه بعضها

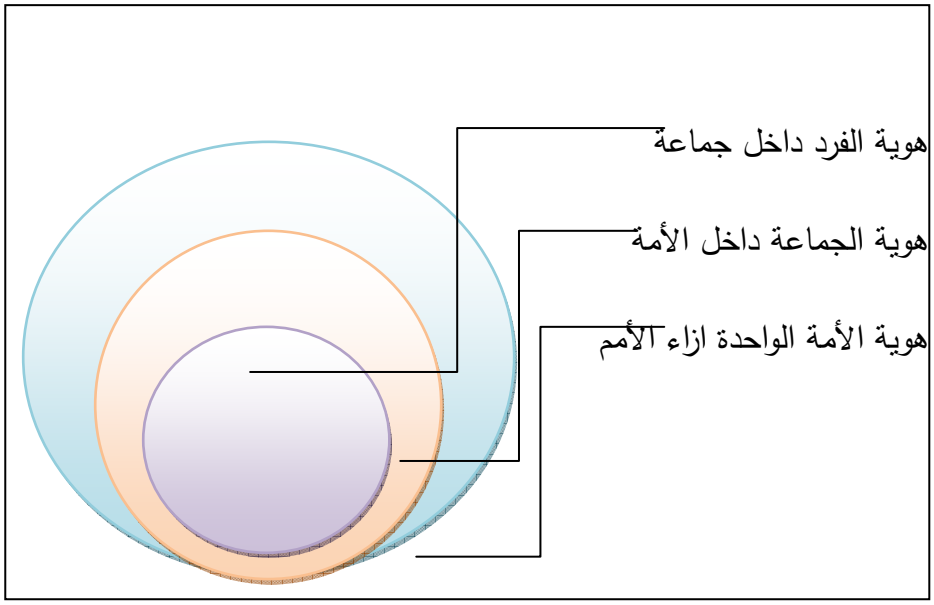

المصدر :منى عبد الغفار،الهوية المعمارية والعمرانية،مرجع سابق،ص11

2- التراث:

2-1- التعريف العام للتراث :

التراث هو ذلك المخزون المتميز الذي يميزه الثبات و الاستمرارية معا، و الذي يجمع في أعطافه القيم الروحية و الجمالية، بالإضافة إلى كونه حقيقة مادية قائمة فرضت قبولها و إحترامها، لكونها تسجيلا لثقافة المجتمع و وحدة منهجه و ملامحه الإنسانية و الفكرية عبر العصور

يشتمل التراث على جانبين أساسيين هما :

الجانب الاول: (المادي) و يتمثل في الأثار عموما، و هي الأعمال و الأشياء التي وصلت من الزمن الماضي، و تتميز بقيمة فنية أو تاريخية أو علمية أو دينية..

1- خلود حسن عبد اللطيف عزوز،مرجع سابق، ص 2

الجانب الثانـي: (المعنوي) و يتمثل في الثقافة العامة بمعناها الشامل، كالأفكار و المعتقدات و الأعراف و العادات[1]

2-2- التقسيم العام للتراث :

ينقسم التراث بصفة عامة إلى:

2-2-1- **التراث الطبيعـي:** يقصد به مجموعة التشكيلات الطبيعية البارزة (نباتي ، حيواني ، جغرافي ...

2-2-2-**التراث الحضاري:** ويندرج تحت هذا النوع كلا مما يلي:

- **التراث الثقـافي:** ويضم نتاج الإنسان عبر الحضارات المختلفة سواء كان نتاجا ماديا أو معنويا
- -**التراث العمـراني:** ويشمل مجمل نشاطات التخطيط العمراني لمجتمع ما ويجدر الإشارة إلى أن الأنهار والينابيع والوديان تلعب دور مهم في التخطيط العمراني مما ينعكس على التراث المعماري سلبا أو إيجابا [2]
- -**التراث المعماري:** يقصد به الآثار ومجموعة المباني والمواقع ذات القيمة التاريخية والجمالية والأثرية

2-3- الاهمية المعمارية للتـراث

تتمثل الأهمية المعمارية للتراث في كونه سجلا وثائقيا هاما، يحكي تاريخ المجتمع، و يعكس صورته في رحلته عبر العصور، و يعكس طبيعة التغير في كل مرحلة من مراحل تاريخه، بالإضافة لكونه تسجيلا لخلاصة خبرة أفراد المجتمع و إبداع الموهوبين منهم، في تلبية إعتبارات مناخية و وظيفية و جمالية، و عكس المستوى التقني و المواد و المهارات، و هي أمثلة نتعلم منها و نستقي منها حاضرنا.

لذا فقد أمكن تسجيل تاريخ الحضارات و تاريخ الشعوب التي بنتها مما خلفته من تراث معماري، و هذا ما كاتب "فان لون "في موسوعته "تاريخ الحضارة البشرية" بقوله : "إن تاريخ الشعوب و حياة مجتمعاتها منقوشة على حوائط أثارها المعمارية"،و كما وصف "إبن خلـدون" العمارة في مقدمته الشهيره بقولـه: "طبائع العمران البشري هي أحسن الوجوه و أوثقها التي يقرأ على صفحاتها تاريخ الشعوب

1- محي الدين العنسي،توظيف خصائص العمارة التراثية في العمارة المعاصرة مدينة كوكبان،مذكرة ماجستير،جامعة صنعاء،ص26
1-محي الدين العنسي،خصائص العمارة التراثية في العمارة المعاصرة،مرجع سابق،ص 28

3- العمارة:

3-1- مفهوم العمارة:

فنّ العمارة هو أحدُ الفنون الهندسيّة القديمة التي عَرَفَها الإنسانُ منذُ حاجتِهِ لبناء مأوىً له، ويُعرفُ فن العمارة أيضاً بأنّه الفنُّ الذي يَهتمُّ بتطبيقِ مجموعةٍ من التصاميم الهندسيّة التي تعتمدُ على رسمِ الهيكل التخطيطِيّ لبناء المباني، والمعالم الحضاريّة الخاصة بمكانٍ أو بمدينةٍ ما وعادةً يهتمُّ فنّ العمارة بعكس طبيعة الثقافة العامّة، والتراث السائد في المنطقة، وقد يحتوي على مجموعةٍ من الرموز، أو المنحوتات الفنيّة التي تظلُّ من الشواهدِ على طبيعة فن العمارة في كُل حقبةٍ من الحقب الزمنية.

3-2- نظريات فن العمارة:

3-2-1 النظرية التاريخية القديمة:

وهي من أوائل النظريات في فن العمارة، والتي اقترحها المهندس الروماني فيتروفيوس في القرن الأول الميلادي، والتي تشيرُ إلى أنّ فن العمارة يعتمدُ على مستوياتٍ يجبُ أن يتم تطبيقها حتى تُصنّف العمارة بأنّها ممتازة، وقسمها إلى ثلاثِة مستويات وهي؛ متانة البناء، وفائدة البناء أي أن يحقق الهدف من إنشائه، وجمال البناء[1].

3-2-2- النظرية الحديثة:

هي عبارةٌ عن مجموعةٍ من المفاهيم المعماريّة الحديثة التي ظهرت في القرن التاسع عشر للميلاد، والتي ساهمت في تغيير الأشكال الخارجيّة للمباني، واختراع أفكارٍ جديدةٍ للبناءِ لم تكن مستخدمةً من قبل، وأدّى ذلك إلى ظهور أنواعٍ حديثةٍ من المباني مثل: ناطحات السحاب، والأسواق التجارية الكبيرة.

[1] - http// mawdoo3.com

3-3- أنواع فنون العمارة :

3-3-1- فنّ العمارة الإسلاميّة

هو فن العمارة الذي ظهرَ في المُدنِ العربية الإسلامية التي أسّسها المسلمون، والذي يظهرُ في عمارةِ المساجد، والقصور الإسلاميّة[1] والصوررقم(3.4) المرفقة تبين وتبرز فن العمارة الإسلامية

صورة رقم(03): مسجد يجسد نمط العمارة الاسلامية

المصدر: http://t1.hespress.com/file

صورة رقم(04): مسجد الامير عبد القادر –قسنطينة–

المصدر: http://t1.hespress.com/file

3-3-2- فن العمارة القديمة:

هو فن العمارة الذي بدأ في الحضارات الإنسانية القديمة، وخصوصاً الحضارة المِصرية، وحضارة بلاد ما بين النهرين، وتعتبرُ الأهرامات في مصرِ من أشهر المعالم الحضارية القديمة في العالموالصور المرفقة رقم (5) و(6) تبين وتبرز فن العمارة القديمة:

[1] - *http// mawdoo3.com*

صورة رقم (05): اهرامات الجيزة مصر

المصدر: www.3d2ddesing.com

صورة رقم(06) :العمارة القديمة صنعاء اليمن

المصدر: www.alamree.net

3-3-3- فن العمارة الآسيوية

هو فنّ العمارة الذي انتشر في دول شرق قارة آسيا، وخصوصاً في اليابان، والهند، والصين ويَظهرُ بوضوحٍ في المباني السكنيّة التي تعتمدُ على الخلطِ بين البناء التقليديّ، والتراث الفني[1]

صورة رقم (07) : العمارة الهندية

المصدر: http://www.wikiwand.com

[1] - http// mawdoo3.com

المبحث الثاني : تصنيف الهوية المعمارية العمرانية وأثرها على العمران

1-الهوية المعمارية:

الهوية المعمارية يمكن رؤيتها كنتاج معماري لإبداعات فنية، يحاول المعماري والمخطط من خلالها صياغة علاقته بالمحيط والموارد المتاحة وذاكراته ببعده التاريخي والحضاري والبيئي.

إن المستوى الشامل للهوية المعمارية هو المباني بتصميمها الداخلي وواجهاتها الخارجية وما تشمله من التفاصيل والعناصر المعمارية ، حيث يمكن التمييز في الهوية المعمارية بين ماهو مبنى إسلامي ومبنى غربي

خلال القرن العشرين، حاول رواد العمارة الحديثة نبذ الماضي والتنصل منه وتبني نموذج الإنتاج الصناعي المجمّع (massproduction) في مقترحاتهم التخطيطية والعمرانية مما تسبب في تجريد أعمالهم المعمارية من كثير من أبعادها التاريخية والثقافية والاجتماعية العريقة وتحميل هذه الأعمال مفاهيم ودلالات رمزية " جديدة " ومحدودة المعاني، فتجاوز المكان وإستبداله بفكرة الإنتاج الصناعي والتجريدية ومحاولاتهم تحقيق رؤى " مبتكرة" تتماشي وروح العصر الجديد في تلك الفترة(neauveaux l'esprit) أوجد نموذجا جديدا من المعمار تمثل في النظام العمراني العالمي 1[1](internatinational style)

هذا النوع من العمارة تطور من خلال سيطرة النظرة المادية للتقدم وتجاهل الكثير من الإعتبارات والإحتياجات الموضوعية لكثير من ثقافات وإختلافات الأمم الاخري، هذا النمط المعماري تجاوز فكرة المكان ببعده الطبيعي والثقافي وحاول الإهتمام بإيجاد نمط معماري يتماشي والإيقاع السريع لنظم الحياة الاجتماعية الحديثة والتطور الصناعي في مواد البناء، أصبح إنتاج الكثير من المواد ممكنا في كثير من البلدان الآن بغض النظر عن الحدود وظروف المكان، مما أتاح فرصة إستخدام المواد مثل الخرسانة والحديد والطوب الإسمنتي والزجاج في كل مكان من العالم تقريبا لتشييد نماذج من المباني الحديثة المتشابهة، جعلت الكثير من المدن تبدو مألوفة وغير متميزة إلاّ فيما نذر.

فالعمارة كمركز للبيئة المحيطة والمكان أصبحت انعكاسا لإنجازات صناعية ورؤى ثابتة أنتجت نمطا معماريا مجردا يستجيب للإحتياجات العامة دون الخاصة ويستند إلي ميول "عقلانية" ووظيفة بحتة.

1- -رمضان الطاهر ابو قاسم،النمط المعماري والهوية المعمارية،مجلة المراث،العدد4، 2010،ص09

لقد رأي المؤسسين للعمارة الحديثة ضرورة إن يتبع شكل المبني الوظيفة وأن ينشأ دون اختيار مسبق لطرازه أو نمطه المعماري، التركيز كان في الماضي علي إبراز المنطق وتلبية بعض الإحتياجات الطبيعية للإنسان بغض النظر عن ظروف المكان أوأية إعتبارات أخري. وبهذا أصبح المقياس الجمالي والحسي شبه موحد وخاضع فقط لإبداعات المهندس المعاصر يبدو إن الغرض من ذالك هو عولمة العمارة.[1]

1-1- الهوية والتعبير المعماري

ترتبط فكرة الهوية ارتباطا مباشرا بفكرة التعبير المعماري architectural character والمقصود بالتعبير المعماري هو ما يتركه المبني من أحاسيس لدي الإنسان وصور ذهنية عالقة في الذاكرة، أي أنه يمكن القول بأن الهوية المعمارية للمدينة يمكن قراءتها من خلال الملامح المعمارية المعبرة عن المدينة، ويقصد بالملامح المعمارية أيضا كل المظاهر البصرية والعناصر التي تكون أو تدخل في تكوين النسيج المعماري للمدينة أو العمل المعماري، والعناصر التي تدخل في تكوين العمل المعماري وبالتالي التعبير المعماري تشمل:

- الشكل العام للمدينة أو المبني .
- المواد الداخلة في البناء.
- تقنية البناء .
- العناصر الزخرفية .
- الفراغات الداخلية .
- مقومات الموقع.
- البيئة المحيطة.

الصورة الذهنية المتكونة من هذه الملامح هي نتاج تفاعل بين الشكل والمعني علي مقياس المدينة، بيّن **كفن لينش** خمسة أسس لوضوح الصورة الذهنية للمدينة وبالتالي تميزها وإبراز هويتها. هذه العناصر تتمثل في الحدود والمسالك (الطرق و الشوارع) والأحياء والميادين والمعالم، بالنسبة للمباني المكونة للأحياء ونمطها العمراني يمكن إبراز ثلاثة عناصر إضافية مهمة تساعد في توضيح فكرة هويتها ومرتبطة بالتعبير المعماري [2]:

1-رمضان الطاهر ابو قاسم،النمط المعماري والهوية المعمارية،مرجع سابق،ص09
2- رمضان الطاهر ابو قاسم،النمط المعماري والهوية المعمارية،مرجع سابق،ص10

- الغرض المنشأ من أجله المبنى
- تأثير المبنى على الإنسان.
- معاني ومدلولات القيم الجمالية.

نوع من المبني كأن يكونTypology ويرتبط الغرض المنشأ من أجله المبني بفكرة مبنى سكني أو مدرسة أو مسجد ، يجب أن يكون البيت كبيت والمصرف كمصرف لخدمة غرض محدد أو مجموعة أغراض للإنسان، وهذا ما يميز العمارة عن بقية الفنون حيث وجدت لخدمة وملائمة مجموعة أغراض، وفكرة الملائمة وهو ما أشار إليه المعماري الشهير **فيتروفيوس** في إشتراطاته الثلاث للعمارة الناجحة وهي الملائمة والمتانة وان تكون جميلة وجذابة.[1]

2- الهوية العمرانية:

إن الهوية العمرانية هي كذلك نتاج فني يعبر عن العمران العام للمدن ينتج من تراث عمراني ومعماري متراكم ومتمازج على مر السنين والعصور ويمكن تبيان الهوية العمرانية في النقاط التالية:

- إن الاطار الشامل للهوية العمرانية هو المدن بمبانيها وشوارعها والفراغات العامة الموجودة بها وكل ما يعطي البيئة الطابع المميز لها
- إن الأماكن التي يكون لها ذهنية خاصة ترسخ في ذاكرة الناس وتجعلهم قادرين على التعرف عليها بسهولة يكون لها هوية عمرانية واضحة
- البيئة التي تعتمد في هويتها على إستخدام النشاط خاص تكون قوية جدا، هذا لأن المستعملين دائما ما يشتركون ويتفاعلون مع مثل هذه الأنشطة المتميزة
- الهوية المعمارية تسهم في تحديد معالم الهوية العمرانية ولكنها لاتوجده
- إن هوية المكان تاتي في إطار شامل من إطار الهوية العمرانية والمعمارية حيث تعتبر العمران والعمارة من العناصر المشكلة لهوية المكان ولكنها لاتوجده[2]

3- أهمية الهوية العمرانية والمعمارية :

من الجميل أن يكون لكل مكان من الأماكن (سواء كان: إقليماً أو مدينة أو قرية) هويته المعمارية والعمرانية المميزة، التي تصبغه بصبغة خاصة، فتجعله متفرداً عن غيره من الأماكن،

---

1 - رمضان الطاهر ابو قاسم،النمط المعماري والهوية المعمارية،مرجع سابق،ص 11
2- منى عبد الغفار،الهوية المعمارية العمرانية،مرجع سابق،ص 09

وتصبح الهوية المعمارية والعمرانية . في الغالب . علامة دالة على المكان، بل قد تكون عنصر جذب سياحي يجعل الزوار يفدون ويتقاطرون عليه من مختلف مناطق العالم، وحينها تصبح الهوية المعمارية والعمرانية محركاً للنشاط الاقتصادي ومصدر دخل للسكان والمقيمين، وتنتج الهوية المعمارية والعمرانية من تراث عمراني ومعماري ينمو ويتتابع ويتراكم على مر السنين، ويتشكل هذا التراث من مجموعة من المتغيرات ذات المضامين الثقافية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية وكذلك التقنية في مجال البناء، وتتأصل خصائص الهوية المعمارية والعمرانية ضمن عناصر المكان فترتبط به وتمنحه روحا خاصة تميزه عن غيره من الأماكن، ويستشعر زوار المكان هذه الروح ويحسون بها من خلال ما تلتقطه مختلف حواسهم، حيث تختلط روائح المكان بالأصوات الصادرة عنه مع المناظر والمشاهد المتتابعة من خلال التجول فيه، وتخزن مجموعة التجارب تلك في الذاكرة وتتأصل لتشكل نموذجاً ذهنياً يُعرِّف بتلك المدينة أو القرية أو الإقليم

ونظراً لتميز حاسة البصر فإن المشاهد والصور الذهنية التي تخزنها الذاكرة عن الهوية المعمارية والعمرانية تبقى الأكثر قوة ووضوحاً في ذاكرة المتلقي على مر الزمن، وتتألف مجموعة الصور من النسيج العمراني للمكان بتشكيلة مبانيه والفراغات المحيطة بها (من ساحات وطرق وحدائق وفراغات أخرى)، وكذلك من أشكال المباني وتصميماتها، وألوان واجهات المباني وزخارفها والعناصر المعمارية الموجودة فيها، وطبيعة مواد البناء المستخدمة في تنفيذها.[1]

ولأهمية الهوية المعمارية والعمرانية فإنها تستعمل دائماً بصفتها وسائل للتعريف بالمكان والدعاية له والتسويق السياحي لمقوماته، فتظهر نماذجها على البطاقات البريدية، ومنشورات السفر والسياحة، وبرامج التعريف السياحي المرئية في القنوات الفضائية وعلى الإنترنت ، وبما أن الهوية المعمارية أو العمرانية تكون أكثر وضوحاً وبروزاً في المباني الرئيسة والكبيرة (سواء كانت: دينية أو حكومية أو مكتبية أو تجارية أو ترفيهية)، لذا فإن مثل هذه النماذج تصبح رمزاً للمكان أو المدينة التي توجد فيها، ولكن تأثير المناطق والمباني السكنية بسبب كثرتها العددية، وسيطرتها على النسيج العمراني للمدن أو القرى؛ فإن هويتها المعمارية والعمرانية تمنح المكان روحه ومذاقه الخاص، وهو ما يستلزم من المعماريين والمطورين وواضعي التنظيمات ومطبقيها العناية بتأكيد الهوية العمرانية والمعمارية، في الأحياء والمشاريع السكنية لكل منطقة بما يميزها عن غيرها من المناطق[2]

1- علي بن سالم باهمام،اهمية الهوية العمرانية والمعمارية،المجلة الاقتصادية،العدد 105،الرياض،ماي 2011 ،ص36
2- علي بن سالم باهمام،اهمية الهوية العمرانية والمعمارية،مرجع سابق ،ص 37

4- تصنيف الهوية العمرانية المعمارية :

للهوية العمرانية والمعمارية صنفين هوية موجهة وهوية غير موجهة كما يبرزه الشكل المرفق:

الشكل رقم (05): تصنيف الهوية المعمارية والعمرانية

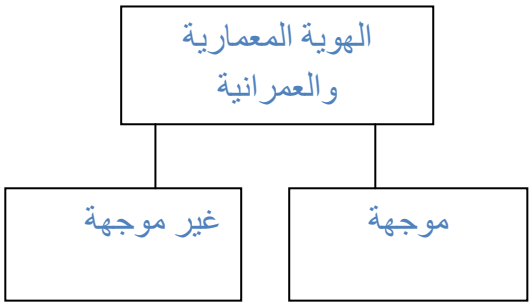

المصدر:معالجة شخصية للطلبة

4-1- الهوية الموجهة: هي تكون كالأتي[1] :

- تصاغ وتصمم عن قصد وإرادة مسبقة على المستوى المؤسساتي الرسمي
- أحيانا ترتبط بتوجيهات النظام الحاكم في صياغة صورة بصرية للمدن تعبر عن التوجه الفكري او السياسي
- قد تنجح في تحقيق الإنطباعات القوية في ذهن المتلقي وإيصال المعنى المطلوب ولكن ليس بالضرورة أن تحقق الملائمة والرضا بالنسبة للمستعلمين[2]

مثال عن الهوية الموجهة برجي مركز التجارة العالمي نيويورك، و حديقة الحوض المرصود والصور رقم (08) و(09) تبين وتبرز الهوية الموجهة

1- منى عبد الغفار،الهوية المعمارية العمرانية،مرجع سابق،ص11
2- منى عبد الغفار،الهوية المعمارية العمرانية،مرجع سابق،ص 12

صورة رقم (08): برجي مركز التجارة العالمي

المصدر: www.araposts.com

صورة رقم (09) :حديقة الحوض المرصود

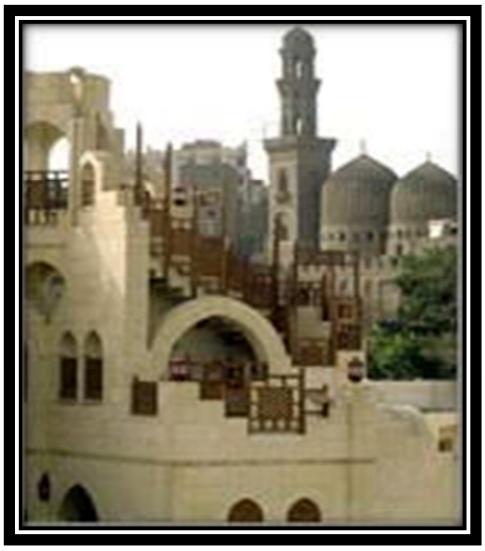

المصدر:hsnfthy.wordpress.com

4-2- الهوية الغير موجهة تكون كالأتي:

- تعبر عن البيئات العمرانية التقليدية
- لا تأتي عن تخطيك مسبق
- تجسدها الجماعة في إطار تفاعلها المباشر مع المكان لتلبية حاجاتها المادية واللامادية دون تدخل أي جهات رسمية
- ينتج عنها لغة تشكيل معماري متميزة نابعة من لا وعي ومخيلة الجماعة وتحقق الملائمة مع المكان وثقافة الجماعة مثال على الهوية الغير موجهة هو قصر بني يزقن – مدينة غرداية–[1]

والصور المرفقة رقم (10) و(11) تبرز وتبين الهوية الغير موجهة :

[1] - منى عبد الغفار،الهوية المعمارية العمرانية،مرجع سابق،ص 13

صورة رقم(10) : احياء قصر بني يزقن

المصدر:www.startimes.com

صورة رقم (11): قصر بني يزقن

المصدر:www.arabiaweather.com

5- تأثير الهوية العمرانية المعمارية على تشكل العمران : يكون كالأتي [1] :

- تعتبر الهوية بمستوياتها المادية وغير المادية من أهم عناصر تشكل العمران والنتائج البنائية
- يساهم مستوى العلوم والمعارف في تحديد تقنية وأسلوب البناء ومواد البناء المستخدمة
- إن المجتمع يمكن أن يؤثر على العمران فيأتي العمران إنعكاسا لملامح وقيم المجتمع يضيف الانسان من شخصيته وعاداته ومعتقداته إلى هذه البيئة
- إن مستوى العادات والتقاليد يساهم في تحديد الأعراف وتحقيق التجانس العمراني
- أما على مستوى العقائد والدين فإنه يساهم في إستخدام عناصر معمارية لها دلالات رمزية وزخارف معينة

1 - منى عبد الغفار،الهوية المعمارية العمرانية،مرجع سابق،ص14

المبحث الثالث : تطور صور المدن والعمارة في الجزائر

1-العوامل المتحكمة في نشأة المدن

تعود نشأة المدن إلى عدة عوامل بشرية، سياسية، دينية و حتى اِقتصادية، و بعيدا عن كل هذه الأسباب و الدوافع لظهور المدن فالعامل الجغرافي يلعب دورا هاما في اِختيار مواقع المدن و في دورها الذي تقوم به و نوعية النشاطات التي تؤديها و اِمكانية توسعها المستقبلي، و على هذا الأساس تتوزع المدن بصورة غير متكافئة جغرافيا متأثرة بالمقومات الأساسية لقيام المدن، و هي طبيعية كالتضاريس و الموارد المائية و النشاط الاِقتصادي.

1-1 - الموقع: Situation

موقع المدينة هو الموقع الفعّال الذي يحمل مغزى و دلالة بشرية أو مدنية واضحة واضحة، أي هو الموقع المكاني و علاقته بالمناطق المحيطة به، و يدرس الموقع بطريقتين[1]:

* الموقع بالنسبة للمناطق المحيطة به و الأجزاء المجاورة، كالأقاليم الطبيعية و الإدارية.

* الموقع لا يحدد بالنسبة لإطارات سامية مطلقة، و إنما يحدد بالنسبة للمجالات الفعّالة، و التي لها قيمة بشرية و إقتصادية حيويّة، لتحديد مدى الاِرتباط بين هذه المدن و مناطق الاِنتاج و الإستهلاك و شبكات النقل، و هو منهج حيث يعبر بصدق عن اِمكانيات الموقع، فهو حياته، يتم تحديد الموقع بالنسبة للمقياس الإقليمي أو الوطني، إعتمادا على العناصر الطبيعية (شواطئ، بحيرات، وديان، سلاسل جبلية، مضائق، خلجان، سهول...) و أيضا بالنسبة للعناصر البشرية و التاريخية (حدود سياسية، لغويّة، دينية، محاور الطرق و التدفقات، سكك حديدية...)، و الجدير بالذكر أن التحديد يتم بالاعتماد على خرائط صغيرة المقياس 100.000/1، 200.000/1 أو حتى 1.000.000/1 لأنها توضح مسافات شاسعة تسمح بتحديد موقع المدينة بالنسبة للوحدات الطبيعية الكبرى المحيطة بها كما تسمح بتحديد موقع المدينة بالنسبة لباقي المدن و بالنسبة لمحاور الطرق و الموارد الطبيعية.

1-1-1-أنواع المواقع: -هناك العديد من الأنواع من المواقع، نذكر منها [2]:

1-1-1-1- المواقع الطبيعية و هي مواقع ثابتة لا تتغير وهي من صنع الطبيعة و نميز بها:

-مواقع الصفصاف: أي أين يلتقي الماء باليابس و نخص هنا المدن الساحلية

[1] - https://digiurbs.blogspot.com
[2] - https://digiurbs.blogspot.com

-مواقع إلتقاء السهل و الجبل مثل: باتنة، مراكش، طهران...

-مواقع إلتقاء حضارات مختلفة.

-مواقع الانقطاع الحركي: مثل البحر و البر، حدود الدول و نعني بالإنقطاع المكان الذي يستدعي تغير و سيلة النقل.

1-1-1-2-المواقع العقدية: كتلاقي الأنهار و تقاطع الوديان، ممرات و فتحات الجبال مثل موسكو، باريس و بغداد.

* تصنيف إقتصادي: تطلب وجود الثروات الطبيعية (أحواض الفحم و الحديد و أبار البترول...) قيام مدن التعدين و المناجم، المناطق الزراعية الغنية التي تتطلب قيام المدن و أسواق للتبادل (مدينة الخروب).

* المعيار الحضري: إن تزايد حجم الحضر يتطلب إنشاء مدن أخرى كالمدن التوابع حول المدن الكبرى كما أن إنشاء المدن الجديدة في العصر الحديث مواقعها تختار على بعد معين و بعلاقة مع باقي الشبكة الحضرية.

* المواقع بالنسبة لأحزمة الأخطار الكبرى كالزلازل و البراكين.

1-2- الموضع Le site:

المقصود بالموضع Le site الأرض التي تقوم عليها المدينة و المنطقة التي تشكلها فعلا كتلتها المبنية، و هو عامل هام للتمييز بين المدن، و الموضع عنصر هام في دراسة بيئة المدينة و إطار الحياة بها، كما أن الموضع يفسر جميع الظروف الطبيعية للمدينة (التربة، الجيوتقنية، ميكانيك التربة، المناخ المحلي...).

يحلل الموضع بالإعتماد على خرائط ذات مقاييس كبيرة 50.000/1، 25.000/1 أو حتى 10.000/1 و كذلك بالصور الجوية.[1]

1-2-1- أنواع المواضع: تلعب المواضع دور الحماية و المدن القديمة أغلبها من هذا النوع، وهناك نوعان:

1-2-1-1- **مواضع الحماية البحرية:** تضمن سهولة الحركة، التجارة و الدفاع لأن المواضع القائمة بالقرب من الماء (يوفر لها حاجز طبيعي) يوفر لها الحماية، و من أمثلتها:

- جزر على شاطئ البحر (الجزائر)

-جزر وسط الأنهار و البحيرات (باريس)

-جزر أرخبيل (نيويورك)

[1] -https://digiurbs.blogspot.com

-مصبات الأنهار (بوسطن)

- إلتقاء الأنهار (الخرطوم)

2-1-2-1- **مواضع الحماية البرّية:** أساسها الربوات و التي تخف بها العوانق و الإنحذارات، و هي تتدعم بأسوار. مدينة قسنطينة.

2-نشأة المدن الجزائرية

تتميز المدن الجزائرية بالاختلاف من حيث النشأة و التركيبة العمرانية، و هذا راجع إلى تعاقب حضارات و أمم مختلفة، و كذا التمايز في السياسات العمرانية المطبقة عليها، ناهيك عن الوروث الإستعماري .

2-1- المدن المرفئية

أنشأت هذه المدن على طول الشريط الساحلي، تتموضع غالبا في الخليج بحيث تكون مخمية برأس بحري، فيكون توسعها محصورا بين البحر و سفوح الجبال، أين تتبع خطة نصف دائرية أو خطية. و من بين المدن نذكر: الجزائر، بجاية و جيجل .[1] والصورة المرفقة رقم (12) تبرز وتبين الشكل العام للمدن المرفئية

صورة رقم (12): تمثل الشكل العام للمدينة المرفئية

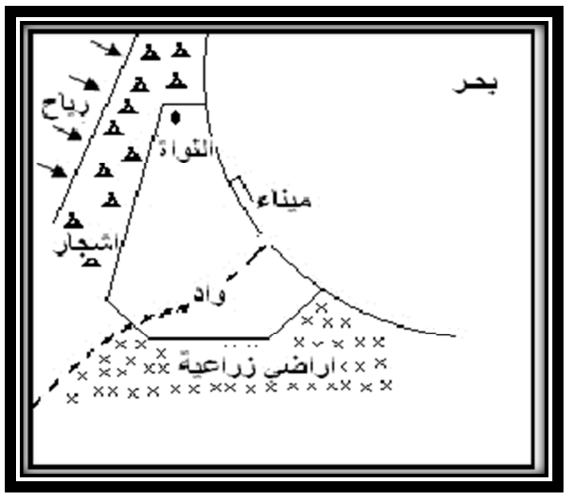

المصدر: https://digiurbs.blogspot.com

[1] -https://digiurbs.blogspot.com

2-2- المدن التقليدية

بنيت أغلب هذه المدن في المناطق الداخلية فكان بعضها على الآثار الرومانية (ميلة و تبسة)، تتميز هذه المدن بوجود حي قديم وفق مخطط عشوائي، و حي جديد بمخطط شطرنجي أنشأ خلال الفترة الإستعمارية، ومن بين هذه المدن نجد: تلمسان، البليدة، المدية و معسكر .

2-3- المدن الإستعمارية :

أنشأت هذه المدن في المناطق الداخلية و هذا لأعراض عسكرية اقتصادية، تتمتاز بمخططات شطرنجية أحادية المركز (الحي الأوروبي)، تليها الأحياء العربية بالضواحي و بطريقة عشوائية، و كان التوسع في هذه المدن وفق خطة حلقية، مثل: سطيف، سيدي بلعباس، سوق اهراس قالمة [1] والصورة المرفقة رقم (13) تبين وتبرز الشكل العام للمدن الإستعمارية

صورة رقم (13): الشكل العام للمدن الاستعمارية

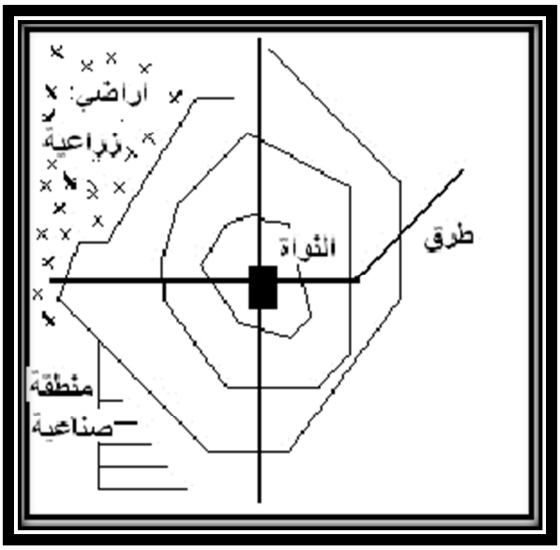

المصدر: https://digiurbs.blogspot.com

[1] - *https://digiurbs.blogspot.com*

2-4- المدن الصحراوية

و قد أختلفت هذه المدن عن الحالات المذكورة سابقا، و هذا راجع إلى العوامل المناخية، كما يعتبرالقصر النواة الأولى للمدينة، و قد توسعت بطرق مختلفة و مخالفة لباقي المدن سواء من حيث المخططات أو من حيث مواد البناء، و من أهم المدن نذكر مثلا: غرداية، تقرت، بشار، ادرار و بسكرة .[1]والصورة المرفقة رقم (14) تبين وتبرز الشكل العام للمدن الصحراوية

صورة رقم (14): الشكل العام للمدن الصحراوية

المصدر: https://digiurbs.blogspot.com

3-مراحل تطور فن العمارة في الجزائر:

يعكس فن العمارة في مدينة الجزائر مراحل تاريخ المدينة ويمكننا تقسيمها إلى ثلاثة مراحل هي كما يلي[2] :

- العمارة في العهد العثماني والمرحلة التي قبله.
- العمارة خلال الاستعمار الفرنسي.
- العمارة بعد الاستقلال حتى الوقت الحاضر.

[1] -https://digiurbs.blogspot.com
[2] - https://ar.wikipedia.org/wiki/

3-1- العمارة في العهد العثماني والمرحلة التي قبله:

لعل أهم الأبنية التي شيدت قبل العهد العثماني في مدينة الجزائر هو المسجد الكبير الذي بني في الأول من رجب سنة 490 هجرية الموافق لـ 14 جوان 1097 ، والذي لا يزال يثير إنتباه عشاق الفن الاسلامي في جماله الداخلي وتمازج العقود المختلفة في لوحة فنية جذابة

أما في العصر العثماني فقد ترك أثره على عمارة المدينة في حي القصبة وفي عمارة بعض المساجد والقصور، وقد نقلت العمارة العثمانية معها تأثيراتها البيزنطية من عقود وقباب وغيرها، على غرار **قلعة الجزائر** وقصر الرياس المتكون من ثلاثة منازل ومجموعة من[1] منازل الصيادين، ومتحف باردوإضافة إلى جامع كتشاوة ، وغيرها من المباني التي توحي بنوعية النمط العمراني الذي كان سائدا في ذلك الوقت، وقد أُلحق فيما بعد بمجموعة من المباني العثمانية على رأسها حصن يطل على خليج مدينة الجزائر وفي أجزاء أخرى من مركز المدينة وأماكن حضرية أخرى .

وقد تحدث المهندس **يوسف كانون** عن مميزات المرحلة العثمانية التي تجسد الثقافة الجزائرية المتجانسة مع الطابع الهندسي الذي يراعي الخصوصية الإسلامية للشعب الجزائري ، فكل منازل المدينة تطل على البحر وتنعم بضوء الشمس وتهتم بمراعاة حرمة الجار، حيث لا تتكشف حرمات المنازل على بعضها البعض, والصور المرفقة رقم (15)و(16) تبين وتبرز نمط العمارة إبان العهد العثماني

صورة رقم (15) : مسجد كتشاوة –عمارة دينية–

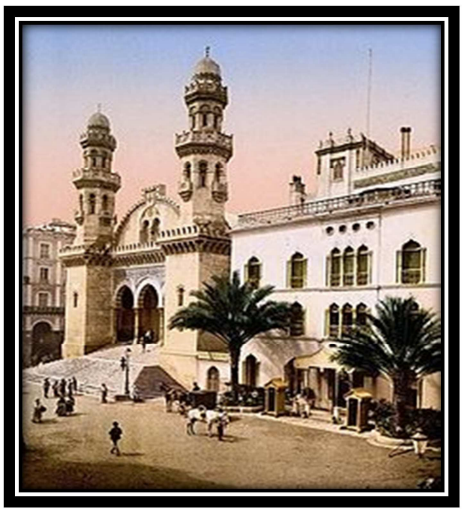

المصدر : www.elmassar-ar.com

صورة رقم (16): مدينة القصبة ذات الطابع المعماري

المصدر : www.eremnews.com

[1] -https://ar.wikipedia.org/wiki/

3-2- العمارة خلال الإستعمار الفرنسي

ترك الفرنسيون إرثاً تمثل بالمباني السكنية والتجارية والإدارية ويعتبر مكتب البريد الرئيسي في مدينة الجزائر،الذي بني في الثلاثينات ولا يزال قائماً، نموذجاً للمباني الشرقية الحديثة المتميزة بزخارفها الدقيقة،وتنقسم مرحلة الاستعمار الفرنسي إلى مرحلتين:

3-2-1- المرحلة الأولى من الاستعمار (1830- 1930)

غداة الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 كان حي القصبة عامراً بالكثير من المرافق الاثرية والمباني العامة، ووصل عدد المساجد الكبيرة فيه إلى ثلاثة عشر مسجداً،وأكثر من مئة مسجد صغير واثنتي عشرة زاوية جلها اندثر خلال الاحتلال الفرنسي للبلاد، بعد أن هدمها رجاله كما هدموا جدران الكثير من بيوتها بحجة إقامة الطرقات وإدخال الضوء إليها، أو المحافظة على الأمن في أحيائها،[1] وبعد سنوات من دخول الفرنسيين ظهرت مدينة أخرى في العاصمة تعكس الثقافة الفرنسية، لتعيش المدينتان جنبا إلى جنب رغم اختلاف الهويتين وعلى خلاف الطابع التقليدي لمدينة الجزائر حيث إنتشرت في المدينة الحديثة الساحات العمومية، وبات واضحا للعيان إختلاف المدينتين من حيث الطراز المعماري والتقاليد، حيث أن الفرنسيين هدموا جزءا هاما من مدينة الجزائر وشيدوا مكانها من العمارة ما يعكس ثقافتهم الأوروبية حيث أننا لا نجد في المدينة الجزائرية القديمة أشخاصاً يقفون في الشوارع أو ينظرون إلى المنازل، وفي المقابل نجد أن المدينة الحديثة بإنشائها للمقاهي والساحات العمومية، سمحت للناس بالجلوس والوقوف في الشوارع واستراق النظر للمنازل المجاورة، وفي تلك المرحلة تم تشييد كاتدرائية نوتردام دافريك عام1872 والصورة المرفقة رقم (17) تبين وتبزر كتدرائية نوتردام دافريك أحد أبرز المعالم المعمارية في العهد الإستعماري

صورة رقم (17) : كاتدرائية نوتردام دافريك 1872

المصدر:www.ar.wikipedia.org

3-2-2- المرحلة الثانية من الإستعمار (1930- 1962)

ويمكننا تسمية هذه المرحلة بمرحلة الحداثة ونشأة الهندسة الحديثة في أوروبا، إذ تطور طابع جديد من العمران بعد القرن التاسع عشر بتأثير الخطاط الفرنسي لو كوربوزييه من خلال العمارات الموجهة للمعمرين، حيث ظهرت أهم النظريات الهندسية الحديثة عبر تجارب مختلفة قام بها المهندس الفرنسي لو كوربوزييه الذي أعد مشاريع معمارية للجزائر[1]، ولم تنجز هذه المشاريع لضخامتها، رغم أن تصميماته ونظرياته المعمارية كانت بمثابة مدرسة ومصدر إلهام للمهندسين، والصور المرفقة رقم (18) و(19) تبين وتبرز نمط العمارة الإستعمارية

صور رقم (18): نمط العمارة الاستعمارية

المصدر: www.ar.wikipedia.org

صور رقم (19): نمط العمارة الاستعمارية

المصدر: www.ar.wikipedia.org

3-3- العمارة بعد الإستقلال حتى الوقت الحاضر

دفـع الـدمار النـاجم عـن حـرب الاسـتقلال والتنميـة الاقتصـادية اللاحقـة بالحكومـة إلـى إطـلاق مبـادرات بنـاء طموحـة ، حيـث سـاد نـوع مغـاير مـن العمـران يمثـل قفـزة كبيـرة فـي تـاريخ عمـارة مدينـــة الجزائـــر، إذ باشـــرت الدولـــة فـــي العديـــد مـــن مشـــاريع التشـــييد والبنـــاء، حيـــث أقامـت العمـارات والمـدارس والثانويـات والمستشـفيات والجامعـات بمسـاهمة مهندسـين ذوي سـمعة عالميـة أمثـال أوسـكار نيمـاير وكنـزو تانغـه إلـى جانـب الجزائـري بوشـامة عبـد القادروالمصـري مصـطفى موسى.

[1]- https://ar.wikipedia.org/wiki/

ويعد مقام الشهيد أحد أبرز معالم مدينة الجزائر الحديثة، حيث يتألف هذا النصب من ثلاث أوراق نخيل تشكل برجاً، إلى جانب متحف حربي ومركز رياض الفتح للتسوق ومن بين المشاريع الهامة الأخرى :المسجد الكبير في الجزائر العاصمة الذي يتوقع إنجازه عام 2019 وهذا المجمّع المطل على الواجهة البحرية للمدينة ينافس مسجد الحسن الثاني في الدار البيضاء في المغرب، إذ سيستوعب 120 ألف شخص وطول مئذنته 265 م .وبعد سنوات عديدة من التخطيط، انطلقت عملية بنائه (من قبل شركة صينية) في ربيع عام.2012

صورة رقم (20):مقام الشهيد ابرزمعالم الجزائر

المصدر: **www.ar.wikipedia.org**

صورة رقم (21):طرازمعماري معاصرمدينة وهران

المصدر: **https//www.ar.wikipedia.org**

صورة رقم(22): المسجد الاعظم الجزائر العاصمة

المصدر : **https//www.eldjazair365.com**

4-مراحل صور المدينة الجزائرية في ظل التحولات :

4-1- مرحلة الاولى : صورة المدينة الجزائرية العثمانية قبل سنة 1830 :[1]

شهد النسق العمراني بالجزائر تحولات كبرى خلال إمتداد الوجود العثماني من خلال إدماج أنماط معمارية جديدة وأساليب تنظيمية جديدة للمدن والمراكز العمرانية .

يذكر أن هذه التحولات والتغييرات ناتجة أساسا عن مستوى التطور الإقتصادي المتوصل إليه أواسط القرن 16 بفضل النشاط التجاري المزدهر موازاة مع المداخيل الجبائية التي كانت تفرضها البحرية العثمانية عن الملاحة عبر البحر المتوسط

إن أهم فترة شهدت تحول عمراني كبير هي الفترة الممتدة مابين القرنين 16إلى 17 التي تميزت بتشييد المدن العتيقة كالقصبة والقليعة ... بإعتبار اتخاذها كمراكز للسلطة السياسية المحلية مما ساهم في ولوج المدن الجزائرية في عهد حضري ومعماري جديد مع كل تبعاته على الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية

كما لايمكن إغفال استقبال المدن الجزائرية الساحلية ابان الحكم العثماني (وهران ،عنابة، مستغانم)

مجموعات كبيرة من المهاجرين القادمين من الاندلس المتمثلين في اغنياء التجار والحرفيين الذين ساهموا بشكل كبير في تنشيط الحركة الأقتصادية بهذه المناطق مما أثر على تطور هاته المدن.

كما ساهم الحكم العثماني في تطور العمران المحلي وخاصة عمارة المساجد بكل الأشكال والأنماط المعمارية والتي كان جمالها يضاحي تلك المشيدة في القسطنطينية وفي المدن العثمانية نذكر من أهم المساجد المميزة من حيث هندستها المعمارية والعمرانية جامع كتشاوة بالعاصمة وجامع صالح باي بعنابة، والصور المرفقة رقم (23) و(24) تبين وتبرز بعض من صور العمران العثماني

1- محمد بوعبدالله ،النسق العمراني بالجزائر،مجلة مدن وحضائر،العدد 47، الجزائر 2015،ص13

صور رقم (23-24): مدينة الجزائر إبان العهد العثماني

المصدر: https://www.vinyculture.com

المصدر: https://www.vinyculture.com

4-2- المرحلة الثانية:صورة المدينة الجزائرية الاستعمارية(1830-1962):

تغيير نظم التعمير من الإسلامي إلى أوروبي.

قام المستعمر بتهميش الإرث المعماري العربي الإسلامي في كثير من المدن بإدخال تغييرات في بنيتها العمرانية والمعمارية من خلال تطبيق قوانين غربية جائرة لم تأخذ بخصوصيات المجتمع الجزائري. "وقد ارتبط التخطيط الحضري في هذه الفترة بما شهده العالم من انطلاقة فعلية للتعمير الحديث وفقا لإجراءات وقواعد قانونية "[1] حسب ما تبينه الفترات التالية:

❖ فترة 1830-1924: تشكل أولى أدوات التهيئة والتعمير على المنهج الغربي واثرها على المدينة لاسلامية

بعد الاحتلال شرعت فرنسا في إعادة تشكيل النسيج الحضري بما يتماشى مع استراتيجياتها عن طريق تطبيق جملة من قوانين التي كانت أساسا في تغيير المجتمع. فبدأت بسياسة تكوين الاحتياطات العقارية والشروع في تطبيق سياسة التعمير "بالاعتماد على **مخطط التصفيف والاحتياطات العقارية (le plan d'alignement et de réserves foncières** والذي يطلق عليه بتعمير التصفيف والتجميل على غرار ما طبقته في فرنسا وكانت بذلك **أولى أشكال أدوات التهيئة والتعمير** التي طبقت في الجزائر

[1] - رياض تومي ، أدوات التهيئة والتعمير واشكالية التنمية الحضرية ، مدينة الحروش نموذجا ، ماجستير علم الاجتماع الحضري ،جامعة قسنطينة 2006 .

والتي أنتجت نسيجا عمرانيا مميزا يتكون من تحصيصات منظمة وحدائق عمومية واسعة منتشرة عبر الأحياء وطرق واسعة مهيكلة، وأحياء إدارية بأكملها، .... محاذية للنسيج القديم.

❖ **فترة 1924–1948: تطور النسيج العمراني وفقا لمعايير التخطيط الغربي.**

استمر تطور أدوات التهيئة والتعمير في فرنسا في هذه الفترة نتيجة التغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ضمت هذه الأدوات أفكار التخطيط والوثائق البيانية في تطبيق الخطط العمرانية وفقا لمخططات جديدة تعتمد على تخطيط الشبكات المختلفة لا سيما شبكة الطرق و النقل بالاعتماد على معايير عمرانية دقيقة وشبكة التجهيزات **(la grille des équipements)** الذي بدأ العمل بها لأول مرة سنة 1948 في مخطط الجزائر العاصمة بعد أن كانت المخططات السابقة عامة، تحت إشراف المهندس المعماري الشهير لكربيزي[1](le Corbusier) ."وقد اعتمد في خطته على شق وتوسعة الطرق وبناء الواجهة البحرية وإقامة أحياء واسعة في أعلى المدينة القديمة القصبة على المنهج الغربي وإنشاء التجهيزات على النمط التقليدي الحديث (néo –mauresque) كمقر البريد المركزي ودار الولاية ... وفي المقابل بدأت المدينة القديمة تفقد دورها الوظيفي تدريجيا وأصبحت مختصرة فقط في حي القصبة.[2]

❖ **فترة 1948–1962: استحداث أدوات التهيئة والتعمير التي باتت مرجعا لتوجيه عمران المدن بعد الاستقلال**

تم في هذه المرحلة إلغاء كل مخططات التهيئة السابقة وإستحداث أخرى تستجيب للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الجديدة بسبب نزوح الأهالي من الأرياف وتركزهم على أطراف المدن في أحياء تفتقد لأدنى شروط العيش من جهة ومن جهة أخرى احتواء الثورة عن طريق مشروع قسنطينة " عام 1958 الذي ضم خطة عمل على مدى خمس سنوات (1958–1964). وقد لازم تطبيق هذا المشروع استحداث أدوات للتهيئة والتعمير تتمثل في:

- **المخطط التوجيهي للتعمير(PUD)** : ويهدف إلى تحديد المناطق الواجب تعميرها لضمان التحكم في توسع المدينة وتوجيه نموها الحضري على مدى 20 سنة وقد ركز على مبدأ تحقيق مجال عمراني منظم من خلال:

✓ بناء المجموعات السكنية الكبرى لذوي الدخل المحدود من الجزائريين والمعمرين وتشجيع التحصيصات (البناء الفردي الراقي) في شكل أحياء منظمة.

[1] - رياض تومي - أدوات التهيئة والتعمير واشكالية التنمية الحضرية،مرجع سابق ص 52

[2] - فوزي بودقة - وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني - مجلة انسانيات-العدد 44-45 –السنة 2009 .

- ✓ تخصيص مساحات لاستقبال التجهيزات.
- ✓ تهيئة شبكة النقل والطرق.

لكن هذا المخطط لم يحقق أهدافه ولم يتمكن من التحكم في النمو العمراني وفي مراقبة التعمير الفوضوي بسبب الحرب.

- **المخططات التفصيلية (Plan de détail):**

وهو وسيلة تطبيقية للإجراءات التي يشملها المخطط التوجيهي للتعمير قد تم تأسيسها على مستوى البلديات ويتمثل دورها في تنظيم القطاعات المعمورة والقابلة للتعمير مع تعيين مواقع التجهيزات.

ولم تحقق هذه الأداة الغاية المرجوة منها لعدم مراعاة خصوصية المجتمع الجزائري[1]

- **مخططات التعمير وإعادة الهيكلة:**
- **مخططات التعمير و أعادة التهيئة**

تهدف إلى استعادة مراكز المدن وتجديد الأحياء المتدهورة.

- **برنامج التجهيزات الحضرية:**

وهو عبارة عن غلاف مالي مخصص لتمويل برنامج التجهيزات وتنمية القطاع الاقتصادي.

- **برنامج مناطق التعمير والمناطق القابلة للتعمير حسب الأولوية (ZUP):**

وهو برنامج خاص بتعمير ضواحي المدن ومناطق توسعها استنادا على شبكة التجهيزات التي تعتمد على برمجت التجهيزات حسب الأولوية انطلاقا من وحدة الجوار (800 إلى 1200 مسكن) ثم الحي (2500 إلى 4000 مسكن) وصولا إلى المجمعات السكنية الكبيرة (10000 مسكن).

إلا أنه وبعد أربع سنوات من تطبيقها استقلت الجزائر وبقيت هذه الأدوات فعالة وكانت المرجع الأساسي في سن المنظومة القانونية للتعمير في الجزائر بعد الاستقلال.

[1] - رفيقة سنوسي-أدوات التهيئة والتعمير بين التشريع والتطبيق دراسة حالة مدينة باتنة –ماجستير هندسة معمارية -جامعة باتنة-2011

4-3 -المرحلة الثالثة من 1962 إلى يومنا هذا:

تعتبر هذه المرحلة الأساس في تشكيل المنظومة القانونية التي تضبط تهيئة وتعمير المجال الحضري، فبعد الإستقلال كان لا بد من إرساء سياسة حضرية من خلال أدوات التعمير تجسد فيها روح المسؤولية والعقلانية والرقابة المستمرة لضمان تحقيق تنمية حضرية تتماشى مع متطلبات المجتمع وما يشهده من تطورات.

❖ **الفترة من 1962 إلى 1987:.**

بعد الإستقلال مباشرة ومواجهة لما خلفه الإستعمار من فراغ في جميع الميادين كان لا بد على الحكومة الجزائرية المحافظة على إستمرار تطبيق بعض القوانين الفرنسية للتحكم في أمور البلادن ولهذا أصدرت **الأمر رقم 62-157 المؤرخ في 1962/12/31** الذي يجيز مواصلة العمل بالقوانين الفرنسية بكل مضامينها التقنية ووسائل عملها في جميع الميادين بما يتماشى مع مبادئ الدولة الجزائرية المستقلة ولذلك تم في مجال التعمير الإستمرار في العمل بالمرسوم الصادر في 1958/12/31 "مشروع قسنطينة" إلى غاية صدور **الأمر 67/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتعلق برخصة البناء والتجزئة** وهو أول تشريع يصدر بعد الإستقلال في مجال البناء والتحكم في تسيير المجال.[1]

كما تم صدور نصوص منظمة للعقار والممتلكات العقارية **كالأمر المؤرخ في 1962/08/24 المتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة** بعد مغادرة المستعمرين وترك حظيرة سكنية فارغة في المدن والتي شغلها السكان النازحين من القرى، وتنظيمها بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/03/18.

كما تزامن في هذه الفترة ظهور المخططات التنموية من أول مخطط الممتد من 1967 إلى غاية 1969 إلى آخرها الذي كان من 1974 إلى 1977، وكلها تندرج تحت سياسة الدولة الهادفة إلى النهوض بالقطاع الصناعي والفلاحي ومحاولة تنظيم المجال العمراني من خلال إقامة المناطق الصناعية (ZI)والمجموعات السكنية الكبرى والمناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) على الأراضي التي دخلت ضمن الاحتياطات العقارية لصالح البلدية بموجب **الأمر رقم 26/74 المؤرخ في 1974/02/20** والواقعة ضمن المنطقة العمرانية التي يحدد المخطط العمراني المعد من قبل المجلس الشعبي البلدي طبقا للمادة 156 من القانون البلدي لتلك الفترة.[2]

---

[1]- رفيقة سنوسي-أدوات التهيئة والتعمير بين التشريع والتطبيق، مرجع سابق،ص43

[2] -الامر رقم 26/74 مؤرخ في 1974/02/20 يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات المادة 03.

❖ **فترة 1988-2000:**

شهدت الجزائر في هذه المرحلة تحولات سياسية وإقتصادية وإجتماعية عميقة. ونتيجة للظروف الأمنية التي عرفتها البلاد لم تحظى عملية التهيئة العمرانية بالأهمية اللازمة و أصبح قانون التهيئة العمرانية الصادر سنة 1987 و الذي لم يتبع بالنصوص التطبيقية وقوانين التنظيم العقاري لا يشكل أية مرجعية في التخطيط ،"فاستمر التعمير العشوائي وارتفعت درجة التهميش والفقر في الأقاليم الداخلية وحتى في المدن نفسها وتدهور مستوى المعيشة ونقصت الاستثمارات الموجهة للتنمية"،على الرغم من أن" ميدان التعمير في هذه الفترة كان ضمن الإصلاحات التي جاء بها دستور 1989 حيث تم إصدار جملة من القوانين المنظمة للعمران كقانون البلدية والولاية، قانون التهيئة والتعمير، قانون التوجيه العقاري...ملغية بذلك الأدوات المعمول بها قبل 1990" .

وفي سنة 1995 نظمت إستشارة وطنية حول التهيئة العمرانية إنبثق عنها وضع مشروع وطني ضمن سياسة عمرانية جديدة على شكل مخططات تنموية إمتدت من 1997 إلى غاية 2012 كان هدفها تهيئة وتنمية منطقة الهضاب العليا، التكفل بمشاكل المدن الكبرى والتحكم في نموها والمحافظة على الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية الخصبة والثروات المائية ومحاربة التلوث".[1]

غير أن تداعيات الأزمة وعدم الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي حال دون تطبيق هذه السياسة وجعل معظم المشاريع الكبرى تتأخر في الإنجاز.

وبعد 1998 أصدرت الدولة جملة من القوانين تتعلق بالتدخل على المناطق الحساسة وتصنيفها وحماية مناطق التراث الثقافي وتنمية السياحة وإنشاء المدن الجديدة تدخل كلها ضمن الإتجاه الجديد المتمثل في سياسة التنمية المستدامة.

وتتمثل أهم القوانين التي صدرت في ميدان تنظيم المجال والتدخل عليه في هذه الفترة في **قانون 90-25** المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يتضمن التوجيه العقاري **قانون 90-29** المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير المتمم والمعدل بالقانون **04-05** المؤرخ في 14 أوت 2004 متبوعا بمجموعة من المراسيم التنفيذية تحدد كيفية تجسيد هذه التهيئة وقانون **98-04** المؤرخ في 15 جوان 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي[2]

1- عبد العزيز عقاقبة ،تسيير السياسة العمرانية في الجزائر مدينة باتنة نموذجا،رسالة ماجستير علوم سياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010، ص38

2- مزوري كاهنة ، مدى فاعلية قوانين العمران في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية بالجزائ،ماجستير علوم قانونية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012

❖ **فترة 2000 إلى يومنا هذا: المدينة في ظل السياسات الجديدة**

بعد إستقرار الأوضاع الإقتصادية أعادت الدولة تدخلها على المجال العمراني من خلال وضع برامج تنموية وتوسيع دائرة التخطيط وتعدد الفاعلين والمتدخلين عاملة على تدارك التأخر المسجل سابقا وإستدامة النتائج المحققة من المشاريع المنجزة وتكييف أدوات التعمير مع الاتجاهات الجديدة عن طريق مراجعتها أو تحديثها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مختلف البحوث والدراسات السابقة بموضوع هوية المدينة بشكل عام، ثم تم التطرق إلى موضوع العمارة وصور المدينة في الجزائر على إمتداد تاريخها العمراني والمعماري ، المستمد من إرث الحضارات المتعاقبة (الرومانية،البيزانطية،النوميدية،العثمانية، الاستعمارية...) ، حيث وجدنا أن هوية المدينة مرتبطة بالأساس بالهوية العمرانية والهوية المعمارية، التي تمثل عصب المدينة لما لها من خصوصية وإرث مستمد من النمط القديم التقليدي، كما لايفوتنا ذكر الكنز المعماري والعمراني التي تزخر به جل المدن الجزائرية التي تمثل مزيج عمراني ومعماري فريد من نوعه ، وكحوصلة لمراحل تطور المدينة يمكن الحكم بأن المشاريع والتشريعات العمرانية والمعمارية التي كانت موجهة للمدن لم تعرف الاستقرار وكانت ملازمة للتغيرات التي طرأت على نظام الحكم في البلاد وبالتالي فشلت في ترسيم معالم هوية مدينة جزائرية واضحة المعالم وهذا راجع الى ظروف عديدة تتعلق بالنواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر

الـــفـــصـــل الثـالـث

الـدراســـة الـتحـــلـيـلـية

مقدمة الفصل :

يعد إبراز خصائص كل مدينة من أهم الشروط التي تتطلبها أهم الدراسات العمرانية ويعتبر السكان والعمران أهم العناصر المكونة للمدينة، إذ يجب أخذها بعين الاعتبار لما تكتسيه من أهمية في فهم أي ظاهرة أو مشكلة تظهر في هذا الوسط الحيوي.

إذ تكتسب مدينة تبسة موقعا جغرافيا هاما على الشريط الحدودي للجزائر، بالإضافة إلى مقرها كعاصمة للولاية فهي تلعب دورا هاما في تنميتها.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم الخصائص الطبيعية السكانية والعمرانية ، وكذا معرفة سياسات السكنية ومختلف البرامج السكنية لمدينة تبسة من خلال ابراز صورة ونمط المدينة

المبحث الأول : الخصائص الطبيعة والجغرافية للمدينة

1- نشأة المدينة :[1]

استوطن الإنسان المنطقة منذ ما قبل التاريخ والدليل على ذلك الصناعات القديمة للماء الأبيض، مع الثروة المعدنية الموجودة في إقليم مدينة بئر العاتر والتي أعطت اسمها لصناعة ما قبل التاريخ، كما أن مدينة الونزة إحدى أهم المدن في ولاية تبسة حيث تعود نشأتها إلى العهد الروماني، حيث كان الرومان يستغلون المنجم الموجود بها ويستخرجون المعادن منه، وحسب الأبحاث التاريخية فان مدينة تيفاست (مدينة تبسة حاليا) هي أقدم مدن شمال إفريقيا، وتعود نشأتها إلى(5) قرون قبل الميلاد.

صورة رقم (25): السور البيزنطى

المصدر: http//startimes.com

اسمها باللاتينية (تيفسنيس) وبالعربية تبسة، وأطلق عليها الرومان عدة أسماء (تيفاست) وهي مدينة بناها الفينيقيون في القرن الخامس قبل الميلاد كمركز تجاري أصبح نشطا في المبادلات التجارية مع مملكة قرطاج الفينيقية التي مدت نفوذها على المنطقة بحكم موقعها وموضعها المميز، إلا أن المدينة لم تكن أمنة من الصراعات الدائرة حولها فأحرقت عقب معركة بين روما و قرطاج سنة 146 ق.م، وأخذت في البناء والتشييد لتبلغ المدينة قمة ازدهارها خاصة في الفترة الممتدة من سنة 117م إلى 217 م للميلاد عرفة خلالها تطورا في العمران والنشاط الفلاحي، الصناعي، التجاري، الثقافي، والفني .

حينما بلغ عدد سكانها 50000 نسمة، شيد الرومان من أجلهم (المسرح المدرج، والسور القديم والجسور السبع على وادي زعرور وقوس النصر ومعبد مينارف والحمامات المفروشة بالفسيفساء و الغنية بألوانها ورسومها والدار الرومانية و تبسة العتيقة والفروم .

[1] - ولاية تبسة- وكبيديا الموسوعة الحرة موقع انترنت

صورة رقم (26): معبد مينارف

صورة رقم (27): لبازيليك

المصدر:http//startimes.com

وفي الفترة (284 – 313) احتكر الإمبراطور الروماني دفليانوس كل السلطات بيده لدرجة ادعائه الربوبية و قد كان شعاره (الشمس التي لا تغيب) و بعد ذلك انهزم في حربه مع الوندال و عاش الوندال فسادا و خرابا في المدينة، و استولى عليهم البيزنطيون سنة 533 م حيث كانت آنذاك من أكبر المدن فرفعوها إلى ولاية ثانية بعد قرطاج، و واحدة من أكبر المدن في إفريقيا و كانت مساحتها الإدارية تشمل سائر المدن الجنوبية بالمغرب الأدنى و الأوسط، فقاومهم سكانها و تصدوا لهم إلى أن هزموا سنة 546 م و دخلت المنطقة كلها في فوضى و تدهور إلى أن جاء الفتح العربي الإسلامي الذي يقوده عقبة بن نافع سنة 646 م فوكل قيادة الجيش الفاتح لمدينة تبسة عبد الله بن جعفر و فيصل الرفاعي، فكانت من بين المدن التي وصلها الإسلام قبل غيرها من المدن في الجزائر .[1]

أما في الفترة الممتدة من (1574 – 1824 م) فقد كانت مدينة تبسة تحت الإدارة العثمانية، و عند احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 م، يروى أن المحاولة الأولى لاحتلال مدينة تبسة من طرف الفرنسيين كانت سنة 1846 م بقيادة راندون Randon، و التي فشلت لتليها محاولة أخرى في نفس السنة كانت ناجحة، هدم من خلالها جانب من الجهة الجنوبية لصور المدينة و دخلها الفرنسيون فشيدوا الثكنة العسكرية جنوب القلعة الحالية (1856 م) و عملوا على تهجير سكان المدينة و إجبارهم على تركها، و أخذ العمران يزداد اتساعا خارج أسوار المدينة، و شيدوا أيضا عدة طرق حضرية لا تزال إلى يومنا هذا بالإضافة إلى بناء السكة الحديدية قصد سهولة التنقل نحو الساحل بثروات تبسة خاصة الفوسفات و الحديد

[1]- علي سلطاني،رئيس دائرة الأثرية لولاية تبسة، سوق اهراس، ام البواقي، مقال عن تاريخ تبسة،الوكالة الوطنية للأثار والمعالم والنصب التاريخية،1994

إلى أن جاءت ثورة التحرير الوطني و التي لعبت مدينة تبسة دورا فعالا في نجاحها بحكم أنها مدينة حدودية فكانت معبر للأسلحة و الذخائر الحربية إلى غاية الاستقلال .

2- دراسة الموقع :

2-1- الموقع والموضع:

يكتسي الموقع خصوصيات مميزة في تحديد المدن بالنسبة للجوار وأهمية المراكز الحضرية بالنسبة للمحيط، لذا فهو عنصر مهم في الدراسات العمرانية، وهو أنواع:

2-1-1- الموقع الجغرافي:

تقع مدينة تبسة في الشرق الجزائري وهي واحدة من مدن الهضاب العليا الشرقية، موقعها قريبا من الحدود التونسية التي تبعد عنها بحوالي 39 كلم (بوشبكة)، مما جعلها تحتل موقعا إستراتيجيا مهما، تمر بها عدة طرق وطنية، كالطريق الوطني رقم 10 الذي يصل مدينة قسنطينة بمدينة تبسة مرورا إلى الجمهورية التونسية،الطريق الوطني رقم 16 الرابط مدينة عنابة بتبسة إلى مدينة وادي سوف جنوبا،و الطريق الوطني رقم 82 الذي يتجه إلى الجهة الشمالية الشرقية ليربط المدينة بالحدود التونسية،إضافة إلى خط السكة الحديدية المار بالمدينة، والذي يربط منجم جبل العنق للفوسفات المتواجد بمنطقة بئر العاتر، بمدينة عنابة، كما يتفرع خط آخر للسكة الحديدية من مدينة تبسة إلى الجمهورية التونسية مارا بمدينة الكويف،ويوجد بالجهة الشمالية للمدينة مطارا للخطوط الداخلية والدولية[1]، وتقع مدينة تبسة فلكيا على خط الطول 8.7° شرقا، ودائرة العرض 35.24° شمالا والخريطة رقم (01) تبين الموقع الجغرافي لمدينة تبسة بشكل عام

[1]- علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تهيئة المجال،جامعة منتوري قسنطينة،2016،ص39

خريطة رقم (01) :الموقع الجغرافي لمدينة تبسة

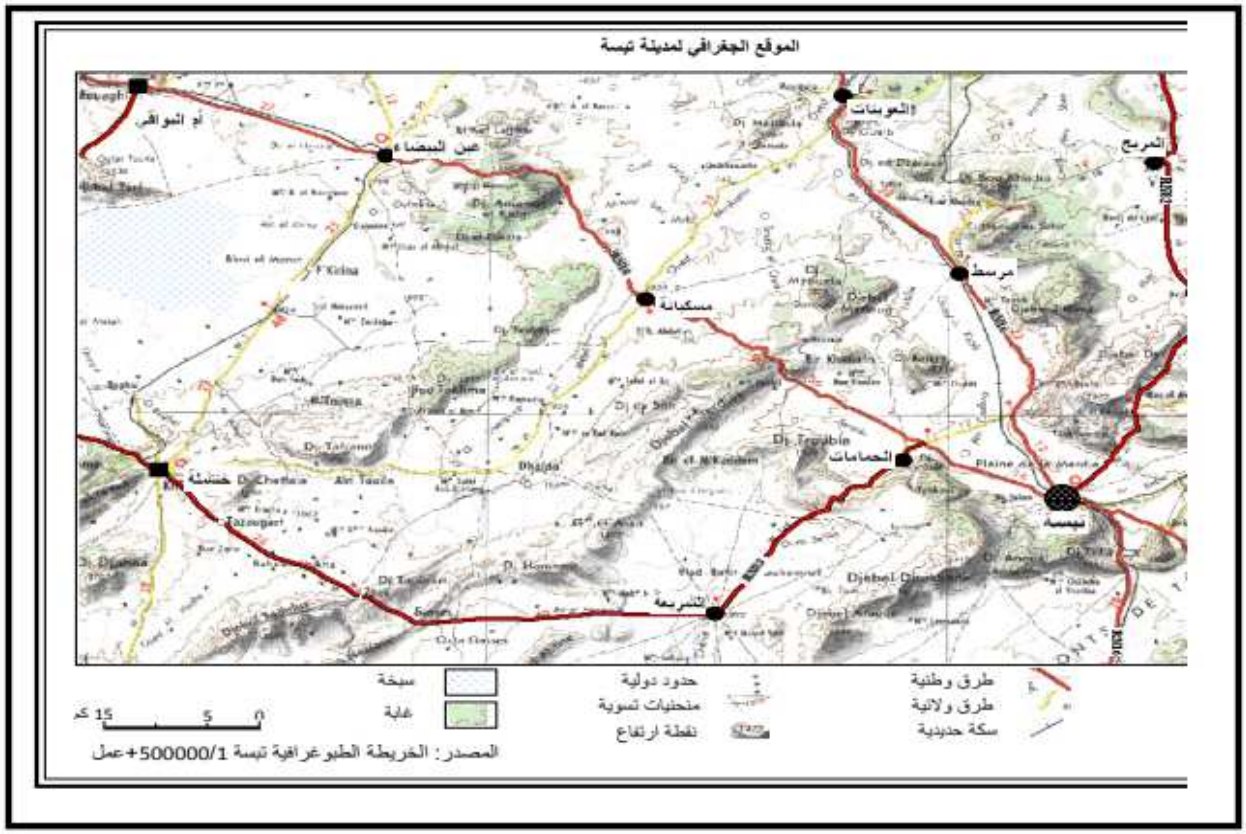

المصدر: جموعي رزقي،اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري،مذكرة ماستر،جامعة العربي بين مهيدي ام البواقي،2016،ص63

2-1-2- الموقع الإداري:

تعتبر مدينة تبسة مقر ولاية تضم 28 بلدية ، و مقر دائرة تظم بلدية واحدة، هذه الأخيرة أي بلدية تبسة تقع في الجزء الشمالي الشرقي لولاية تبسة تحدها من الشمال بلدية بولحاف الدير، ومن الشمال الشرقي بلدية الكويف، ومن الشمال الغربي بلدية الحمامات ومن الجنوب بلدية الماء الأبيض وبلدية العقلة المالحة، وشرقا بلدية بكارية وغربا بلدية بئر مقدم، تتربع البلدية على مساحة تقدر بـ: 18400هكتار. (انظر الخريطة رقم (02).

الخريطة رقم (02): الموقع الإداري لمدينة تبسة

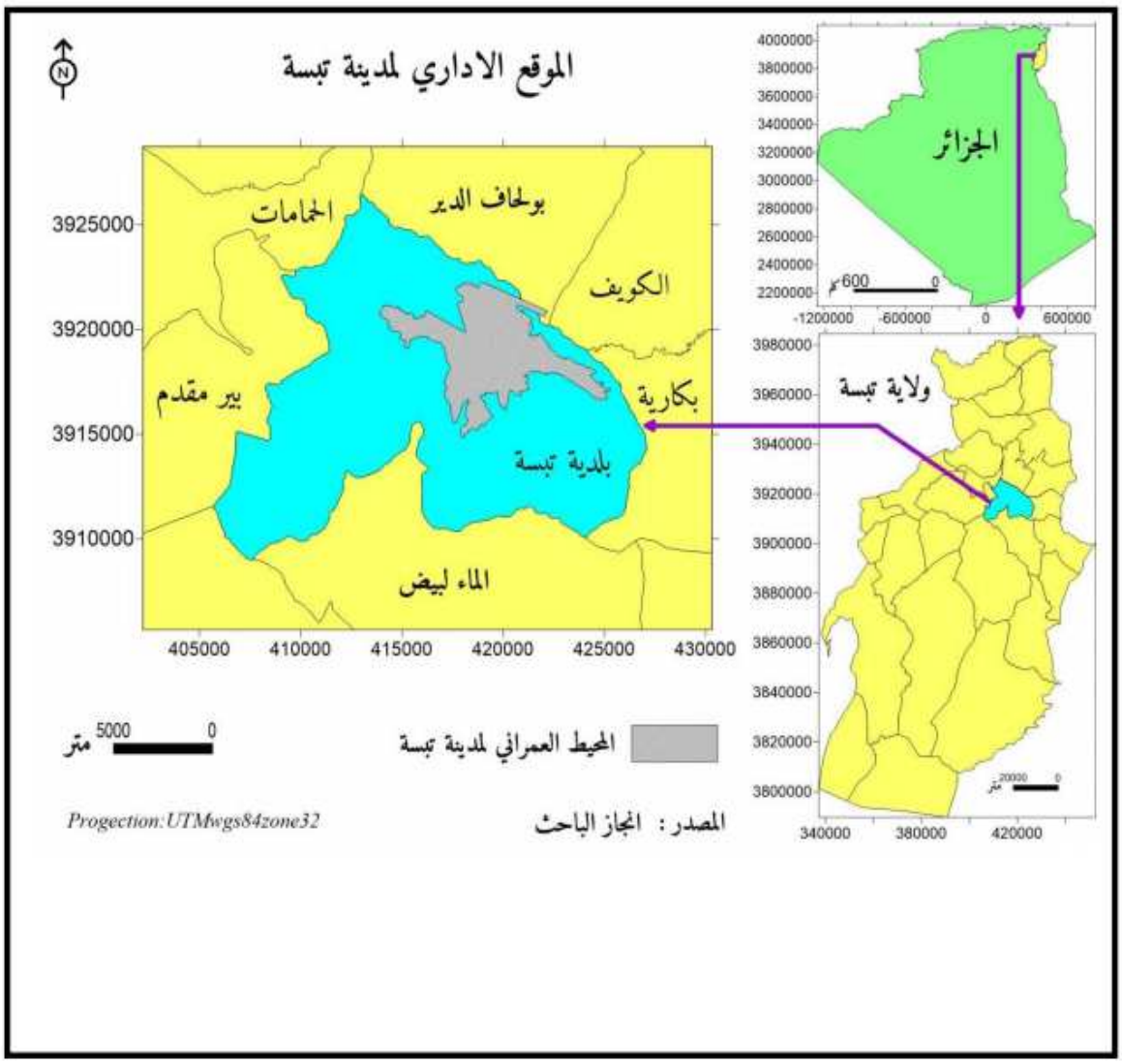

المصدر:علي حجلة،التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة،مرجع سابق،ص40

2-2 - الموضع :

إن موضع المدينة له دورا هاما في تحديد الوظيفة التي تنشأ من أجلها المدينة وخطتها واتجاهات توسعها.

يرتفع موضع مدينة تبسة عن سطح البحر بـ 850م، ولها جبالها الجنوبية التي تحميها من زحف رمال الصحراء ، تتربع مدينة تبسة على مساحة 3653 هكتار أي نسبة 19.85% من إجمالي مساحة البلدية والمقدرة بـ: 18400 هكتاروالخريطة رقم (03) تبين موضع مدينة تبسة.

الخريطة رقم (03): خريطة الموضع

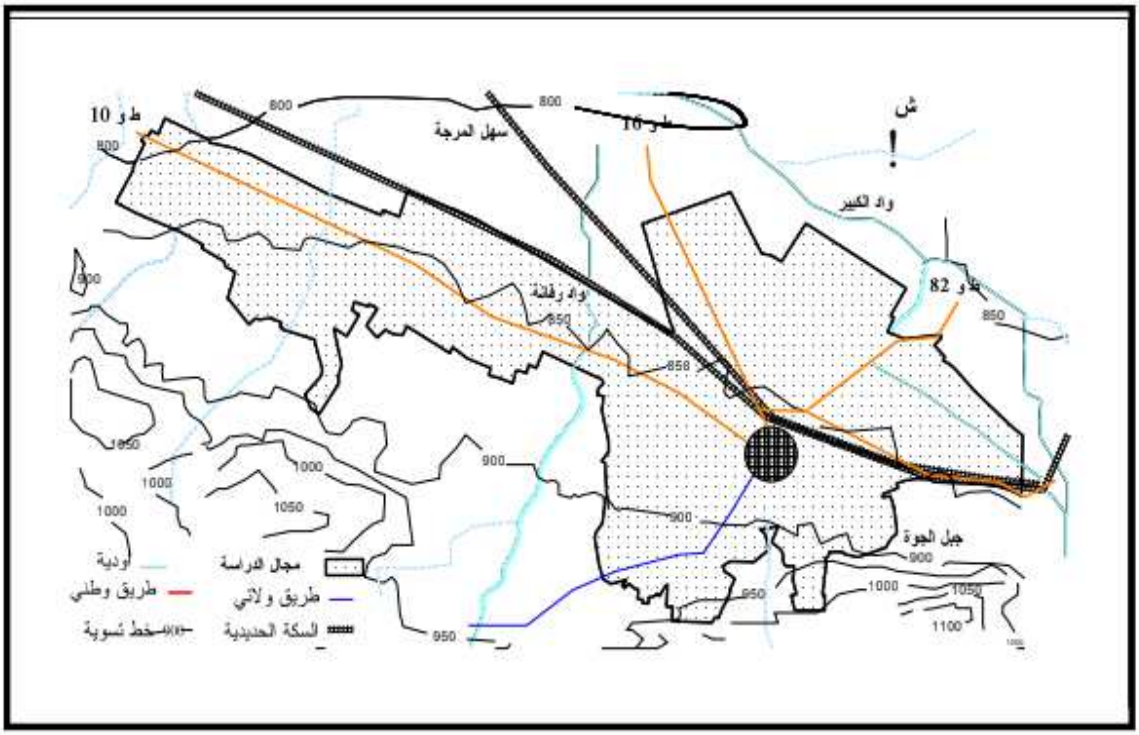

المصدر :جلاب سالم،زراعي صدام،مصادر التلوث وانعكاساتها،مذكرة ماستر ،ص34

3- الدراسة الطبيعية:[1]

3-1- الطبوغرافيا:

يتميز سطح منطقة تبسة بوحدتين فيزيائيتين كبيرتين:

الجبال : والتي تمثل ما يقارب 50% من مساحة البلدية متمثلة في جبل الجوة (1200م) في الجهة الجنوبية الشرقية، وجبل أزمور(1500م) في الجهة الجنوبية، أما في الجهة الجنوبية الغربية فكل من جبل

[1]- كاتب وليد ، التحسين الحضري في مدينة تبسة، مذكرة ماستر،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2015 ،ص 34

أنوال (1400م) و جبل الدكان (1712م) ، تتميز هذه الجبال بانحدارات شديدة و بتغطية غابية تعمل على التقليل من انجراف التربة و زحف الرمال .

السهول : تتمثل في سهل المرجة المحدود بالطريق الوطني رقم 10 من الجهة الجنوبية وبالحدود الإدارية لبلدية تبسة من الجهة الشمالية، متوسط ارتفاع هذا السهل 800م عن سطح البحر

3-2- الانحدارات:[1]

تعتبر من أهم العوامل التي تتحكم في قابلية الأراضي للتعمير، وتحديد أشكال الاستخدامات ونوعها، علما أن أي تدخل اصطناعي على الانحدارات يكلف أموالا باهضة، " الخريطة رقم 04" انحدارات مدينة تبسة تمكننا من تمييز أربعة فئات من حيث درجة الانحدار.

الفئة الأولى 0-5%:

وتعتبر من أحسن الأراضي للبناء إذ لا تكلف الكثير في عمليات التهيئة، وشق الطرق بها ونجدها تحتل المساحة الأكبر من المنطقة وتمتد في الجهة الشمالية لمنطقة الدراسة (غير أن الاستخدام الفلاحي قد يحول دون استعمالها في التعمير والبناء).

الفئة الثانية: 5-11% :

تعتبر أراضي هذه الفئة صالحة للتعمير، ذات انحدار يساعد على مد الطرقات والشبكات وهي أقل انتشارا من سابقتها، وتوجد في الجهة الجنوبية للمحيط العمراني.

الفئة الثالثة : 11-20%:

نجدها في الجهة الجنوبية للبلدية عند أقدام الجبال الجنوبية الشرقية والجبال الجنوبية الغربية ، هذه الأراضي قليلة الصلاحية للتعمير إذ ترتفع بها تكاليف ومد الشبكات التقنية بالإضافة إلى أنها مناطق غابية

[1]- كاتب وليد ، التحسين الحضري في مدينة تبسة، مرجع سابق ص36

الفئة الرابعة: أكبر من 25%:

أراضيها غير صالحة للبناء، نجدها في جنوب المدينة وهي قليلة (أنظر للخريطة رقم(04) التي تبين مختلف الإنحدارات

خريطة رقم (04): الانحدارات في مدينة تبسة

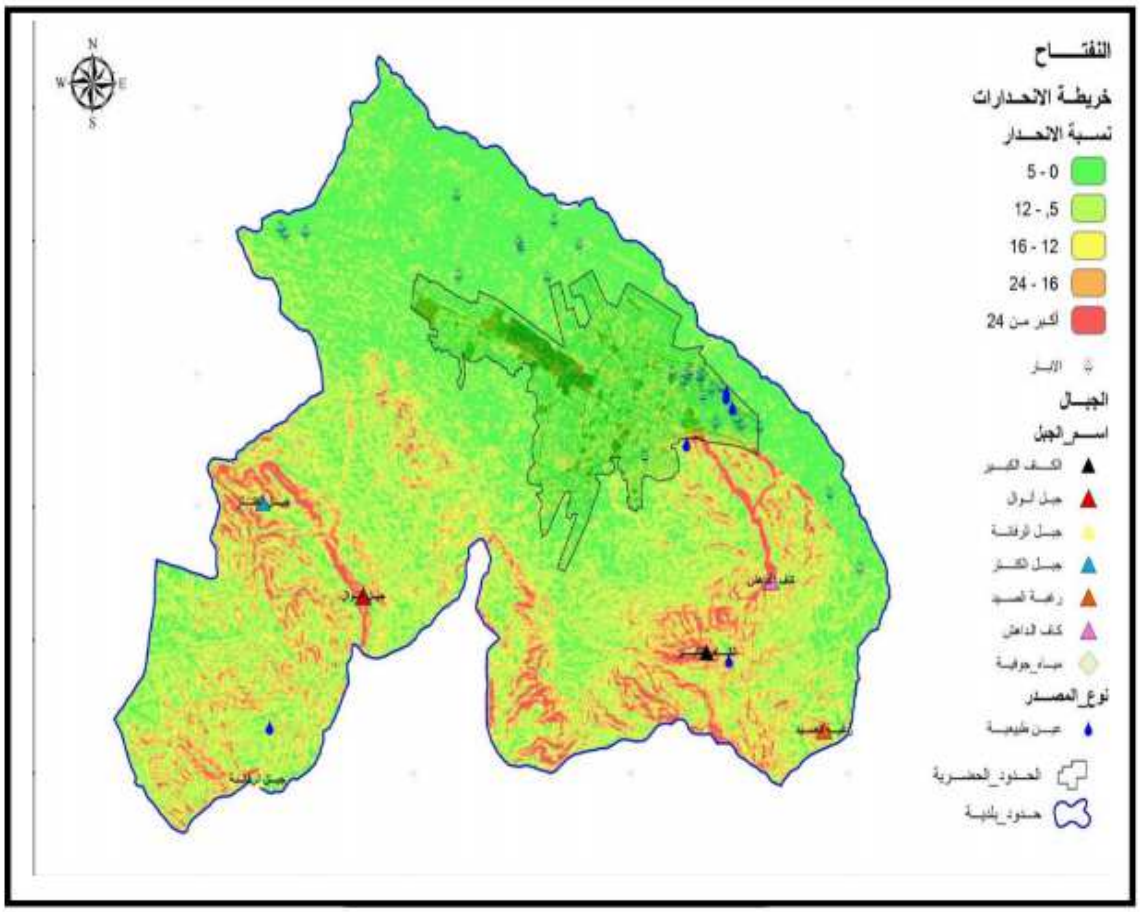

المصدر: جلاب سالم،زراعي صدام،مرجع سابق،ص36

3-3- التركيب الجيولوجي:[1]

يتحكم التركيب الجيولوجي للمنطقة في تحديد اتجاهات توسع المدينة، وتوزيع المباني و نوعها وارتفاعها، تبعا لإستقرار ونوع الصخور ومدى صلاحيتها ومقاومتها للبناء. والتركيب الجيولوجي منطقة تبسة تبينه" الخريطة رقم 08" المنجزة اعتمادا على الخريطة الجيولوجية لمنطقة .

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية تبسة 2008

ويظهر بموضع المدينة تكوينين أساسيين هما :

*** تكوينات الزمن الثاني :**

تعود جلها للعصر الكريتاسي "C" وهي عبارة عن تكوينات من المارنة السوداء، الخضراء أو الرمادية إضافة إلى الكلس على شكل صفائح سميكة، حيث تتواجد في الجبال الجنوبية الشرقية والجبال الجنوبية الغربية للمدينة إلا أن الكلس المكون لهذه الأخيرة أبيض سميك و المارنة أحدث من سابقتها.

*** تكوينات الزمن الرابع :**

وهي التكوينات الأكثرإنتشارا في موضع المدينة أقدمها المواد المتشكلة في المنحدرات الواقعة بين الجبال الجنوبية الشرقية والجبال الجنوبية الغربية للمدينة، تليها الترسبات الحجرية والطينية القديمة في أقدام الجبال أين يتركز الجزء الأكبر من عمران المدينة ومنطقة توسعها.

أما التكوينات الأحدث في المنطقة فتتواجد في سهل المرجة على ضفتي وادي الكبير وهي عبارة عن طين حديث.

3-4- جيوتقنية التربة:[1]

أ- أراضي صالحة للبناء:

تتربع على جزء مهم من أرض المدينة، تتميز بإنحدار ضعيف من 3-5% وتربتها وصخورها متماسكة ومتراصة، تسمح بوضع بنايات متعددة الطوابق R+3 و R+4 وحتى أكثر من ذلك تبعا لأسس المباني. تتواجد هذه الأراضي في وسط المدينة، إلى حي الجرف، حي الكوبي ماد وحي 3 ماي1945.

ب- أراضي متوسطة الصلاحية:

وهي الأراضي الواقعة في الجهة الغربية لمدينة على طول طريق قسنطينة، وإلى شماله، تتميز بانحدار ضعيف أيضا 3-5%، تركيبها الجيولوجي متغير، عموما هي عبارة عن تكوينات من الطين و الكونكلوميرا المتراصة، هذه الأراضي تسمح بتوطين مباني عمودية R+3 و R+4 وأعلى من ذلك تبعا لعمق أسسها.

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية تبسة 2008

ج- أراضي متوسطة إلى قليلة الصلاحية للبناء:

وهي كل الأراضي على أقدام الجبال المحيطة بالمدينة في الجهة الجنوبية، أكثرإنحدار من سابقاتها، وتتخللها عدة وديان مؤقتة الجريان، مما جعلها لا تشجع كثيرا على البناء على الرغم من تميزها بقدرة جيدة على تحمل المباني.

د- أراضي قليلة الصلاحية للبناء:

وهي الأراضي الواقعة على سهل المرجة يميزها انحدار ضعيف جدا 0-3%، تتكون أساسا من الطين الحمراء الشديدة التراص على عمق أربع أمتار وهي أراضي معرضة دوريا للفيضانات وكل توقيع للبناء عليها يتطلب أسس عميق. وحماية مسبقة من الفيضانات .

هـ- أراضي غير صالحة للبناء:

وهي الأراضي الجبلية، إضافة إلى الأراضي ذات الرسوبيات الحديثة بوادي الكبير والتي نجدها معرضة للفيضانات.

الخريطة رقم (05): خريطة جيوتقنية لمدينة تبسة

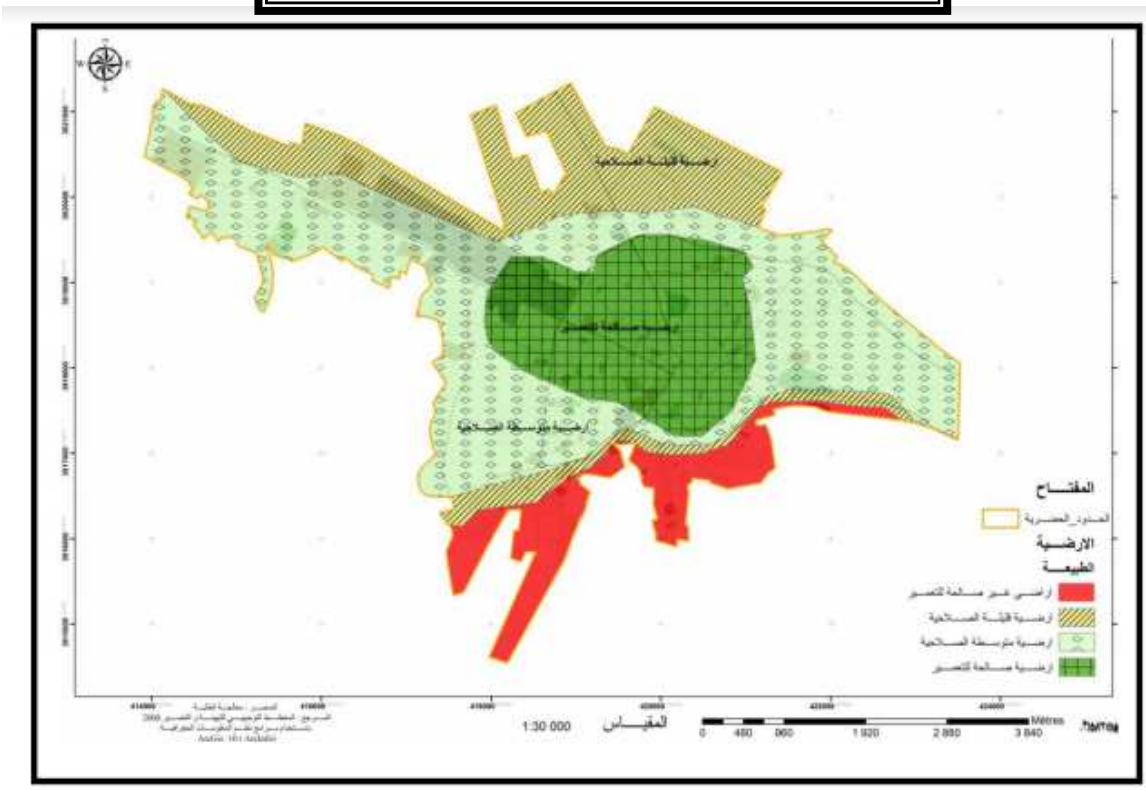

المصدر: جلاب سالم،زراعي صدام،مرجع سابق،ص40

المبحث الثاني : الدراسة العمرانية والسكانية للمدينة

1- تقسيم المدينة الى قطاعات عمرانية :

قسمت المدينة إلى 9 قطاعات كما مبين في الخريطة رقم (06) المعتمدة من طرف مديرية السكن لولاية تبسة وقد إعتمد هذا التقسيم على عدة معايير منها:

- المحاور والطرق المهيكلة للمجال (طرق رئيسية سكة حديدية)
- الشكل العمراني ومورفولوجية البناء
- الفترات التاريخية التي يعود إليها العمران السائد في المدينة

وفي مايلي إستعراض لأهم الأحياء الموجودة المكونة للقطاعات العمرانية:

جدول رقم (5):أهم الاحياء والقطاعات العمرانية

رقم القطاع	أهم الأحياء	مساحة القطاع (هكتار)	النسبة %
القطاع الأول	حي الغبور، حي تفاست، حي الزهور، حي كوميماد، حي 414 سكن، حي المدارس،حي المحطة	**980**	**4.93**
القطاع الثاني	حي لارموط، حي الكنيسة، حي المرجة، حي بوحمرة	**1365**	**7.42**
القطاع الثالث	رفانة 1-2-3 ،حي الميزاب ، حي جبل الجرف، حي الزاوية ، حي بوحبة، حي البلدي	**1756**	**9.54**
القطاع الرابع	حي سكنسكة، حي الشيخ العربي التبسي، حي 08 ماي 1945 ،حي سوعي ،حي سونطيبا	**2506**	**13.62**
القطاع الخامس	حي المطار، حي طريق عنابة1-2 ،حي ذراع الامام	**2084**	**11.33**
القطاع السادس	تحصيص البشير الابراهيمي ،تحصيص بن باديس، حي الوئام 1-2 ،حي 200 مسكن، حي علي مهني ، حي الجيردو	**4738**	**25.75**
القطاع السابع	المنطقة الصناعية	**2436**	**13.24**
القطاع الثامن	حي البعالة ،حي 68 مسكن، حي متقن أبو عبيدة	**1121**	**6.09**
القطاع التاسع	حي المطار ، حي جديات مسعود	**1486**	**8.08**
	المساحة الكلية لمدينة تبسة	**18400**	**100**

المصدر : مديرية السكن لولاية تبسة

خريطة رقم (06): القطاعات العمرانية في مدينة تبسة

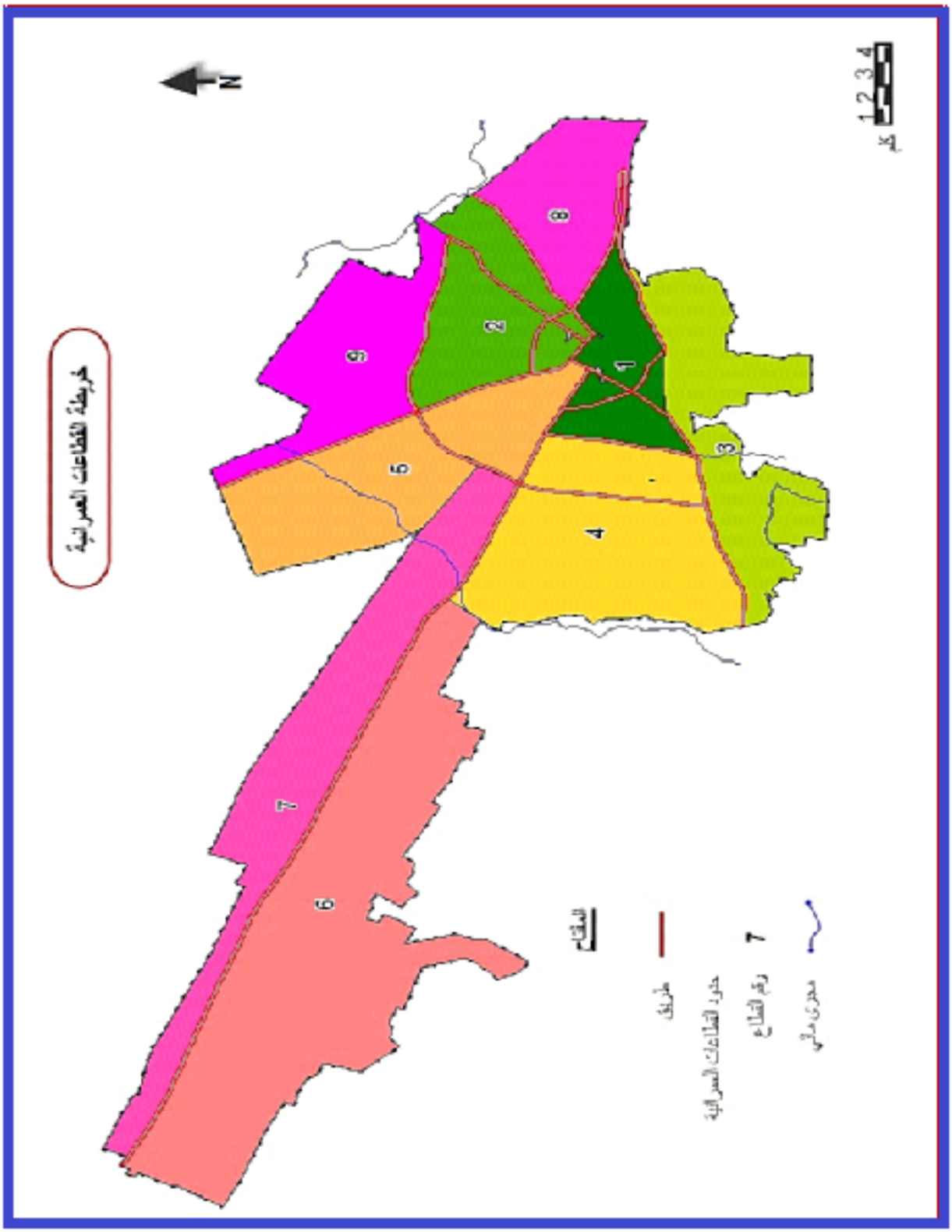

المصدر : جموعي رزقي،اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري،مرجع سابق،ص89

2- مراحل التطور العمراني للمدينة: [1]

المدينة كظاهرة جغرافية حضرية تتطلب إلى جانب دراسة خصائصها الطبيعية والسكانية دراسة مميزتها العمرانية و ذلك من خلال تتبع مختلف مراحل تطورها العمراني، وإبراز الاتجاهات التي سلكتها في توسعها، وقد تطور عمران مدينة تبسة و اتسع وفق عدة مراحل أبرزها:

- المرحلة الأولى: قبل 1846 م

قبل 1846 م سنة دخول الفرنسيين للمدينة، كانت مدينة تبسة متمثلة في النواة الأولى المحاطة بالسور البيزنطي، والتي يعود العمران بها إلى كل من الرومانيين و البيزنطيين والعرب المسلمون ثم الأتراك، وقد بلغت مساحتها حوالي 8.9 هكتار.

- المرحلة الثانية 1846- 1932:

بعد دخول الفرنسيين المدينة في سنة 1846، استبدلوا بعض المباني التقليدية العربية بمباني استعمارية، ثم أخذ العمران يتوسع خارج السور، ، وقد بلغت مساحة ما تم تشييده من طرف الفرنسيين في هذه الفترة 44.45 هكتار

- المرحلة الثالثة: 1932-1962:

بلغت مدينة تبسة 126.05هكتار سنة 1962 بزيادة مقدارها 72.7هكتار عما كانت عليه المدينة سنة 1932، ومن ثم يكون معدل الزيادة 57.67% خلال 30سنة، أما العمران في هذه الفترة فقد أخذ شكلا منظما كان ثمرة لتطبيق ما جاء في مخطط التهيئة لسنة 1931، حيث عمل الفرنسيون على إشغال الجيوب الفارغة من خلال تكثيف البناء ضمن المساحة المبنية في الفترة السابقة، كما توسع العمران بإتجاه محوري الطريقين الرئيسيين في المدينة آنذاك (طريق شمال جنوب، وطريق شرق غرب).

- المرحلة الرابعة 1962-1972:

لم تعرف مدينة تبسة توسعا كبيرا عقب الاستقلال، حيث تم في هذه المرحلة استغلال المساكن التي تركها المعمرين بعد هجرتهم، كما عرفت بعض الأحياء توسعا نوعا ما بظهور مساكن جديدة للسكان

[1]- جموعي رزقي،اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري،مرجع سابق،90

النازحين من الأرياف بحثا عن العمل، وبلغت مساحة المجال المستهلك في هذه الفترة 39.33هكتار، بزيادة سنوية تقدر بـ:3.93 هكتار.

- المرحلة الخامسة: 1972-1988:

خلال هذه المرحلة شملت مدينة تبسة الترقية الإدارية لسنة 1974، التي أصبحت بموجبها مقر الولاية، مما جعلها تستفيد من عدة مشاريع هامة من أجل بعث ديناميكية جديدة فيها وتنميتها وكحتمية لهذه التحولات التي عرفتها المدينة في جميع الميادين، شهدت أكبر تسارع في وتيرة توسعها المجالي نتيجة لإنجاز عدد معتبر من المساكن بعضها أنجز من طرف الخواص دون ترخيص من السلطات المختصة، والبعض الآخر أنجز في إطار المناطق السكنية الحضرية الجديدة "ZHUN"، هذه الأخيرة تركزت في الجهة الغربية للمدينة، وقد بلغ عدد المساكن المنجزة في هذه الفترة حوالي 8959 مسكن وهو ما يزيد عن ضعف ما تم إنجازه في مجمل الفترات السابقة من سكن، كما ظهرت عدة خدمات ومرافق جديدة كمقر الولاية، المطار، المعهد الوطني للتعليم العالي(المركز الجامعي حالي) وغيرها من التجهيزات، بالإضافة إلى توطين المنطقة الصناعية و منطقة النشاطات. أستهلك العمران في هذه المرحلة مساحة تقدر بـ : 1472 هكتار بمعدل زيادة 92 هكتار للسنة.

- المرحلة السادسة 1998-2010:

عرفت مدينة تبسة استمرار في وتيرة التوسع العمراني، إذ واصل العمران زحفه في الاتجاه الغربي للمدينة (الاتجاه الأنسب لتوسعها) بسبب عوائق التوسع التي تميز باقي الجهات بالمدينة، كما حدث تكثيف للبناء في الجيوب الفارغة بالمدينة التي أستغل أغلبها في تغطية النقص في مختلف التجهيزات، أما منطقة التوسع فقد خضع العمران بها إلى التخطيط المسبق فأنجزت فيها مشاريع سكنية طغى فيها السكن الجماعي خاصة، وحرصت السلطات بها على تزويدها بمختلف المرافق والتجهيزات الضرورية للسكان، وقد أخذ العمران في هذه المنطقة ينمو طوليا على محور طريق قسنطينة ليحدث من وراءه اتصال عمراني بين المدينة والتجمع الثانوي " على مهني" سنة 2002 ليصبح هذا الأخير ضمن المحيط العمراني للمدينة. اتسعت المدينة في هذه المرحلة بـ 850.62 هكتار، أي بنسة 34.19% من إجمالي المساحة المعمرة بالمدينة والبالغة 2488.[1]

[1]- جموعي رزقي،اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري،مرجع سابق،ص91

و بالتالي فإن هذا الإمتداد العمراني الواسع لمدينة تبسة يتطلب تنظيما خاصا لجمع النفايات الحضرية الصلبة المنتشرة به بتوفير معدات الجمع و كذا تسخير عددا ملائما من عمال النظافة.

خريطة رقم (07): مراحل التطور العمراني لمدينة تبسة

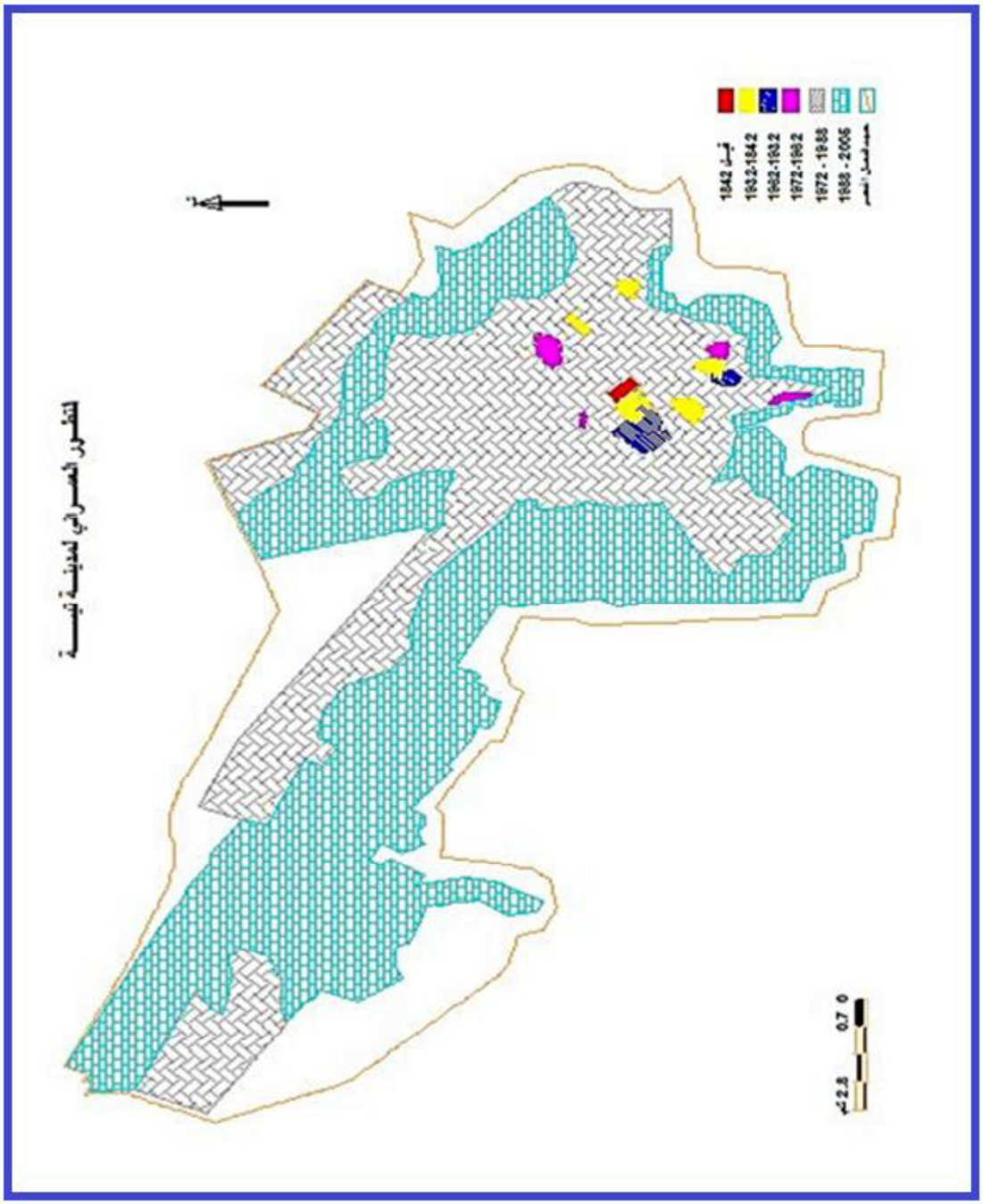

المصدر : جموعي رزقي،اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري،مرجع سابق، ص93

3- الدراسة السكانية السكنية و للمدينة:

3-1- الدراسة السكانية:[1]

هي العلاقة التي تربط بين عدد المساكن والمساحة ودراستها تعطي فائدة بالغة في فهم مدى تنظيم مجال المدينة بعد تطرقنا إلى دراسة الظواهر الطبيعية لمدينة تبسة ننتقل إلى الدراسة السكانية، لما لها من أهمية في الدراسة العمرانية الحديثة، من خلال معرفة الوضع الحالي للظاهرة السكانية وأهم المراحل التي مرت بها، ليتضح لنا العجز الموجود في مختلف الميادين المرتبطة بالسكان باختلاف أجناسهم وأعمارهم ومتطلبات حياتهم .

3-1-1- التطور السكاني: إليك الجدول رقم (06) : التطور السكاني (1870-2008)

الجدول رقم(06):التطور السكاني (1870-2008)

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	42642	62639	107559	154335	198181

المصدر:مديرية التخطيط والاحصاء

ويمكن تمييز المراحل التالية للتطور السكاني:

المرحلة الأولى: (1966-1977):

انتقل حجم سكان المدينة إلى 62639 نسمة سنة 1977، وفي هذه المرحلة تم ترقية مدينة تبسة إلى مقر ولاية أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 بعد أن كانت مقر دائرة تابعة لولاية عنابة، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الكبير في رفع معدل النمو الحضري بالمدينة المقدر بـ: 3.56% والذي ظل منخفضا خلال هذه الفترة مقارنة بالمعدل الوطني 5.40%، وهذا راجع لسياسة الثورة الزراعية لعام 1974 التي أثمرت في تثبيت سكان الأرياف في أراضيهم، كون منطقة تبسة منطقة فلاحية بالدرجة الأولى.

المرحلة الثانية (1977-1987):

بلغ عدد سكان المدينة في سنة 1987، 107559 نسمة بمعدل نمو 5.55% وهو معدل مرتفع نسبيا إلا أنه أكبر من المعدل الحضري الوطني لنفس الفترة 5.46%، و يرجع ذلك إلى استفادة المدينة من

[1]- الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ONS

عدة مشاريع تنموية وتوفر ظروف جذب السكان كتوفر السكن وهياكل الرعاية الصحية والعمل على وجه الخصوص.

ولا تفوتنا الإشارة إلى التجمع الثانوي " علي مهني" الذي ظهر في هذه المرحلة، على بعد حوالي 8 كيلو متر إلى الغرب عن مركز المدينة بمحاذاة طريق قسنطينة، كأول نواة بمنطقة التوسع وقد بلغ عدد سكانه سنة 1987، 2676نسمة.

المرحلة الخامسة (1987–1998):

قدر عدد سكان المدينة في تعداد سنة 1998–بـ: 154335 نسمة بذلك معدل نمو هذه الفترة 3.34%، وهو دون المعدل الحضري الوطني لنفس الفترة والمقدر بـ : 3.57 % ، كما منخفض مقارنة بمعدل نمو سكان المدينة للمرحلة السابقة، مرد ذلك لأسباب أبرزها تراجع ظروف جذب السكان كالسكن والعمل، وكذلك زيادة الوزن الحضري لبعض مدن الولاية التي أصبحت تحفز على تركز سكانها بها ، كما تستقطب أنظار الكثيرين من القاصدين لمدينة مقر الولاية من أماكن أخرى، أما التجمع الثانوي علي مهني ففي سنة 1998 بلغ عدد سكانه 5313 نسمة بمعدل نمو 6.43%.

المرحلة السادسة (1998–2008):

في هذه المرحلة أصبح التجمع الثانوي علي مهني ضمن المحيط العمراني لمدينة تبسة، وقد تم تقدير عدد سكان المدينة سنة 2008 بـ 198181 نسمة.

إن هذا التطور السكاني المرتفع و المتسارع له انعكاسات متعددة على نظام تسيير المدينة، يتمثل أهمها في نظام جمع النفايات المنزلية التي يطرحها سكان المدينة

الشكل رقم (06) :تطور التعداد السكاني من سنة 1830 إلى 2018

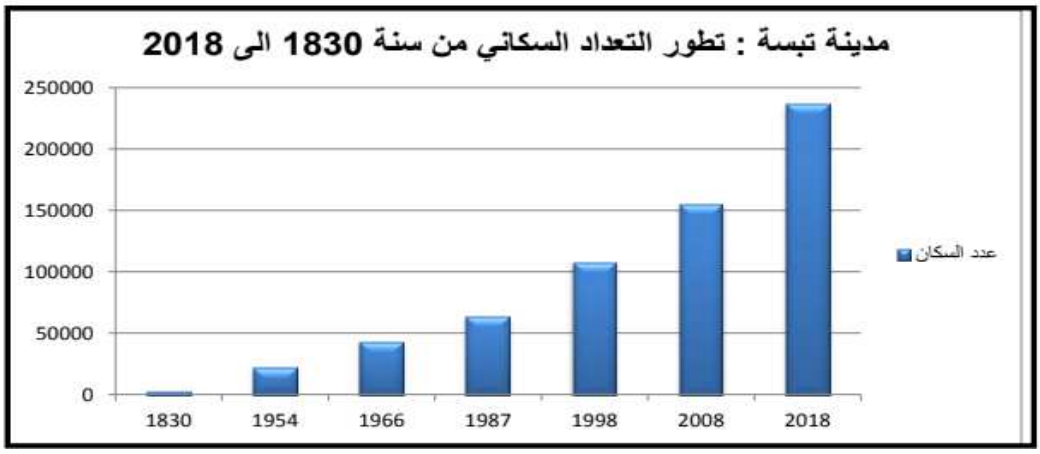

المصدر: معالجة شخصية للمعلومات

الشكل رقم(07):معدل نمو السكان من سنة 1870إلى سنة 2008

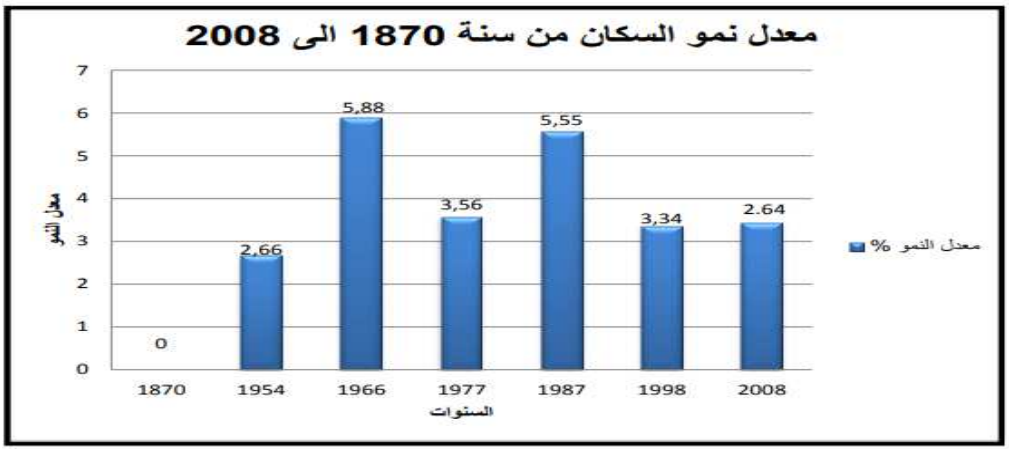

المصدر: معالجة شخصية للمعلومات

3-1-2-العوامل المؤثرة في تطور السكان:[1]

عرفت مدينة تبسة زيادة سكانية معتبرة وهذا بفعل الحرك الطبعية والناتجة عن الفارق بين المواليد والوفيات ، وكذا الحركة لهم والمحددة بصافي الهجرة .

3-1-2-1-العوامل الطبيعية :

ان السبب الأول هو الزيادة في المواليد ونقص الوفيات ، وهو ما يعرف بالزيادة الطبيعية.

[1]- جموعي رزقي، اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري،مرجع سابق،ص 85

3-1-2-2-العوامل غير الطبيعية :

تلعب الهجرة دورا هاما في زيادة أو نقصان حجم السكان حيث ترتبط بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الجاذبة أو الطاردة ، بالنسبة الى مدينة تبسة تبين أن هناك وافدون من والى بلديات الولاية .الا أنه من المعطيات المتوفرة يمكننا أن نبرز وجهات السكان (من المدينة أو اليها) :

- الوافدين :نجد نسبة 49.40 % من الوافدين الى المدينة من بلديات الولاية.

أما الوافدين الى مدينة تبسة من ولايات الوطن فيقدر ب: 222 وافد أي بنسبة 55.50 %

- المغادرين : يقدرون بنسبة 8.06 % .

أما المغادرون للمدينة نحو ولايات الوطن يقدرون ب : 2.98 % .

3-1-2-3-التركيب الاقتصادي :[1]

أ- **السكان في سن العمل** : هم اليكان الذين تتراوح أعمارهم بين (15-65 سنة) وقد بلغ عددهم سنة 2013 م،54053 نسمة ، ليشكلوا بذلك نسبة 25 % من سكان المدينة وينقسمون الى :

- القوة العاملة : تضم القوة العاملة جميع المشتغلين فعلا والباحيثين عن عمل حيث بلغ عددهم 48648 نسمة سنة 2013م ، أي بنسبة 90 % من اجمالي سكان المدينة وتنقسم بدورها الى فئتين :
- المشتغلون فعلا : في مختلف القطاعات الاقصادية حيث يشكلون 90 % من اجمالي القوة العاملة أي : 43783 عام 2013 م ، وهذا يعكس الزيادة في هذه الشريحة التي تزيد في حيوية المدينة وما يؤكد نسبة الاعالة 11.11 % سنة 2013
- البطالون : وهم السكان العاطلون عن العمل والذين بلغ عددهم 4846 سنة 2013 م ، أي ما يعادل 10 % من القوة العاملة .
- القوة غير العاملة : وهم الأفرد القادرين على العمل وغير راغبين فيه مثل : ربات البيوت ، الطلبة ... حيث قدر عدهم ب : 5405 نسمة ، سنة 2013 م أي 10 % من اجمالي السكان في سن العمل المدينة.

[1]- جموعي رزقي، اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري، مرجع سابق، ص 86

ب – **السكان الخارجون عن سن العمل :** يمثلون الأفرد الذين ينتمون للفئة العمرية (0–14 سنة) ، وكبار السن (65+) ويقدر عددهم ب: 164321 نسمة بنسبة 7.76 % من اجمالي عدد سكان المدينة سنة 2013 م

3–2–الدراسة السكنية:

الدراسة السكنية لا تقل أهمية على الدراسة السكانية ، ولا تقام أي دراسة دون التطرق إلى هذا النوع من الدراسة لأنها تعطي حجم المدينة وما تحتويه من أنواع السكن جماعي، فردي ....، كما أنها تبين وتساعد على إنجاز الدراسة على أكمل وجه

3–2–1– الكثافة السكنية عبر القطاعات:

هي العلاقة التي تربط بين عدد المساكن والمساحة، ودراستها تعطي فائدة في فهم مدى تنظيم مجال المدينة من خلال توزيع المساكن على كامل مساحة المدينة والممثلة بالقطاعات العمرانية، ومن خلال الجدول تم تقسيم الكثافات السكنية إلى أربعة فئات هي :

أ– الفئة الأولى (20 – 40 مسكن /هكتار) :

تضم القطاعات 2, 3, 6 بكثافة 35.76 , 37.10 20.15 مسكن /هكتار على التوالي ومرد ذلك لكون القطاعين 2, 3, 6 تطغى عليهم الوظيفة السكنية

ب– الفئة الثانية (20.10 مسكن /هكتار):

تضم هذه الفئة قطاع 4 و1و 8تقدر الكثافة فيه 14.41و 13.35 17.78 مسكن /هكتار على التوالي ويفسر انخفاض النسبة بطغيان الاستعمال الإداري والصحي .

ج– الفئة الثالثة (3 – 10 مسكن /هكتار):

تضم 9.5 أخفض كثافة نلاحظها في القطاع التاسع كونه يحوي المطار الذي يستحوذ على 320 هكتار أما القطاع 5 فيرجع انخفاض النسبة إلى أنها منطقة توسع لم تشيد بعد .

د– الفئة الرابعة (أقل من 3 مسكن / هكتار):

تضم القطاع 7 الواقع بالجهة الغربية للمدينة أين نجد منطقة نشاطات والتخزين على مساحة كبيرة 30هكتار كما توجد مساحات لم تبنى بعد

الجدول رقم (07): توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات

القطاع	مساحة القطاع (هكتار)	عدد المساكن (مسكن)	الكثافة السكنية (مسكن /هكتار)
01	164	1790	10.91
02	308	10715	34.78
03	315	10496	33.32
04	434	6063	13.97
05	365	2787	03.56
06	769	1241	01.43
07	417	19	00.04
08	224	3748	16.73
09	375	1952	05.20
المجموع	3371	38811	/

المصدر:مديرية السكن +معالجة شخصية للطلبة

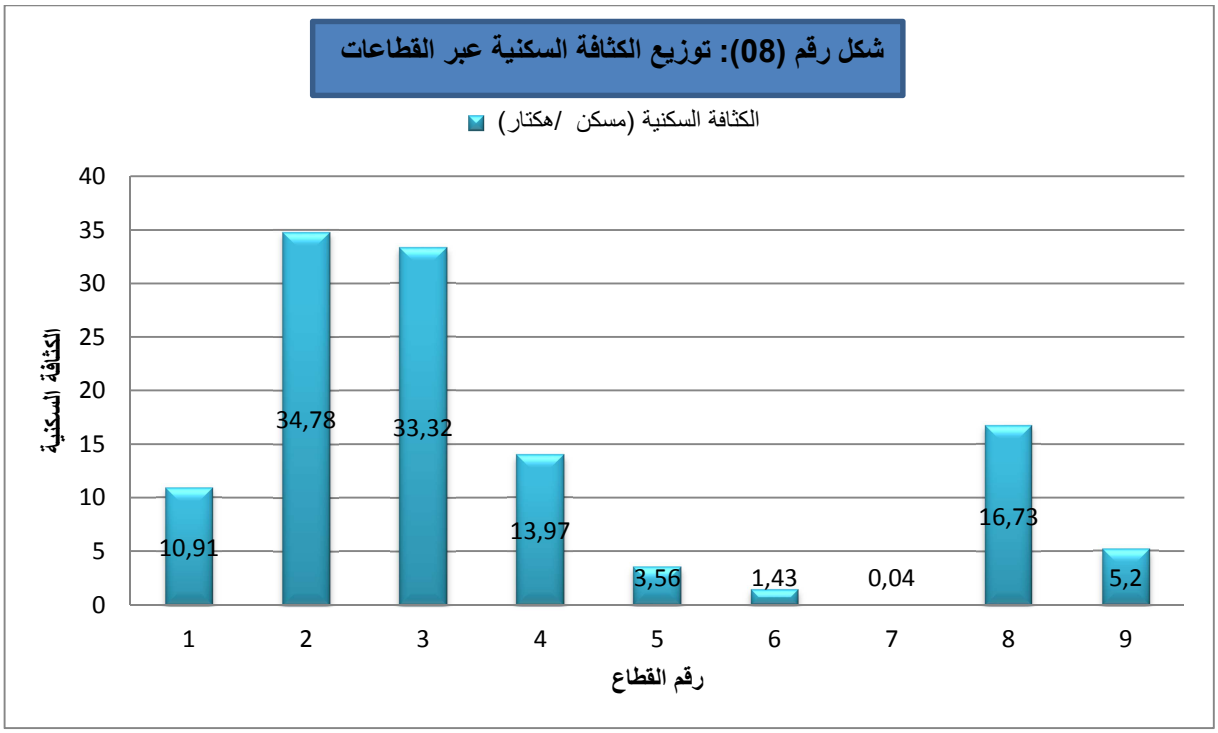

المصدر: معالجة شخصية للمعلومات

3-2-2- نوع المساكن بالقطاعات:

يسيطر السكن الفردي بشكل كبير على الحضيرة السكنية للمدينة إذ يستحوذ على نسبة 66.32 % لتشهد القطاعات 1،5،2،3،7 أكبر تركز للسكن الفردي، 100 %، 95%، 78.10%، 65.45%60.45% على التوالي

أما السكن الجماعي فهو يشكل نسبة 33.68 % من إجمالي المساكن ويغطي القطاعات المعمرة حديثا (أنظر الجدول رقم (08))

جدول رقم (08) : توزيع السكن حسب نوعه عبر القطاعات

القطاعات	نوعية السكن				عدد المساكن الإجمالية
	السكن الفردي		السكن الجماعي		
	العدد (مسكن)	النسبة ٪	العدد (مسكن)	النسبة ٪	
01	1082	60.45	708	39.55	1790
02	8391	78.31	2324	21.69	10715
03	9902	94.34	594	05.65	10496
04	2365	39.00	3698	61.00	6063
05	1796	64.44	991	35.56	2787
06	151	12.16	1090	87.83	1241
07	19	100.00	00.00	00.00	19
08	780	20.81	2968	79.19	3748
09	361	18.49	1591	81.51	1952
المجموع	**24847**	**64.02**	**13964**	**35.98**	**38811**

المصدر:مديرية السكن+معالجة شخصية للطلبة

الشكل رقم (09):توزيع المساكن حسب القطاعات

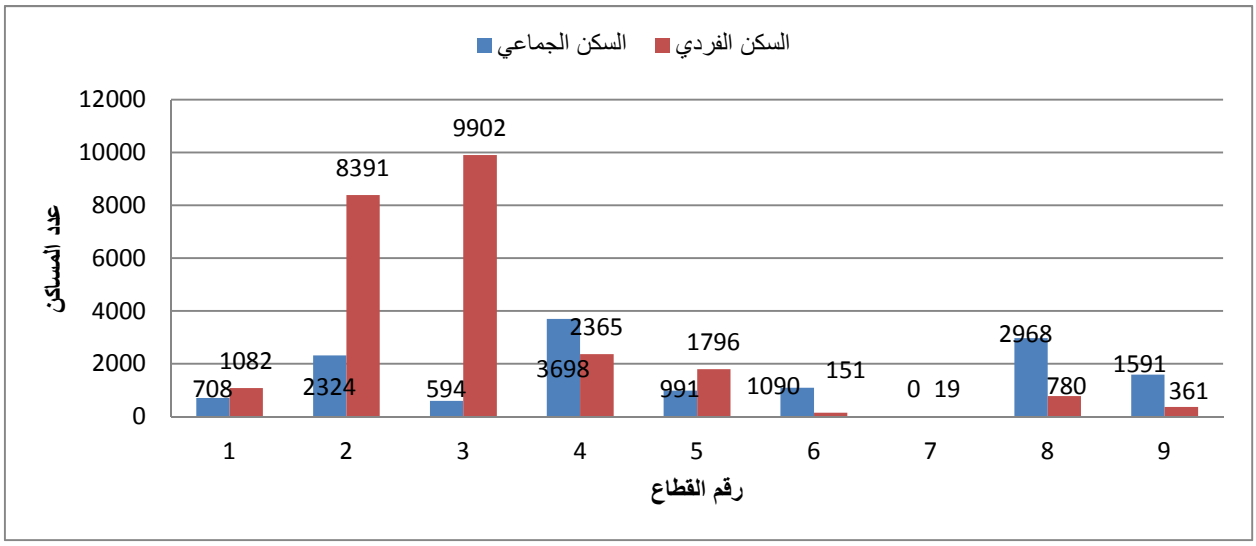

المصدر: معالجة شخصية للمعلومات

4 – البرامج السكنية التي إستفادت منها تبسة:[1]

استفادت مدينة تبسة كغيرها من المدن الجزائرية من حصص مختلفة من البرامج المخصصة للسكن بمختلف صيغه،حيث تم توزيعها على كافة مقاطاعات الولاية حيث نجد ان مدينة تبسة تحوي على كافة الانماط السكنية الموجود في قطاع السكن في الجزائر نذكر منها:

- **انماط السكن :**

✓ السكن العمومي الاجاري LPL

✓ السكن الريفي HR

✓ السكن الترقوي المدعم LPA

✓ السكن البيع بالاجار LV

✓ السكن الترقوي العمومي LPP

- **الحصص السكنية لمدينة تبسة:**

[1]- مديرية السكن لولاية تبسة 2018

لقد أستفادت مدينة تبسة من جملة معتبرة من الحصص السكنية عبر كافة البرامج المخصصة للقطاع السكني خاصة برنامج المخطط الرباعي ، وبرنامج المخطط الخماسي وهذا ما ساهم في تخفيف من حدة السكن ، وكذا نمو مدينة تبسة خاصة على الاطراف المجاورة نذكر من هذه الحصص المخصصة لمختلف انماط السكن المتعارف عليها مايلي :

- **السكن الترقوي المدعم (LPA):**

استفادت مدينة تبسة من حصص يمكن القول عنها أنها معتبرة من نمط السكن الترقوي المدعم ن خاصة في برنامج الخماسي الثاني بين سنتي 2010–2014 حيث قدرا الحصة التي استفادت منها المدينة ب1850 وحدة سكنية مقسمة إلى شطرين :

- شطر 2010: يحتوي على 900 وحدة سكنية
- شطر 2011: يحتوي علة 950 وحدة سكنية

كما لا يفوتنا ذكر أن ولاية تبسة مع مطلع سنة 2018 إستفادت من 1000 وحدة سكنية من السكن الترقوي المدعم بصيغته الجديدة خصص لبلدية تبسة 400 وحدة سكنية بالقرب من القطاع العمراني السادس (POS 6) ،حيث أن الإجراءات الإدارية في طور الاعداد

- **السكن الريفي :**

إستفادت ولاية تبسة من حصص من السكن الريفي الموجه بالإساس لخارج القطاع العمراني الحضري من كمية معتبرة قسمت على كافة البلديات مع مراعات عامل المساحة وعدد السكان حيث نختص بالحديث عن بلدية تبسة التي إستفادت من هذا البرنامج على حسب السنوات التي اطلقت فيها الحصص المذكورة وهي كالاتي:

- ✓ 2002–2004 إستفادت من 25 وحدة سكنية
- ✓ 2005–2009 استفادت من 160 وحدة سكنية
- ✓ برنامج تكميلي 2008 تم اضافة 19 وحدة سكنية
- ✓ برنامج تكميلي 2009 تم اضافة 76 وحدة سكنية
- ✓ برنامج سنة 2018 تم تخصيص 1550 وحدة سكنية عبر تراب الولاية[1]

[1]- مديرية السكن لولاية تبسة 2018

- **سكن البيع بالايجار:**

إستفادت الولاية من حصص معتبرة من الحصص السكنية بصيغة البيع بالايجار، الذي تتكفل ببناءه الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطوره ADAL ، حيث خصص لها مع مطلع سنة 2013 برنامج يقدر ب3000 وحدة سكنية ثم تمت اضافة له حصة ب1600 وحدة سكنية مع نهاية سنة 2017 ، حيث نجد أن وتيرة بناء هذه السكنات تسير بوتيرة بطيئة خاصة بحي الدكان الذي استقبل 1500 وحدة سكنية ، وهذا رجع لفسخ العقد مع الشركة التركية المتخصصة في البناء (POLIKON KAMDAW) وحاليا تجرى مفاوضات ومحادثات من الجهات المسؤولة مع الشركة الصينية ATLAS.

- **السكن الترقوي العمومي(LPP) :**

استفادت الولاية من حصص معتبرة من الحصص السكنية بصيغة السكن الترقوي العمومي الذي تتكفل ببناءه المؤسسة الوطنية للترقية العقارية (ENPI) ، حيث استفادت الولاية من حصة تقدر ب1500 وحدة سكنية سنة 2013 ، تم اختيار مكان للبناء في حي فاطمة الزهراء، وتم اختيار شركة مقاولات للانجاز والاشغال في طور الانطلاق.

- **السكن العمومي الايجاري:**

تجري حاليا، أشغال إنجاز ما لا يقل عن 9200مسكن من صيغة العمومي الإيجاري عبر مختلف بلديات ولاية تبسة، حسب ماعلم من المدير المحلي للسكن سعيد مراح. وفي تصريح أوضح ذات المسؤول أنه من أصل هذا العدد الإجمالي يجري إنجاز 5آلاف وحدة بعاصمة الولاية و2000 ببلدية الونزة فيما تتوزع الوحدات الأخرى عبر باقي بلديات الولاية. وبعد أن تحدث على بذل أقصى الجهود من أجل تسليم هذه السكنات لمستحقيها في أقرب الآجال، صرح المتحدث، أن نسبة تقدم أشغال الوحدات السكنية الجارية بعاصمة الولاية تجاوزت ال90 بالمائة فيما يجري القيام بالموازاة مع ذلك بأشغال ربطها بشبكات التموين بمياه الشرب و الكهرباء والقنوات الصرف الصحي. وأردف في هذا الصدد، قائلا أنه سيتم توزيع أزيد من 4 آلاف وحدة من أصل البرنامج السكني الإجمالي المخصص لولاية تبسة قبل نهاية السنة الجارية، يذكر ان ديوان الترقية والتسيير العقاري هو المسؤول على الانجاز.

5- الإستخدامات في المدينة: [1]

ان دراسة استخدامات الارض بالمدينة تعد وقفة هامة لمعرفة تركيب نسيجها العمراني وحقيقة استهلاك المجال بها ولمعرفة ايضا مدى تلبية احتياجات الافراد بالمدينة ومن هذا المنطلق سنحاول الاهتمام بدراسة مختلف التجهيزات بمدينة تبسة (تعليمية،صحية،ادارية...)

5-1-الإستخدامات التعليمية:

يعتبر هذا النوع من الاستخدامات ذا أهمية بالغة لما له من تأثير على حياة المجتمع و يعتبر أحد المعايير البارزة للتمييز بين المجتمعات فكريا و حضاريا باعتباره مطلب استراتيجي لأي خطة تنموية اجتماعية، لذا فمن الملح الاهتمام به و تطويره لرفع المستوى التعليمي للمجتمع و من هذا المنطلق فمدينة تبسة تتوفر على:

- 80مؤسسة للتعليم الابتدائي
- 28 مؤسسة للتعليم المتوسط
- 10ثانويات من بينها متقنتين
- 5مراكز للتكوين المهني وجامعة

حيث تستحوذ الإستخدامات التعليمية على مساحة تقدر ب 116.43 هكتار بنسبة 13.03% من المساحة الإجمالية للتجهيزات على مستوى المدينة

5-2- الإستخدامات الإدارية:

تحتل الاستخدامات الإدارية والأمنية مساحة 59.09 هكتار، وبما أن مدينة تبسة مقر ولاية فإنها تتميز عن باقي مدن الولاية بتوفرها على الكثير من المرافق الإدارية على غرار مقر الولاية الكائن بالقطاع الرابع والعديد من المديريات الولائية بنفس القطاع كمديرتي الصناعة والصحة إضافة إلى 12 فرع بلدي كما توجد عدة بنوك اهمها:

- ✓ البنك الوطني الجزائري
- ✓ البنك الجزائري الخارجي

[1]- كاتب وليد ، التحسين الحضري في مدينة تبسة، مرجع سابق ص52

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

كما تتوفر على كثير من الاستخدامات الادارية مثل:

- ✓ البريد
- ✓ مديرية التربية
- ✓ مديرية التعمير
- ✓ مديرية السكن
- ✓ مديرية التجهيزات العمومية

5-3-الإستخدامات الامنية:

أما الإستخدامات الأمنية بالمدينة ونظرا لأهميتها في حفظ أمن المواطن يجب أن تكون مواقعها تساعد على لعب الدور الموكل لها، وهذا ما نجده ممكنا من خلال التوزيع الجيد لمراكز الشرطة الخمسة على مختلف أرجاء المدينة، تضاف إليها

- ➢ مقر الأمن الولائي،
- ➢ فرقة الدرك الوطني
- ➢ القطاع العسكري الولائي
- ➢ مجموعة الدرك الوطني
- ➢ فرقة أمن الطرقات

حيث تقدر مساحتها الاجمالية ب4.085 هكتار وبنسبة 0.11 من اجمالي المدينة

5-4-الإستخدامات الثقافية: تتمثل في :

- ✓ دار ثقافة
- ✓ دارين للشباب
- ✓ متحف اثري داخل السور
- ✓ متحف المجاهد بالحي الشعبي
- ✓ ثلاث قاعات للسينما

5-5- **الإستخدامات الرياضية** :الاستخدامات الرياضية وجودها معتبرة من خلال:

- ✓ المركب الرياضي 4 مارس الكائن بالقطاع الثامن والذي يتوفر على ملعب لكرة القدم معشوشب طاقة استيعابه 40000 مقعد كما سجلنا وجود
- ✓ ملعب بلدي بالقطاع الثالث (ملعب بسطنجي)
- ✓ ثلاث مسابح أحدهما نصف أولمبي بجوار المركب الرياضي و آخر قرب مقر الولاية
- ✓ قاعة متعددة الرياضات و أخرى متخصصة وعدة مساحات للعب.

5-6- **الإستخدامات الترفيهية:** المرافق الترفيهية فهي تتمثل قي:

- ✓ حدائق التسلية الثمانية بمساحة 17.32 هكتار ثلاثة منها موجودة بالقطاع الرابع و اثنان بالقطاع الثاني كلها في حالة متدهورة، وثلاث حدائق بالقطاعات الأول، السادس و الخامس في حالة متوسطة،
- ✓ مساحة عمومية
- ✓ إضافة إلى مكتبة الشيخ العربي التبسي بوسط المدينة، ويمكننا أن ندرج ضمن المرافق الترفيهية المعالم الأثرية(1) لمدينة تبسة و التي تعبر عن تاريخها وحضارتها العريقة وهذه المعالم تتمثل في السور البيزنطي و العديد من الآثار بداخله كمعبد مينا زف، الدار الرمانية ومتحف تيفاست، وثلاث مواقع أثرية أخرى خارج السور: مقبرة الدكتور سعدان، المسرح المدرج و البازيليك المسيحية.

5-7- الإستخدامات السياحية :

الفنادق الموجودة بالمدينة وعددها 13 فندقا إجمالي طاقة استيعابها 810 سرير، يتركز أغلبها في وسط المدينة بعدد 06 فنادق أهمها فندق الدير، كركلا و فكتوريا، وتوجد ثلاثة فنادق بالقطاع الرابع، كفندق الأهرام ونزل طارق، والأخرى بالقطاعات الثاني، الثالث والخامس

5-8- الإستخدامات الشعائرية والروحية:

تتجسد في المساجد وعددها 23 مسجدا بالمدينة ، وهي تتربع على مساحة 7.35 هكتار ليكون متوسط نصيب الفرد من مساحتها 0.38 م2 ، وهو أعلى من المعدل الوطني المقدر بـ 02م2/الفرد بالإضافة إلى ثلاثة مقابر إسلامية بمساحة 23.49 هكتار، (مقبرة تاغدة بالقطاع السابع، مقبرة سيدي خريف

بالقطاع الثاني ومقبرة جديدة بالقطاع الخامس) و مقبرة مختلطة(يهودية مسيحية) بجوار البازيليك مساحتها 1.07 هكتار.

5-9- الإستخدامات الصناعية:

تتمثل في تجهيزات المنطقة الصناعية التي تتربع على مساحة 127 هكتار، أغلب الهياكل بها متوقفة عن الإنتاج نظرا لتحول الاقتصادي الذي تعرفه البلاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق يسيطر فيه القطاع الخاص الذي لم تتاح له الفرصة الفعلية للاستثمار في الصناعة بهذه المنطقة الصناعية نظرا للعائق المطروح حول طبيعة ملكية الأراضي بها إضافة إلى قلة التهيئة والأمن بها والإهمال في التسيير الذي لم يعني به إلا في الآونة من خلال استحداث مؤسسة للتسيير العقاري تعمل على إدارة المنطقة الصناعية تسيير الحصص العقارية إضافة إلى حفظ الأمن بها.أما عن أهم الوحدات التي تنشط بالمنطقة الصناعية فيغلب عليها الطابع التجاري و تقل بها الوحدات ذات الطابع الصناعي على غرار:

- ✓ ثلاث مطاحن للسميد.
- ✓ مؤسسة صناعة الأكياس البلاستيكية.
- ✓ مؤسسة صناعة وتفصيل الحجارة.
- ✓ مؤسسة صناعة السراويل

أما المؤسسات ذات الطابع التجاري فنذكر منها:

- ✓ نقطة البيع لمؤسسة مطاحن العوينات.
- ✓ التعاونية الفلاحية لخدمات توزيع و صيانة العتاد الفلاحي.
- ✓ وحدة توزيع المواد النسيجية.

ونشير إلى أن نسبة 50% من الحصص العقارية بالمنطقة الصناعية غير مستغلة كما أفادتنا مؤسسة التسيير العقاري للمنطقة الصناعية بتبسة سواء كانت شاغرة أو بها مؤسسات قديمة متوقفة كمؤسسة الصناعات النسيجية (تحتل لوحدها مساحة 16.3هكتار) والتي لم تستطيع النهوض وبعث النشاط بها من جديد نظرا لمنافسة القطاع الخاص لها من خلال إستيراد الملابس المستعملة وبيعها بأثمان منخفضة، المؤسسة الصناعية للسيارات السياحية.

5-10- الإستخدامات التجارية:

يكتسي النشاط التجاري أهمية بالغة، فهو من متطلبات الإنتاج وعوامله، ويلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، حيث توجد 7مراكز تجارية واكثر من 7416 محل تجاري يتوزعزن على كافة احياء المدينة بمعدل محل /28 ساكن ليفوق المعدل الوطني 20/ساكن وثلاث مناطق للنشاطات والتخزين والهدف منها توفير الحاجيات التجارية للسكان الى جانب مساهمتها في خلق ديناميكية تجارية

5-11- الإستخدامات الصحية:

يلعب هذا الاستخدام دورا هاما في تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين ظروفهم الصحية و يستحوذ الاستخدام الصحي على مساحى 11.87 هكتار من إجمالي مساحة التجهيزات بالمدينة، وفي مايلي عرض مبسط حول اهم الهياكل الصحية بمدينة تبسة:

- ✓ مستشفيين بقاعة استعاب تقدر 440 سرير
- ✓ مستشفى اخر بمدينة بكارية طاقة استعابه 200 سرير
- ✓ العيادة الجراحية عالية صالح
- ✓ جناح الاستعجالات الطبية
- ✓ 10قاعات للعلاج
- ✓ قاعتين للولادة
- ✓ 50صيدلية

خلاصة الفصل :

إن دراسة المعطيات الطبوغرافية والسكانية والعمرانية للمدينة، له أهمية كبيرة حيث تعطينا نظرة شاملة عن المشروع، وبمعرفة هذه المعطيات يمكننا معرفة النقاط الهامة للسياسة السكنية في مدينة تبسة، فالطبيعة السكنية وسكنية تسمح لنا بوضع الوسائل الملائمة، ومعرفة الأنماط العمرانية للمدينة يسمح لنا باختيار نظام الجمع والوسائل المخصصة لهذه العملية، إلى جانب معرفة عدد السكان والكثافة السكانية وهذا من أجل معرفة جميع البرامج السكنية، حيث تفيدنا من أجل تقييمها.

الـــفـــصـــل الـرابـــع

الـدراســـــة الـتـطـبـيـقـية

المقدمة :

تعتبر قضيتا الهوية والسياسات السكنية من القضايا العامة التي تشغل أذهان الجميع ويهتم بها المتخصصون وغير المتخصصون ، وهذا لما تعانيه معظم المجتمعات العمرانية من فقدان الهوية المعمارية وكذلك السياسات السكنية المنتهجة من طرف دولة.

ولقد كان غياب دور البرامج السكنية لمعالجة آثار الفجوة الثقافية بين(المؤدى أو المصمم)في تصميم وتشكيل صورة المدينة وبين المجتمعات(المنتفع أوالمتلقى) حتى يلتقيا عند مستوى الإدراك الواعي لفن وجماليات صناعة العمران دور كبير وذلك لإعادة صياغة الرؤية البصرية للعمران،وكذلك كان له الدور في توجيه الباحثة لاستنباط المعايير أو المبادئ التي تم الاستناد عليها.

ومن هنا يتعرض هذا الفصل لعمل دراسة تطبيقية وهي استبيان لإشراك فئات المجتمع المختلفة من المتخصصين وغيرهم وتم عمل نموذجين للاستبيان الأول لمركز المدينة القديم الذي يحتوي على مختلف الحقب التي مرت عليه ويرمز إلى هوية وأصالة المدينة وذلك لمعرفة المعايير التي يمكن وضعها للحصول على عمران مستدام وله هوية والاستبيان الآخر لي حي يمثل جميع برامج الدولة و مختلف صيغ السكنية المنتهجة من طرف دولة ومختلف فئاته وذلك بغرض قياس درجة وعى المجتمع بأهمية وجود هوية والحفاظ عليها معمارية وعمرانيا وأيضاً مدى أهمية اشراك المجتمع فى ذلك .

وتم اختيار أداة الاستبيان "sphnix" كأحد الوسائل الهامة في عمليات جمع المعلومات ومن هنا نتطلع أن تكون نتائج الاستبيان مؤشراً ذا مصداقية للإجابة عن تساؤلات البحث واثبات مدى صحة الفرضيات المطروحة .

واستجابة لمتطلبات العصر والتكنولوجيا وحيث أن الطريقة الروتينية التقليدية لن تجلب أي أفكار جديدة وذلك أصبح من ضروري تغير طريقة التفكير واستخدام وسائل غير نمطية. وعلية فمنا باستخدام برنامج به المفردات الحديثة للعمارة والطرز المعمارية المختلفة والأفكار التي تراكمت على مر السنين من قبل المعماريين والمتخصصين التي تعتمد على فهم الماضي والتبوء بالمستقبل ونترك المجال للمستخدم لفرض هويته وشخصيته على المجتمع الذى يعيش فيه وبذلك يشعر بالانتماء إليه.

المبحث الأول : دراسة تطبيقية على مستوى مركز مدينة تبسة

1- أداة التحليل :

نظرا لإتساع مساحة الدراسة و كثرة الأحياء و ضيق الوقت و لجمع معلومات تمت بصلة كبيرة لواقع القطاع المدروس تمت الاستعانة باستبيان مكون من خمسة أجزاء و 27 سؤال تتراوح بين أسئلة مغلقة و مفتوحة و نصف مفتوحة

و لقد كان الهدف من دراسة نتائج هذا الاستبيان و تحليلها هو معرفة أثر السياسات السكنية على هوية المدينة وتطرق الى حالة السكن و هوية المعمارية والعمرانية للمدينة مع أخذ بعين الاعتبار نظرة السكان ومشاكل التي تترتب عليها هذه الظاهرة المدروسة، تم تحليل نتائج هذا الإستبيان عن طريق برنامج سفنكس "sphnix"

الصورة رقم (28): تبين برنامج"sphnix"

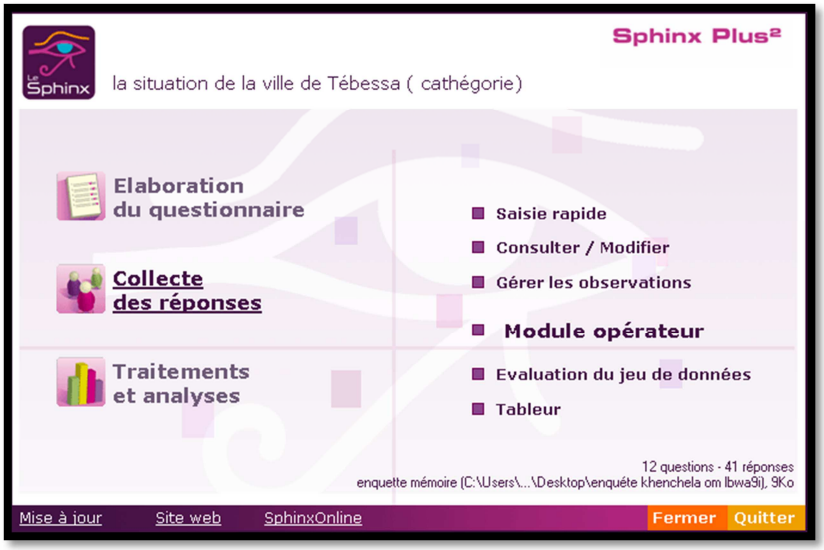

المصدر: معالجة شخصية

2- تقديم الاستبيان و عينة الدراسة :

الاستبيان عبارة عن مجموعة من الاسئلة مقسمة الى خمسة اجزاء هي كمايلي:

- الجزء الأول تمحورت أسئلته حول البيانات العامة و الشخصية لعينة الدراسة و المقدرة ب 104 شخصا مثل العمر و الجنس و التحصيل الدراسي و غيرها.
- الجزء الثاني فكان تحت عنوان معلومات حول السكن وإستعمالات نتحدث حول المدة التي تقطن فيها في الحي و نوعية السكن بالإضافة الأسباب التي تجعلك تقطن في الحي .
- الجزء الثالث من الاستبيان هو الجزء المتعلق بالهوية المعمارية لمعرفة تصميم العمارة الداخلية و الواجهات الخارجية وما تشمله من التفاصيل والعناصر المعمارية .
- الجزء الرابع متمثل في معلومات هوية العمرانية المتمثلة في مبانيها وشوارعها والمساحات العامة الموجودة بها وكل ما يعطي البيئة الطابع المميز لها .
- الجزء الأخير فكان هدفه معرفة السياسات السكنية على الهوية ومترتب عليها وما قدمته هذا الأخير فيما يخص الهوية بالإضافة إلى اقتراحات السكان في إبقاء هوية المدينة في ظل التطور الحاصل .

3- التحقيق الميداني:

جرى التحقيق الميداني خلال الفترة من 2018/04/13 إلى غاية 2018/04/21 عن طريق توزيع إستمارات الإستبيان وفقا لمنهجية البحث بالنسبة لمجال الدراسة

للإشارة فإنه تم توزيع 150 إستمارة على مستوى مجال الدراسة الأول مركز المدينة تم إسترداد منها 103 إستمارة

4- تقديم عام لمجال الدراسة الأول (مركز المدينة):

يعد مركز مدينة تبسة من اقدم واعرق المناطق الحضرية ، اذ انه قلب المدينة النابض ويعتبر المرآة العاكسة لصورة وتوجه المدينة ككل،بسبب انه نتاج لموروث عمراني ومعماري تاريخي وتقليدي يعكس تمازج وتعاقب عديد الحضارات،فهو يمثل القطاع رقم 01 ، يحوي على مجموعة من اهم التجهيزات الخدمية العمومية، كما يحوي على تركز سكاني كبير

4-1- الموقع:

يقع مجال الدراسة الاول، في مركز ووسط مدينة تبسة يحده :

- شمالا يحده مخطط شغل الاراضي رقم 13،14و16
- شرقا:مخطط شغل الارض رقم 17
- جنوبا : مخطط شغل الارض رقم 2 و 18

والصورة رقم (29) تبين الموقع العام لمركزمدينة تبسة

صورة رقم(29): موقع مركز مدينة تبسة

المصدر:google earth

4-2- خصائص مجال الدراسة:

- يتميز بإتصاله وإرتباطه بكافة القطاعات العمرانية الأخرى
- يمثل رئة والقلب النابض لمدينة تبسة
- يحوي على أهم الإدارات والتجهيزات التي تقدم خدمات ومنافع للمدينة بشكل عام
- يحمل بعض المعالم التي تعبر عن تراث عمراني ومعماري عالمي

- يمتاز بحركة تجارية كبيرة
- يمتاز بكثافة سكانية وسكنية عالية مقارنة بباقي مناطق المدينة

5- **تحليل المعلومات الاستبيانية :**

خلال هذه الخطوة وفي ظل الإستمارة الإستبيانية التي تم توزيعها على عينة الدراسة،تم الخروج بمجموعة من النتائج وفقا لأستمارة الأسئلة وفيما يلي عرض النتائج في الأشكال البيانية التالية :

- **البيانات الشخصة العامة:**

الشكل البياني رقم (10) : نسبة الجنس للعينة

الجنس	Nb. cit.	Fréq.
ذكر	70	68.0%
أنثى	33	32.0%
TOTAL OBS.	103	100%

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل : من خلال نتائج الاستبيان نجد أن نسبة الرجال أعلى من نسبة نساء حيث قدرت الأولى ب68% وهذا راجع للطبيعة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري الذي يحوي على خصوصيات فردية شخصية

الشكل البياني رقم (11) : نوعية السكن في عينة

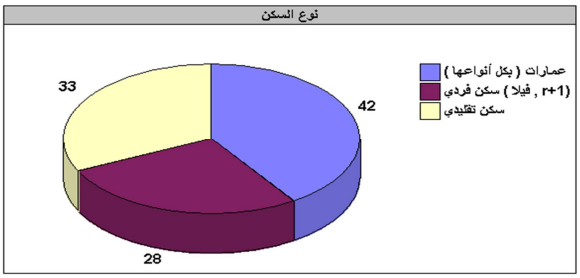

نوع السكن	Nb. cit.	Fréq.
عمارات (بكل أنواعها)	42	40.8%
سكن فردي (فيلا , r+1)	28	27.2%
سكن تقليدي	33	32.0%
TOTAL OBS.	103	100%

المصدر: نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة

التحليل : من خلال نتائج الاستبيان حول عينة نوع السكن في عينة الدراسة نجد أن نسبة الأكبر تكمن في في الساكنين في بنايات الجماعية بنسبة 40.8 % يرجع هذا للسياسة المتبعة من طرف الدولة، وكذا القاطنين في السكن التقليدي بنسبة 30.2% وهذا راجع لطبيعة الحي هو مركز نواة استعمارية ، وهو ما نبحث عنه من أجل استخلاص مدى توجة السكان نحو الحفاظ على هذا السكن التقليدي كاحد ابرز مقومات الارث العمراني والمعماري

- **الهوية المعمارية:**

الشكل البياني رقم (12) : واجهة السكن منطقة مركزالمدينة

الواجهة السكنية	Nb. cit.	Fréq.
Non réponse	2	1.9%
واجهة تصميم شخصي	49	47.6%
واجهة تصميم تركي	0	0.0%
واجهة تصميم عربي إسلامي	10	9.7%
واجهة تصميم أوروبي	42	40.8%
TOTAL OBS.	103	100%

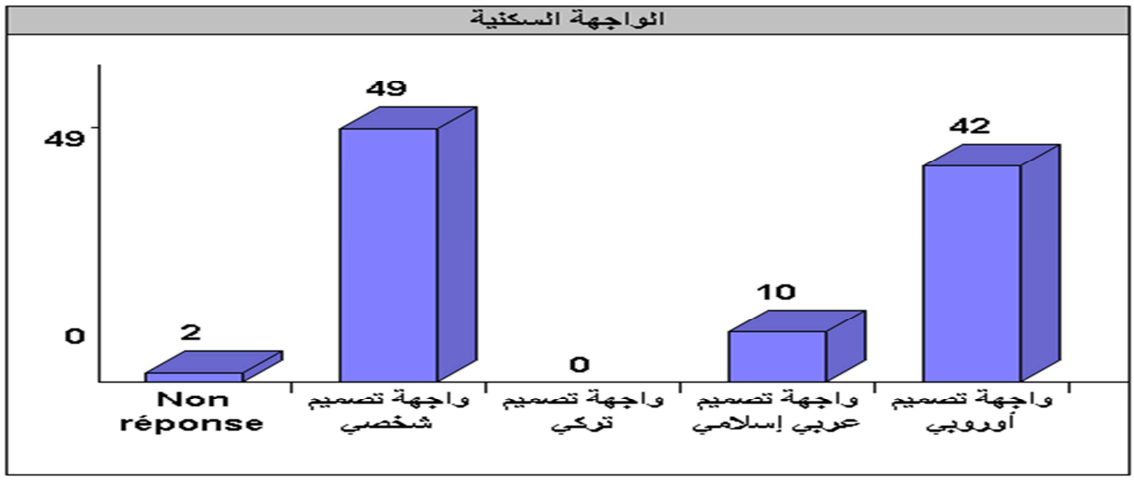

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة

التحليل : من خلال البيان يظهر لنا أن عينة واجهة السكن بالنسبة للمنطقة المدروسة، حيث نجد انها تميل الى واجهة منزل من تصميم شخصي بنسبة 47.6 % وهذا راجع كما قلنا سابقا الهوية الشخصة الذاتية

للجزائري، كما نجد نسبة واجهة التصميم الاوروبي بنسبة 40.8% وهذا يرجع لتوجه البعض من السكان نحو هذا التصميم لما يميزه من مظهر وبعد جمالي

الشكل البياني رقم (13) : ما ذا تعبر واجهة البيت

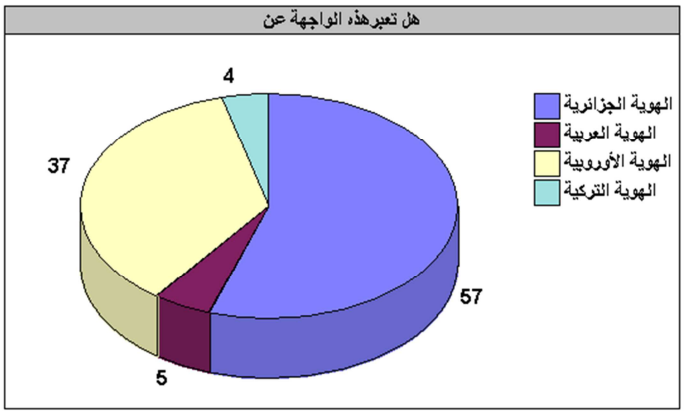

هل تعبرهذه الواجهة عن	Nb. cit.	Fréq.
الهوية الجزائرية	57	55.3%
الهوية العربية	5	4.9%
الهوية الأوروبية	37	35.9%
الهوية التركية	4	3.9%
TOTAL OBS.	103	100%

المصدر: نتائج الاستبيان + معالجة شخصي للطلبة

التحليل : نلاحظ من خلال هذا الاستبيان حول عينة ماتعبر واجهة البيت عن الهوية حيث وجدنا ان اكبر نسبة هي ان الواجهة معبرة لهوية جزائرية بنسبة 55.3% وهذا راجع لما قلناه سابقا الدافع الشخصي والذاتي للجزائري بصفة عامة، كما نجد ان الواجهة معبرة لهوية اوروبية بنسبة 35.9%راجع هذا لطبيعة مجال الدراسة باعتباره مركز مدينة استعمارية اوروبية يقدم هوية اوروربية خاصة بالنسبة للساكنين في المنازل المشيدة ابان حقبة الاستعمار الفرنسي

- **الهوية العمرانية:**

الشكل البياني رقم (14) : يمثل تاثير المزيج العمراني لتبسة على الهوية

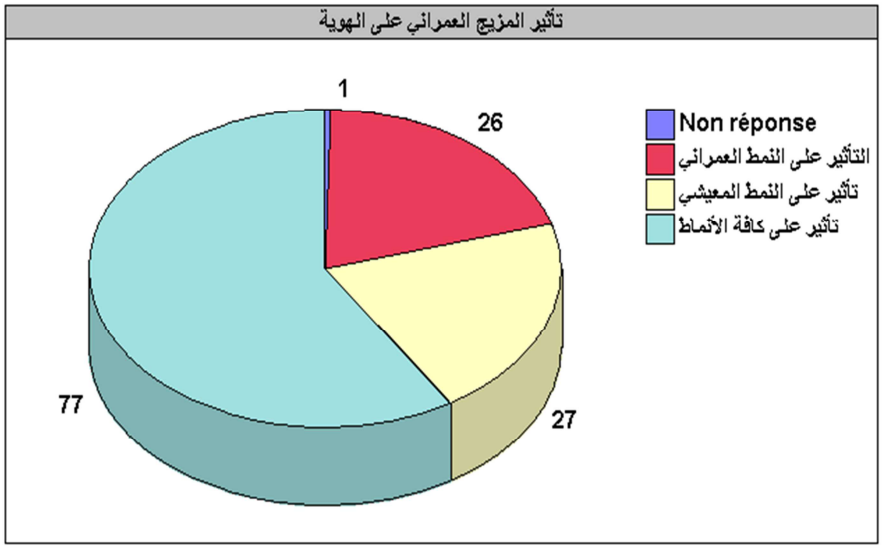

تأثير المزيج العمراني على الهوية	Nb. cit.	Fréq.
Non réponse	1	1.0%
التأثير على النمط العمراني	26	25.2%
تأثير على النمط المعيشي	27	26.2%
تأثير على كافة الأنماط	77	74.8%
TOTAL OBS.	103	

المصدر: نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة

التحليل : نلاحظ من خلال الاستبيان ان المزيج والتراث العمراني لمدينة تبسة في مجال الدراسة اثر على كافة الأنماط والمستويات بنسبة تقدر ب 74.8 % المقابل كا له تأثير متفاوت على النمط العمراني وعلى النمط المعيشي وهذا يرجع للخصوصية التراثية المعمارية والعمرانية لمدينة تبسة ذات التاريخ الحضاري الكبير

الشكل البيانى رقم (15) : هوية مدينة تبسة

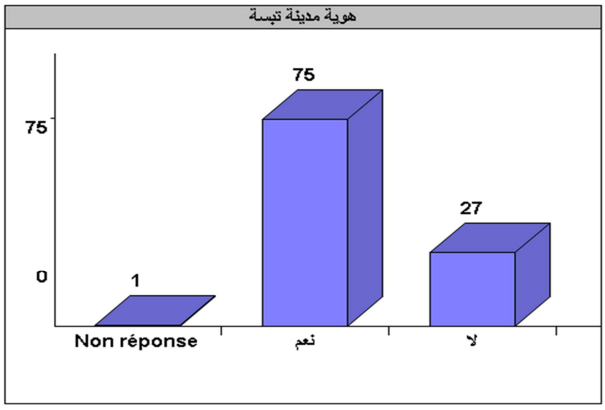

هوية مدينة تبسة	Nb. cit.	Fréq.
Non réponse	1	1.0%
نعم	75	72.8%
لا	27	26.2%
TOTAL OBS.	103	100%

المصدر: نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة

التحليل : نلاحظ من خلال بيان عينة هوية مدينة تبسة ان اكبر نسبة هي ان مدينة تبسة تمتلك هوية بنسبة 72.8% وهذا يرجع للبعد التاريخي الذي تحمله مدينة تبسة من خلال ان كانت حلقة لتعاقب مختلف الحضارات التاريخية متمثلة في الحضارة النوميدية، البيزنطية الاستعمارية...

- **السياسة السكنية والهوية:**

الشكل البياني رقم (16): الاضافة المقدمة من خلال برامج سكنية

الإضافة المقدمة من خلال البرامج السكنية	Nb. cit.	Fréq.
Non réponse	2	1.9%
تعزيز الهوية	19	18.4%
أفقدت الهوية	55	53.4%
أعطت حيوية للمدينة	27	26.2%
TOTAL OBS.	103	100%

المصدر :نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل : من خلال بيان الذي يوضح ما قدمته البرامج السكنية للمدينة في مجال الدراسة، فقد تبين ان النسبة الاكبر تقدر ب 53.4%رأت ان البرامج السكنية افقدت هوية المدينة وهذا راجع للابتعاد عن خصوصية المدينة ، حيث ان هذه البرامج عبارة حلول للقضاء على مشكل السكن وفقط دون الالتفات للخصوصية المعمارية والعمرانية التراثية لمجال الدراسة

الشكل البياني رقم (17) : النمط العمراني السائد في مدينة تبسة

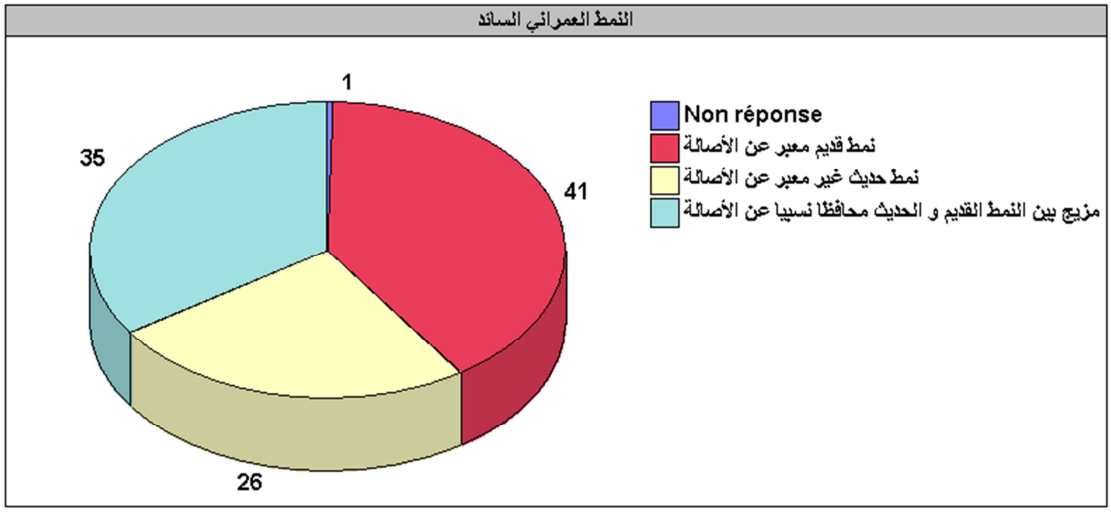

النمط العمراني السائد	Nb. cit.	Fréq.
Non réponse	1	1.0%
نمط قديم معبر عن الأصالة	41	39.8%
نمط حديث غير معبر عن الأصالة	26	25.2%
مزيج بين النمط القديم و الحديث محافظا نسبيا عن الأصالة	35	34.0%
TOTAL OBS.	103	100%

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة

التحليل نلاحظ من خلال هذا الاستبيان حول النمط العمراني السائد في مدينة تبسة بالنسبة لمجال الدراسة ان النسبة الاكبر هي ان نمط عمران مدينة تبسة قديم معبر عن الاصالة بنسبة 39.8%ومزيج بين النمط القديم والحديث معبر عن الاصالة بنسبة 34%وهذا راجع لخصوصية المدينة التاريخية فمثلا لديها مواقع مصنفة ضمن التراث المعماري العالمي من طرف اليونسكو مثل الصور البيزنطي....

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية على مستوى حي فاطمة الزهراء

1- تقديم الاستبيان و عينة الدراسة :

الاستبيان عبارة عن مجموعة من الاسئلة مقسمة الى خمسة اجزاء هي كمايلي:

- الجزء الأول تمحورت أسئلته حول البيانات العامة و الشخصية لعينة الدراسة و المقدرة ب 53 شخصا مثل العمر و الجنس و التحصيل الدراسي و غيرها.
- الجزء الثاني فكان تحت عنوان معلومات حول السكن وإستعمالات نتحدث حول المدة التي تقطن فيها في الحي و نوعية السكن بالإضافة الأسباب التي تجعلك تقطن في الحي .
- الجزء الثالث من الاستبيان هو الجزء المتعلق بالهوية المعمارية لمعرفة تصميم العمارة الداخلية و الواجهات الخارجية وما تشمله من التفاصيل والعناصر المعمارية .
- الجزء الرابع متمثل في معلومات هوية العمرانية المتمثلة في مبانيها وشوارعها والمساحات العامة الموجودة بها وكل ما يعطي البيئة الطابع المميز لها .
- الجزء الأخير فكان هدفه معرفة السياسات السكنية على الهوية ومترتب عليها وما قدمته هذا الأخير فيما يخص الهوية بالإضافة إلى اقتراحات السكان في إبقاء هوية المدينة في ظل التطور الحاصل .

2- التحقيق الميداني:

جرى التحقيق الميداني خلال الفترة من 2018/04/21 إلى غاية 2018/04/30 عن طريق توزيع إستمارات الإستبيان وفقا لمنهجية البحث بالنسبة لمجال الدراسة

للإشارة فإنه تم توزيع 80 إستمارة على مستوى مجال الدراسة الأول مركز المدينة تم إسترداد منها57

3- تقديم عام لمجال الدراسة:

:يعد حي فاطمة الزهراء من احد أول المناطق الحضرية الجديدة(ZHUN)في مدينة تبسة، انطلقت أشغال انجازه سنة 1985م ، في إطار المخطط التنموي الخاص بالمدينة ، انتهت الأشغال به سنة 1989، فهو خليط من مجموعة التحصيصات السكنية يتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 9. 105هكتار وتقدر عدد المساكن بالحي ب 2480 مسكن منها 1449 مسكن ذات نمط جماعي ، 911 مسكن ذات نمط فردي،

120 سكن فوضوي, يقدر عدد السكان في الحي ب 14826 نسمة، حيث يمثل هذا الحي صورة وهوية جماعية للمدينة .

3-1- **الموقع** : يقع مجال الدراسة شمال المدينة يحده:

شرقا: المنطقة الصناعية

غربا: تحصيص عنابة02 والمطار

جنوبا: وحي 56نوفمبر وتحصيص المحطة البرية و حي درباسي خليل

شمالا: اراضي زراعية وحي منسل ابراهيم يمتد مجال الدراسة على أربع محاور مهمة هي:

- من الشمال الشرقي: محور الطريق الوطني رقم 16
- من الجنوب إلى الجنوب الغربي: محور السكة الحديدية جنوب إلى الجنوب الغربي
- من الجنوب: طريق عشي خليل الذي يعرف أيضا ب : la rokade
- من الشمال: الطريق المؤدي إلى حي الاستقلال الذي يفصله عن منطقة السكن الحضري رقم 3

صورة (30) رقم : تبيين موقع مجال حي فاطمة الزهراء

المصدر : google earth

3-2- خصائص مجال الدراسة :

يتميز باتصاله المباشر بمركز المدينة بحيث :

- يقع في منطقة التوسع التي من شانها تخفيف الضغط على مركز المدينة
- يتوسط أهم محورين في المدينة هما RN10 و RN16يربطهما محور عشي خليل LA ROKADE
- مشاريع الاسكان فيه مهمة بإمكانها أن تكون واجهة عمرانية أخرى للمدينة ككل بحيث تحوي جزء من المدينة منطقة السكن الحضري رقم 03 بالاضافة إلى مشاريع السكنية على شكل تحصيصات فردية بسيطة .
- الوظيفة التجارية في المجال تنحصر جنوبا في السوق التي تستقطب عدد هائل من السكان من جل مناطق وأحياء المدينة و تخلق في المجال حركية وديناميكية حضرية مستمرة لا تقل أهميتها عن سوق مركز المدينة

4- **تحليل المعلومات الاستبيانية :**

خلال هذه الخطوة وفي ظل الإستمارة الإستبيانية التي تم توزيعها على عينة الدراسة ، تم الخروج بمجموعة من النتائج وفقا لأستمارة الأسئلة وفيما يلي تم عرض النتائج في الاشكال البيانية التالية:

- **البيانات الشخصية العامة:**

الشكل البياني رقم (18): يبين نوعية جنس مجتمع الدراسة

الجنس	Nb. cit.	Fréq.
ذكر	39	68.4%
أنثى	18	31.6%
TOTAL OBS.	57	100%

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل: من خلال نتائج الاستبيان فنجد أن نسبة الرجال أعلى من نسبة نساء حيث قدرت بنسبة68,4% بينما نسبة النساء قدرت ب31,6 %وهذا راجع للطبيعة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري بشكل عام

الشكل البياني رقم (19) : الفئات العمرية للعينة المدروسة .

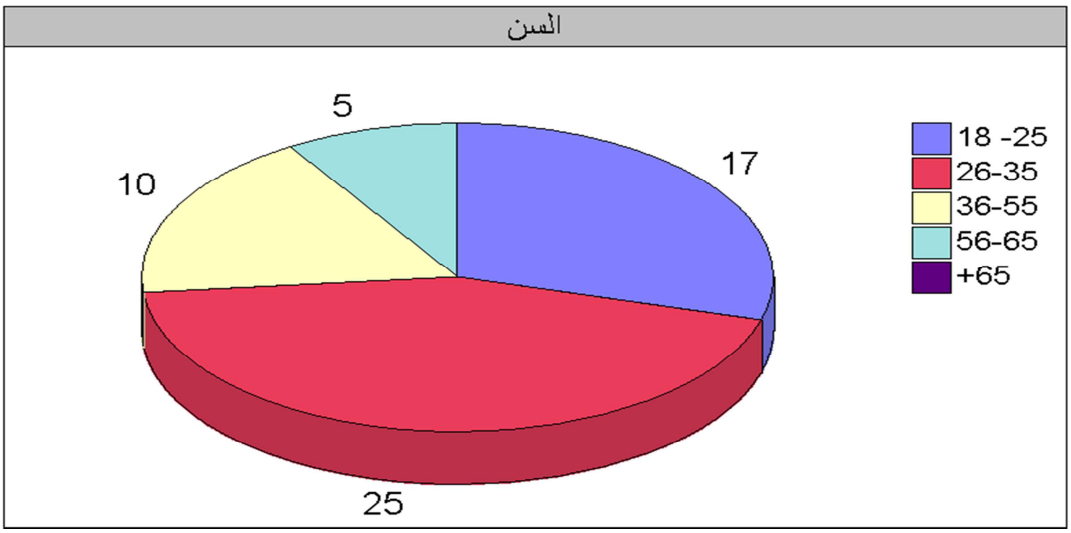

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل:

من خلال نتائج الاستبيان المحصل عليه نجد أن مجتمع الدراسة مجتمع فتي حيث كانت- الغالبية للفئتين العمريتين [18-25] و [26-35] و هذا ما سنستخلص من خلاله لاحقا إلى أهم الاحتياجات ودور هذه الفئات في اتخاذ القرار حول الظاهرة المدروسة

- الهوية المعمارية :

الشكل البياني رقم (20): تصميم الداخلي للمنزل في منطقة الدراسة

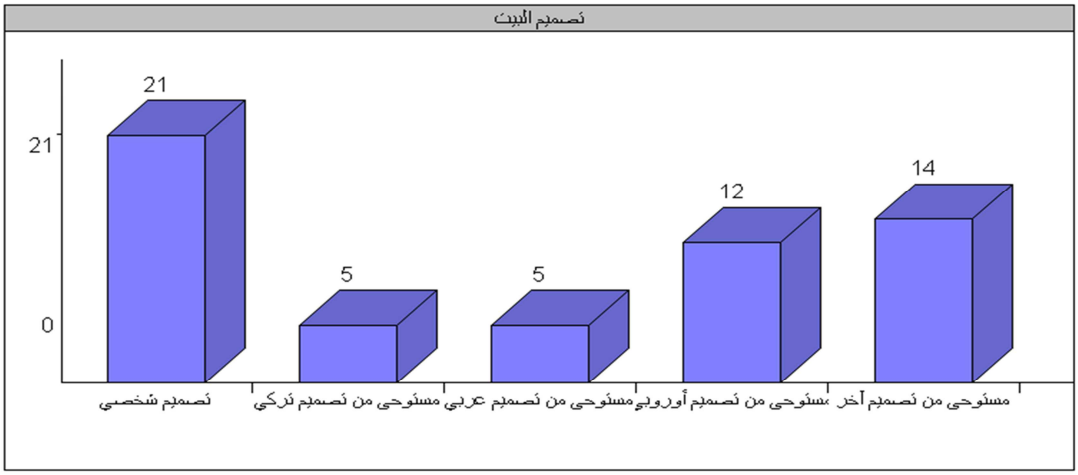

تصميم البيت	Nb. cit.	Fréq.
تصميم شخصي	21	36.8%
مستوحى من تصميم تركي	5	8.8%
مستوحى من تصميم عربي	5	8.8%
مستوحى من تصميم أوروبي	12	21.1%
مستوحى من تصميم آخر	14	24.6%
TOTAL OBS.	**57**	**100%**

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصي للطلبة

التحليل نتائج هذا الاستبيان حول تصميم داخلي للمنزل اظهرت أن غالبية السكان يفضلون تصميم بيوتهم من تلقاء انفسهم وهذا بنسبة 36,8% ،وهذا مايبرز لنا احد اهم الدوافع التي تجعل تصميم البيت من إحاء شخصي هو الهوية الشخصية للقاطن الجزائري حيث يحاول دائما تصميم بيته من ايحاء وتوجه شخصي بدافع المحافظة على القيم والعادات والتقليد ،كما توجد فئة تفضل التصميم الاوروبي بنسبة 21.1% وهذا يرجع للتراث المعماري الاوروبي المجسد في الحقبة الاستعمارية

الشكل البياني رقم (21) : تصميم الداخلي للمنزل في منطقة

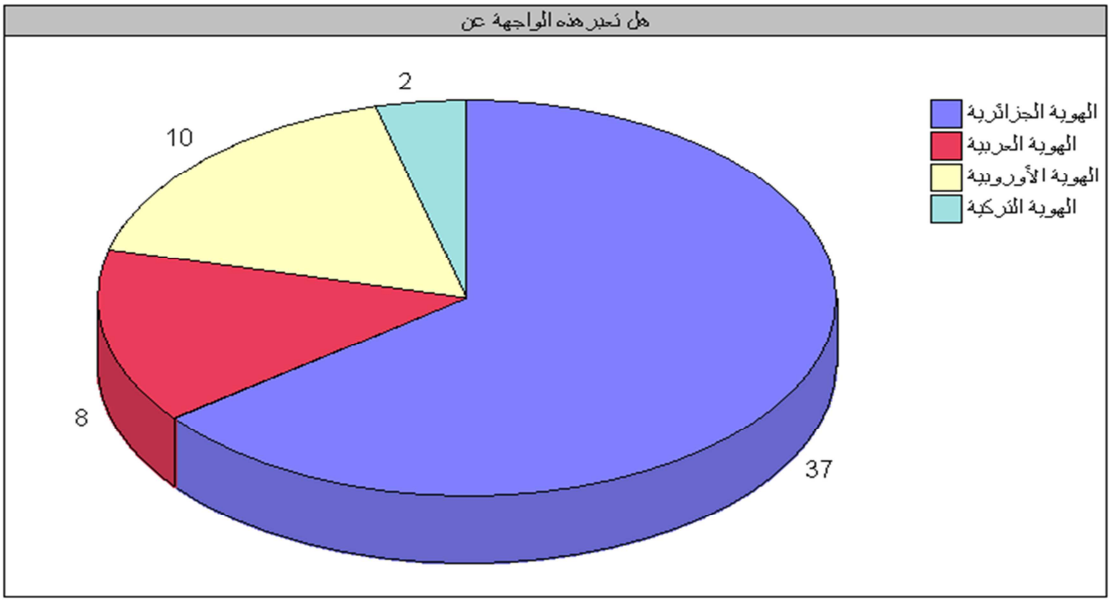

هل تعبر هذه الواجهة عن	Nb. cit.	Fréq.
الهوية الجزائرية	37	64.9%
الهوية العربية	8	14.0%
الهوية الأوروبية	10	17.5%
الهوية التركية	2	3.5%
TOTAL OBS.	**57**	**100%**

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصي للطلبة

التحليل : نلاحظ من خلال هذا الاستبيان حول عينة ماتعبر واجهة البيت عن الهوية حيث وجدنا ان اكبر نسبة هي ان الواجهة معبرة لهوية جزائرية بنسبة 64,9% وهذا راجع لما قلناه سابقا الدافع الشخصي والذاتي للجزائري بصفة عامة، كما نجد ان الواجهة معبرة لهوية اوروبية بنسبة 17,5% راجع هذا لطبيعة مجال الدراسة باعتباره مركز مدينة استعمارية اوروبية بيما يقدم هوية اوروربية خاصة بالنسبة للساكنين في المنازل المشيدة ابان حقبة الاستعمار الفرنسي

- الهوية العمرانية:

الشكل البياني رقم (22) : الخصائص الرئسية العمرانية في حيك.

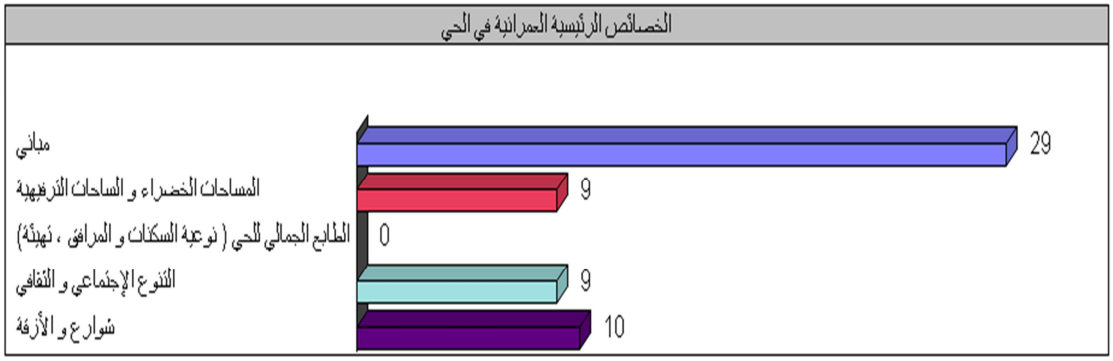

الخصائص الرئيسية العمرانية في الحي	Nb. cit.	Fréq.
مباني	29	50.9%
المساحات الخضراء و الساحات الترفيهية	9	15.8%
الطابع الجمالي للحي (نوعية السكنات و المرافق ، تهيئة)	0	0.0%
التنوع الإجتماعي و الثقافي	9	15.8%
شوارع و الأزقة	10	17.5%
TOTAL OBS.	**57**	**100%**

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة

التحليل : نلاحظ من خلال بيان عينة الخصائص الرئيسية العمرانية في الحي نجد ان اكبر خاصية ريئسية في مجال الدراسة هي المباني بنسبة 50,9 % وهذا راجع للطبيعة المعمارية والعمرانية للمباني المشيدة او الموجودة اصلا في النسيج العمراني الكولنيالي لمجال الدراسة، ثم نجد الشوارع والازقة بنسبة 24.3% وهو ما يدل على الهوية المعمارية بصفة عامة مجال الدراسة

الشكل البياني رقم (23) : هوية مدينة تبسة

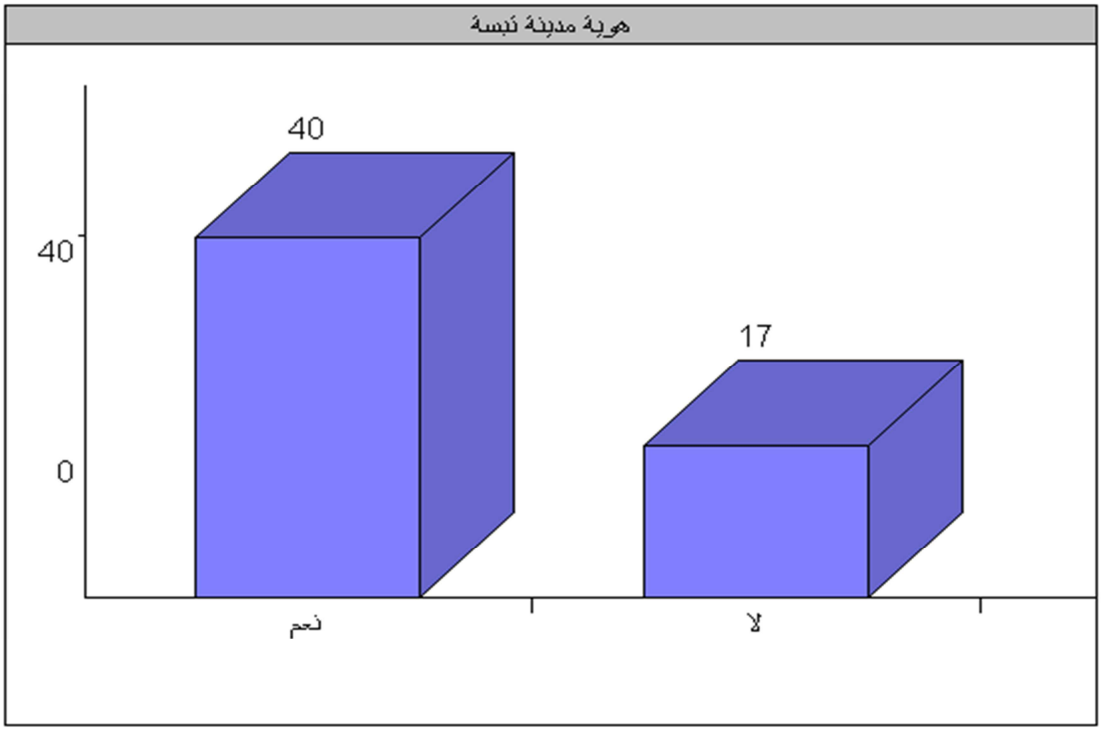

هوية مدينة تبسة	Nb. cit.	Fréq.
نعم	40	70.2%
لا	17	29.8%
TOTAL OBS.	57	100%

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل : نلاحظ من خلال بيان عينة هوية مدينة تبسة ان اكبر نسبة ترى ان مدينة تبسة تمتلك هوية بنسبة 70,2% وهذا يرجع للبعد التاريخي الذي تحمله مدينة تبسة من خلال ان كانت حلقة لتعاقب مختلف الحضارات التاريخية مثمثلة في الحضارة النوميدية، البيزنطية الاستعمارية كما انها تحوي على مناطق اثرية مصنفة في لائحة التراث العالمي

- **السياسات السكنية والهوية**

الشكل البياني رقم(24): يمثل تاثير المزيج العمراني لتبسة على الهوية

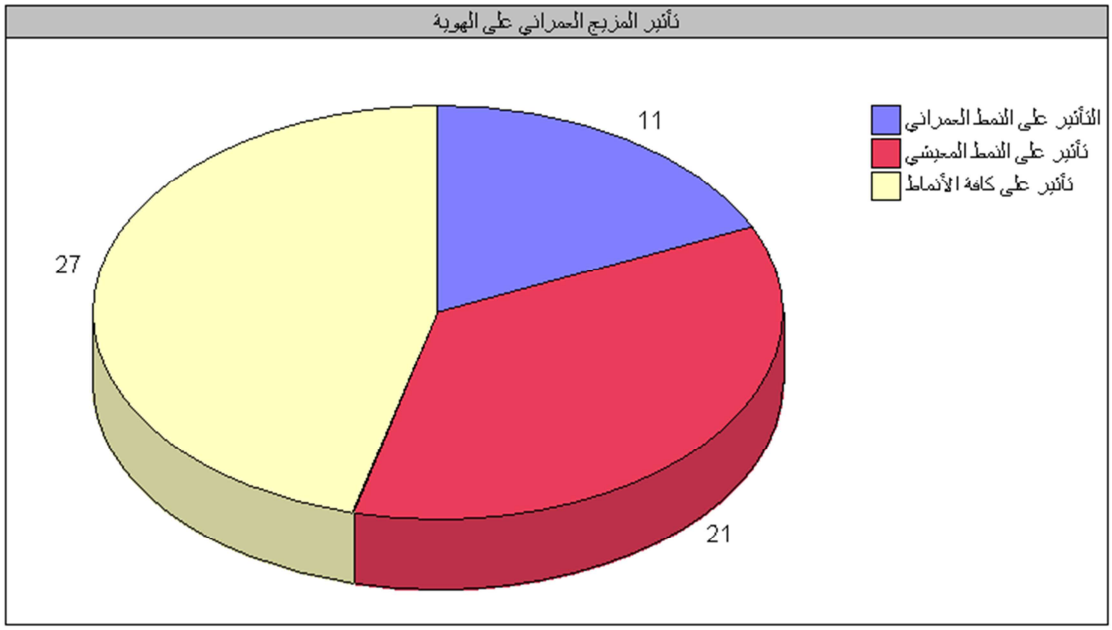

تأثير المزيج العمراني على الهوية	Nb. cit.	Fréq.
التأثير على النمط العمراني	11	19.3%
تأثير على النمط المعيشي	21	36.8%
تأثير على كافة الأنماط	27	47.4%
TOTAL OBS.	57	

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل : نلاحظ من خلال الاستبيان ان المزيج والتراث العمراني لمدينة تبسة في مجال الدراسة اثر على كافة الأنماط والمستويات بنسبة تقدر ب47,4 % بالمقابل كا له تأثير متفاوت على النمط العمراني وعلى النمط المعيشي وهذا يرجع للخصوصية التراثية المعمارية والعمرانية لمدينة تبسة ذات التاريخ الحضاري الكبير

الشكل البيانى رقم (25): الخصوصية المعمارية والعمرانية لمدينة تبسة .

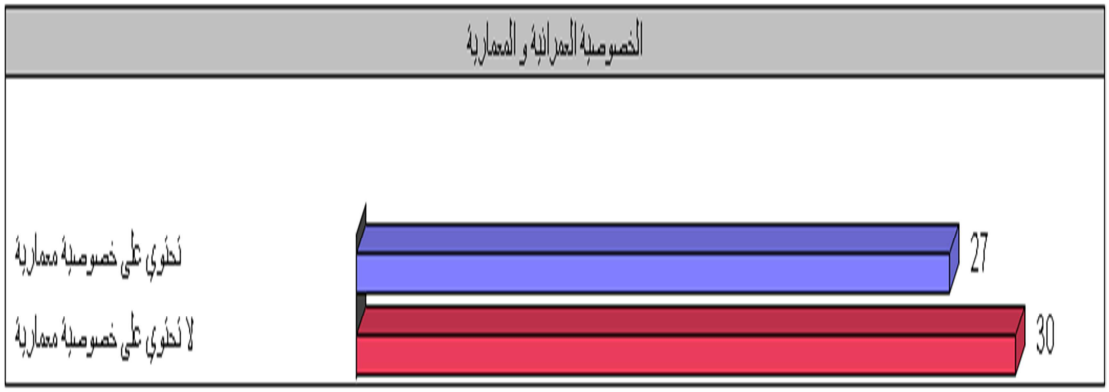

الخصوصية العمرانية و المعمارية	Nb. cit.	Fréq.
تحتوي على خصوصية معمارية	27	47.4%
لا تحتوي على خصوصية معمارية	30	52.6%
TOTAL OBS.	**57**	**100%**

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل : من خلال نتائج الاستبيان الخاص بالخصوصية المعمارية والعمرانية لمدينة تبسة في مجال الدراسة تبين أن النسبة الأكبر رأت أن مدينة تبسة تحوي على خصوصية معمارية بنسبة 74.8% وهذا يرجع للإرث الحضاري والمعماري التاريخي الذي تزخر به المدينة من هذا من خلال تعاقب عديد الحضارات التي تركت بصمتها في مجال العمران والعمارة التقليدية التاريخية

المبحث الثالث: المقارنة التطبيقية بين مجالي الدراسة

1-تقديم الدراسة: تم في هذا المبحث القيام بعملية دراسة مقارنية تطبيقية بين أبرز العينات على مستوى مجالي الدراسة بواسطة عملية تحليل تقاطع العيناتAnalyse factorielle des correspondances

2- تحليل تقاطع عينات (Analyse factorielle des correspondances)لأسئلة التالية:

س1: ماهو جنسك ؟

س2: ما هو مستواك التعليميّ؟

س3: ما هو نوع السكن الذي تسكن به ؟

س4: الى ماذا تعبر واجهة السكن الذي تقطن فيه ؟

الشكل رقم (26): تقاطع العينات بحي فاطمة الزهراء

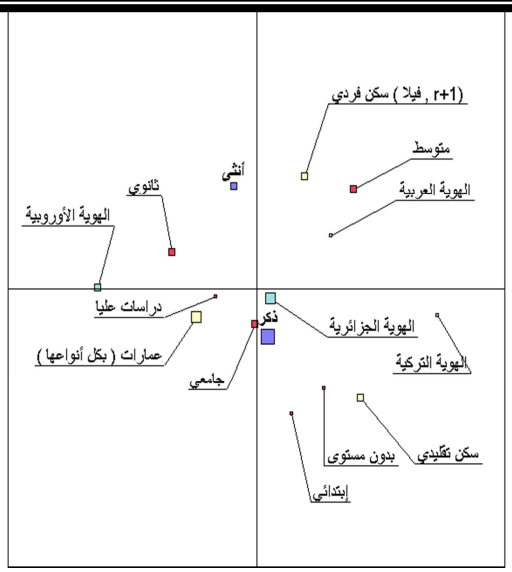

الشكل رقم(27): تقاطع العينات بمركز المدينة

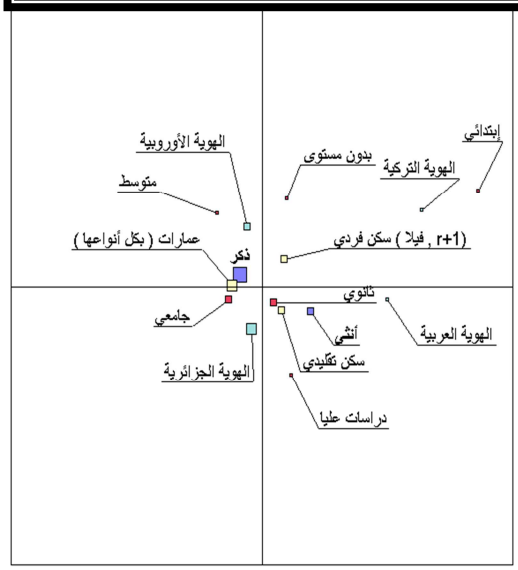

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يبين تقاطع عينات الأسئلة أعلاه الخاصة بمجالي الدراسة :

- بالنسبة لشكل رقم (26) لتقاطع العينات الخاصة بحي فاطمة الزهراء نخرج بإستنتاجات مبينة في الجدول التالي رقم (09) :

جدول رقم(09): نتائج تقاطع العينات

تقاطع عينات	مجال الدراسة (حي فاطمة الزهراء)
الجنس والمستوى التعليمي	4- بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة هم بنسبة 68.4% لهم مستوى تعليمي بين الجامعي ومستوى دراسات عليا 5- بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة هم بنسبة 31.6% أغلبهم لهم مستوى تعليمي ثانوي
نوع السكن المقطون	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة يفضلون سكن العمارات راجع لهوية بصرية جمالية • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة يفضلون السكن الفردي وهذا راجع لهوية شخصية فردية
ماذا تعبر واجهة السكن المقطون به	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة يرون أن واجهة السكن تعبر عن هوية جزائرية (تراعي العادات والتقاليد الخاصة) • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة يرون أن واجهة السكن تعبر عن هوية تركية (بسبب الإمتداد العثماني في الجزائر)

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

❖ بالنسبة للشكل رقم(27) الخاص بمركز المدينة نخرج بإستنتاجات مبينة في الجدول التالي رقم(10):

جدول رقم(10): نتائج تقاطع العينات

تقاطع العينات	مجال الدراسة (مركز المدينة)
الجنس والمستوى التعليمي	6- بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة هم بنسبة% 68 لهم مستوى تعليمي جامعي 7- بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة هم بنسبة 32% أغلبهم لهم مستوى تعليمي ثانوي
نوع السكن المقطون	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة تفضل سكن العمارات (راجع لهوية جماعية بصرية) • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة تفضل السكن التقليدي يحمل تراث عربي جزائري
ماذا تعبر واجهة السكن المقطون به	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة يرون أن واجهة السكن تعبر عن هوية أوروبية (تأثير الإستعمار الفرنسي خاصة) • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة يرون أن واجهة السكن تعبر عن مزيج بين الهوية الجزائرية والهوية العربية

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

3- تحليل تقاطع العينات(Analyse factorielle des correspondances): لأسئلة الاستبيان التالية

س1: ما هو جنسك ؟

س2: ما هو مستواك التعليمي ؟

س3: قامت الدولة الجزائرية بإعداد برامج سكنية – ماذا أضافت للمدينة ؟

س4: هل تراعي المخططات الحضرية لمتطلبات ولإحتياجات السكان ؟

الشكل رقم(28):تقاطع العينات بحي فاطمة الزهراء

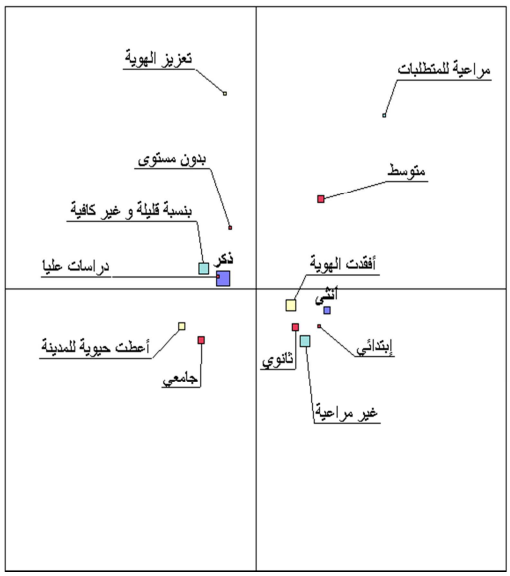

الشكل رقم(29): تقاطع العينات بمركز المدينة

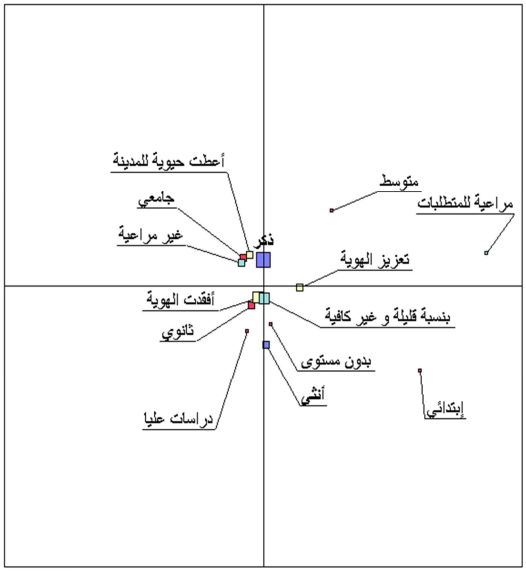

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل:

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يبين تقاطع عينات الأسئلة أعلاه الخاصة بمجالي الدراسة :

- بالنسبة لشكل رقم (28) لتقاطع العينات الخاصة بحي فاطمة الزهراء نخرج بإستنتاجات مبينة في الجدول التالي رقم (11) :

جدول رقم(11): نتائج تقاطع العينات

تقاطع العينات	مجال الدراسة (حي فاطمة الزهراء)
الجنس والمستوى التعليمي	**8- بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة هم بنسبة 68.4% لهم مستوى تعليمي بين الدراسات العليا وبين دون المستوى** **9- بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة هم بنسبة 31.6% أغلبهم لهم مستوى تعليمي بين ثانوي والإبتدائي**
ماذا أضافت برامج السكن للمدينة	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن برامج السكن أعطت حيوية للمدينة الجزائرية** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن برامج السكن أفقدت هوية المدينة الجزائرية**
المخططات الحضرية هل تراعي إحتياجات السكان	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة يرون المخططات الحضرية راعت إحتياجات السكان بنسبة قليلة** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة يرون أن المخططات الحضرية غير مراعية لإحتياجات ومتطلبات السكان**

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

❖ بالنسبة لشكل رقم (29) لتقاطع العينات الخاصة بمركز المدينة نخرج بإستنتاجات هي في الجدول التالي رقم (12) :

جدول رقم(12): نتائج تقاطع العينات

تقاطع العينات	مجال الدراسة (حي مركز المدينة)
الجنس والمستوى التعليمي	**10-بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة هم بنسبة % 68 لهم مستوى تعليمي جامعي** **11-بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة هم بنسبة % 32 أغلبهم لهم مستوى تعليمي بين الثانوي والدراسات العليا**
ماذا أضافت برامج السكن للمدينة	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن برامج السكن أعطت حيوية للمدينة الجزائرية** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن برامج السكن أفقدت هوية المدينة الجزائرية**
المخططات الحضرية هل تراعي إحتياجات السكان	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة يرون المخططات الحضرية غير مراعية لإحتياجات ومتطلبات السكان** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة يرون أن المخططات الحضرية راعت إحتياجات ومتطلبات السكان بنسبة قليلة وغير كافية**

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

4- تحليل تقاطع العينات:(Analyse factorielle des correspondances) لأسئلة الإستبيان التالية:

س1: ما هوا جنسك؟

س2: ما هوا مستواك التعليمي؟

س3: الخصوصية المعمارية والعمرانية لمدينة تبسة؟

س4: برأيك إلى اي نمط تصنف الحي الذي تقطن فيه ؟

س5: كيف هي حالة المباني في حيك؟

الشكل رقم(30):تقاطع العينات بحي فاطمة الزهراء

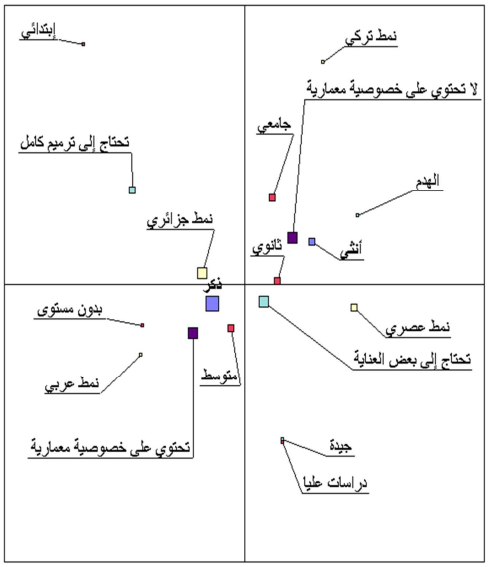

الشكل رقم (31): تقاطع العينات بمركز المدينة

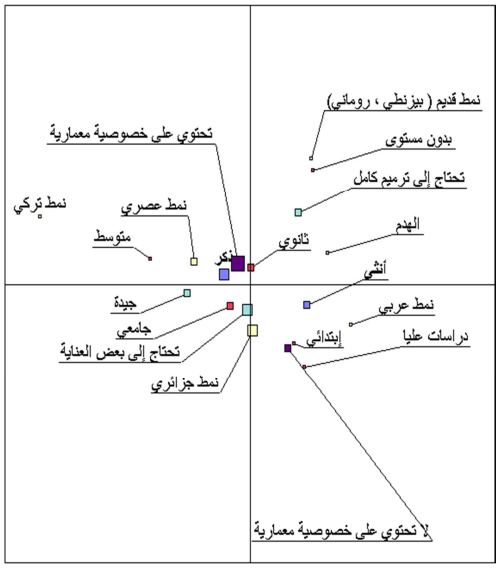

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل:

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يبين تقاطع عينات الأسئلة أعلاه الخاصة بمجالي الدراسة :

- بالنسبة لشكل رقم (30) لتقاطع العينات الخاصة بحي فاطمة الزهراء نخرج بإستنتاجات مبينة في الجدول التالي رقم (13) :

جدول رقم (13): نتائج تقاطع العينات

تقاطع العينات	مجال الدراسة (حي فاطمة الزهراء)
الجنس والمستوى التعليمي	**12-بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة هم بنسبة 68.4% لهم مستوى تعليمي بين المتوسط ودون المستوى** **13-بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة هم بنسبة 31.6% أغلبهم لهم مستوى تعليمي جامعي**
الخصوصية المعمارية والعمرانية لتبسة	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى مدينة تبسة تحوي خصوية معمارية وعمرانية** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن مدينة تبسة لا تحوي خصوصية معمارية وعمرانية**
نوع نمط الحي الذي تقطن به	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن نمط الحي هو نمط جزائري** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن نمط الحي نمط عصري**
حالت المباني	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن حالة بعض المباني تحتاج إلى بعض العناية** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن حالة بعض المباني تحتاج إلى تهديم كلي**

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

❖ بالنسبة لشكل رقم (31) لتقاطع العينات الخاصة بمركز المدينة نخرج بإستنتاجات مبينة في الجدول التالي رقم (14) :

جدول رقم(14): نتائج تقاطع العينات

تقاطع العينات	مجال الدراسة (مركز المدينة)
الجنس والمستوى التعليمي	**14- بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة هم بنسبة 68% لهم مستوى تعليمي الثانوي والجامعي** **15- بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة هم بنسبة 32% أغلبهم لهم مستوى تعليمي متوسط**
الخصوصية المعمارية والعمرانية لتبسة	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى مدينة تبسة تحوي خصوية معمارية وعمرانية** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن مدينة تبسة لا تحوي خصوصية معمارية وعمرانية**
نوع نمط الحي الذي تقطن به	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن نمط الحي هو نمط عصري** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن نمط الحي مزيج بين النمط العربي والنمط الجزائري**
حالت المباني	• **بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن حالة بعض المباني مزيج بين ماهو جيد وما يحتاج الى ترميمكامل وما يحتاج إلى تهديم كلي** • **بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن حالة بعض المباني تحتاج إلى بعض العناية**

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

5- تحليل تقاط العينات:(Analyse factorielle des correspondances) لاسئلة الاستبيان التالية:

س1: ما هوا جنسك ؟

س2: ما هوا مستواك التعليمي ؟

س3: مدينة تبسة تحمل التراث الممزوج (بزنطي اسلامي..) كبف أثر على هوية وصورة المدينة؟

س4: ما هو النمط العمراني السائد فمدينة تبسة؟ وهل يعبر عن أصالة المدينة؟

س5 : ما رأيك هل مدينة تبسة تمتلك هوية خاصة؟

الشكل رقم(32):تقاطع العينات بحي فاطمة الزهراء

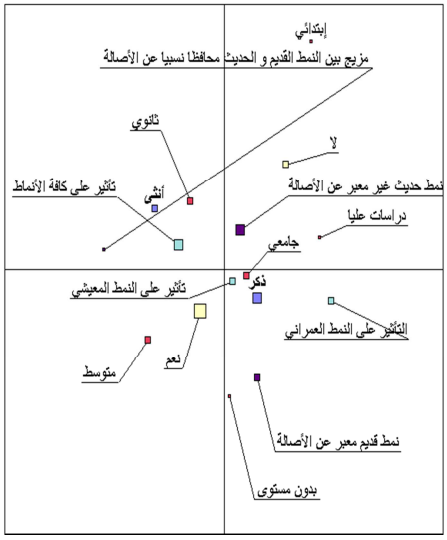

الشكل رقم (33): تقاطع العينات بمركز المدينة

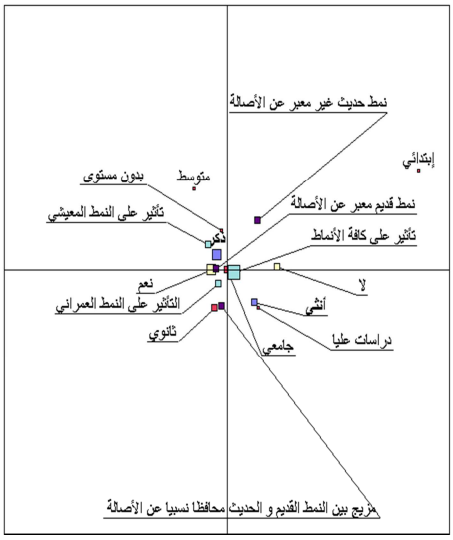

المصدر : نتائج الاستبيان + معالجة شخصية للطلبة .

التحليل:

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يبين تقاطع عينات الأسئلة أعلاه الخاصة بمجالي الدراسة :

- بالنسبة لشكل رقم (33) لتقاطع العينات الخاصة بحي فاطمة الزهراء نخرج بإستنتاجات مبينة في الجدول التالي رقم (15)

جدول رقم(15): نتائج تقاطع العينات

تقاطع العينات	مجال الدراسة (حي فاطمة الزهراء)
الجنس والمستوى التعليمي	16-بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة هم بنسبة 68.4% أغلبهم لهم مستوى تعليمي جامعي 17-بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة هم بنسبة 31.6% أغلبهم لهم مستوى تعليمي ثانوي
كيف أثر التراث الممزوج لمدينة تبسة على هوية المدينة	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن التراث لممزوج لمدينة تبسة أثر على النمط العمراني العام وعلى نمط المعيشة • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن التراث الممزوج لمدينة تبسة أثر على كافة الأنماط
ما هو النمط العمراني السائد وهل يعبر عن أصالة المدينة	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن نمط العمراني هو نمط حديث غير معبر عن أصالة مدينة تبسة • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن نمط العمراني مزيج بين القديم والحديث محافظا نسبيا على أصالة المدينة
هل تملك مدينة تبسة هوية خاصة بها	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن مدينة تبسة تمتلك هوية خاصة (إرث حضاري تاريخي كبير) • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن مدينة تبسة لاتمتلك هوية خاصة

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

❖ بالنسبة لشكل رقم (34)لتقاطع العينات الخاصة بمركز المدينة نخرج بنتائج مبينة في الجدول التالي رقم(16):

جدول رقم(16): نتائج تقاطع العينات

تقاطع العينات	مجال الدراسة (مركز المدينة)
الجنس والمستوى التعليمي	18- بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة هم بنسبة 68% لهم مستوى تعليمي بين المتوسط ودون المستوى 19- بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة هم بنسبة 32% أغلبهم لهم مستوى تعليمي بين الثانوي والدراسات العليا
كيف أثر التراث الممزوج لمدينة تبسة على هوية المدينة	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن التراث المموزج لمدينة تبسة أثر على النمط المعيشي للسكان • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن التراث الممزوج لمدينة تبسة أثر على النمط العمراني السائد
ما هو النمط العمراني السائد وهل يعبر عن أصالة المدينة	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن النمط العمراني السائد في مدينة تبسة هو نمط عمراني حديث معبر عن أصالة المدينة أثر على كافة الأنماط العمرانية • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن نمط العمراني مزيج بين القديم والحديث محافظا نسبيا على أصالة المدينة
هل تملك مدينة تبسة هوية خاصة بها	• بالنسبة لفئة الذكور المستجوبة ترى أن مدينة تبسة تمتلك هوية خاصة مميزة • بالنسبة لفئة الإناث المستجوبة ترى أن مدينة تبسة لاتمتلك هوية خاصة

6- المقارنة التطبيقية:

6-1- المقارنة بين منطقتي الدراسة: يمكن إبرازها من خلال الجدول رقم (17)

جدول رقم (17): المقارنة بين منطقتي الدراسة

عناصر المقارنة	منطقة الدراسة الاولى (مركز المدينة)	منطقة الدراسة الثانية (حي فاطمة زهراء)
الموقع		
الهوية		
	هوية تقليدية تراثية (ذات طابع مميز لشكل المباني والنسيج الحضري العمراني المرتبط بالخصوصية التقليدية)	هوية جماعية معتمدة على النشاط الجماعي المتمثل في السكن الجماعي وما ينتج عنه من توجه جماعي
الهوية المعمارية والعمرانية	هوية عمرانية ومعمارية غيرموجهة بمعنى ان البيئة العمرانية والمعمارية لا تاتي من تخطيط مسبق وانما التشكيل العمراني والمعماري يكون ملائم مع طبيعة وتاريخ وتراث المكان	هوية عمرانية ومعمارية موجهة بتخطيط وساسة مسبقة عن طريق برامج سكنية موجهة من مختلف الانماط والصيغ ذات التوجه السكني
النمط العمراني	النمط العمراني لمركز المدينة قديم يحمل بعد تقليدي يتميز بانه مزيج عمراني معماري(بزنطي،روماني،فرنسي...) يحوي على كثافة عالية	نمط عمراني حديث يحمل توجه وبعد سياسة سكنية يهدف لتحقيق غاية اجتماعية كما انه يراعي الجانب الجمالي باعتباره مستوحى من تصاميم غربية

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

6-2-المقارنة بين صفات منطقتي الدراسة :يمكن إبرازها من خلال الجدول رقم (18) التالي:

جدول رقم (18): المقارنة بين صفات منطقة الدراسة

عناصر المقارنة	منطقة الدراسة الاولى (مركز المدينة)	منطقة الدراسة الثانية(حي فاطمة الزهراء)
البيئة العمرانية والعمرانية	بيئة عمرانية ومعمارية تقليدية (المباني معبرة عن هوية معمارية وعمرانية وكذلك عن ثقافة وتراث مجتمع قديم)	بيئة عمرانية ومعمارية مخططة (السكنات الجماعية معبرة عن قوانين وتشريعات تحددها الجهات الرسمية)
العوامل المؤثرة على العمران	العوامل المادية (طرق الانشاء،الازقة والشوارع،والطرز العمراني والمعماري المستوحى من موروث عمران تبسة)	العوامل الغير مادية (هي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تظهر في شكل برامج رسمية مثل البرامج السكنية)
مجتمع الدراسة	مجتمع مزيج بين النمط التقليدي والنمط المعاصر اذ ان تطوره وعصرنته تراعي دائما الجانب الاجتماعي والثقافي والتراثي التقليدي	مجتمع سائر في طريق العولمة المعاصرة خاصة في الجانب العمراني اذ ان جل تصميمات العمرانية والمعمارية مستوحات من التصميم الاوروبي
اسلوب المشاركة	مشاركة شعبية عن طريق ابداء الراي وتقديم الاقتراحات بين مكونات واطياف المجتمع المدني بكافة شرائحه سواء اناث ذكور مثقفين غير مثقفين...من خلال استبيان	

المصدر: معالجة شخصية للطلبة

7- النتائج والتوصيات:

7-1- النتائج :

- فشل تقريبا جل البرامج السكنية في إضفاء صورة حقيقية توجه وتحافظ على هوية المدينة الجزائرية
- إبتعاد وفشل كافة الأنماط السكنية المتمخضة من السياسة السكنية للدولة في إضفاء وتقديم خصوصية معمارية وعمرانية تحافظ وتحمي وتطور العمران الجزائري التقليدي
- بالرغم من الخصوصية المعمارية والعمرانية لمدينة تبسة بشكل خاص والمدينة الجزائرية بشكل عام، إلا أنه وجدنا من خلال دراستنا التطبيقية
- ابتعاد المدينة الجزائرية عن هويتها وصورتها الحقيقية بسبب الإهمال المستمر لكل مكونات النسيج العمراني القائم
- عدم معرفة العناصر والخصائص العمرانية والمعمارية التي تمتاز بها جل المدن الجزائرية بشكل عام ومدينة تبسة بشكل خاص
- إلابتعاد وعدم الإهتمام بالأصالة في التصميم والتخطيط
- إن لغياب الوعي الثقافي مسؤولية كبيرة لما وصلت اليه المدينة الجزائرية من تخيط وتداخل كبير لمختلف كموناتها وتوجهاتها
- غياب وإنعدام مشاركة شعبية للمجتمع المحلي الجزائري في إرصاء وتطوير المدبنة الجزائرية في ظل التحولات التي تشهدها
- إن الهوية المعمارية والعمرانية تعتبر جزء لا يتجزأ من الهوية الثقافية للشعوب ، ومرتبطة بتشكيل هوية المكان وهوية الإنسان الثقافية
- شهدت مدينة تبسة كغيرها من المدن الجزائرية تحولاً جذرياً من واقعها التقليدي إلى واقع جديد يتسم بالحداثة والتجديد اثر بشكل سلبي على الهوية والخصوصية المعمارية والعمرانية المعمارية للمدينة.
- تحتفظ وتزخر مدينة تبسة بتراث معماري يتمثل فيما تحتويه من مباني ومنشآت أثرية وتاريخية فريدة ومميزة تتهدده مشاكل كثيرة تنذر بفقدانه لهويته واندثاره.
- وجود تشكيل معماري تقليدي بمدينة تبسة غنى بمفرداته وتكويناته المعمارية والعمرانية .
- عدم الاهتمام بالطابع المعماري التقليدي لمدينة تبسة، وعدم الاستفادة من المفردات والخصوصية المعمارية والعمرانية التقليدية في الحفاظ على هوية المدينة

- ان غالبية المباني الحديثة وخاصة السكنات الجماعية في مدينة تبسة لاترتبط بالطابع المحلي التقليدي للمدينة وذلك بفعل نقل وإستحداث تفاصيل وخصوصيات معمارية وعمرانية حديثة منقولة من تصاميم وحضارات غربية
- يجب التخلي عن التبعية الفكرية للثقافة الغربية والناتجة عن ولع المعماريين والمهيئين والمستثمرين بأنماط عمرانية ومعمارية مستوردة وغربية وبعيدة عن الطابع المحلي
- فشل سياسة الدولة في سن قوانين وإشتراطات مرجعية خاصة تهدف إلى الحفاظ على الهوية المعمارية والعمرانية وذلك بإهمال تشكيل طابع عمراني ومعماري لكل منطقة نابع من هويتها وبيئتها وثقافتها

7-2- التوصيات:

7-2-1- التوصيات العامة:

- ينبغي تطوير إدارة القطاع السكني و رفع كفاءته الإنتاجية و إزالة الصعوبات و القيود الإدارية و الفنية التي تعوق الانطلاقة حتى يتحمل المسؤولية اتجاه مشكلة السكن و محاربة الآفات الإجتماعية و الفساد الذي يسببه قصور هذا القطاع عن أداء الدور المطلوب.
- دعم شركات المقاولة العامة و تحريرها من القيود و اللّوائح التي تعوق انطلاقها للتصدي لمشكلة السكن .
- تطوير و تشجيع القطاع الخاص في المساهمة في تنمية القطاع السكني و ذلك بتقديمه للتسهيلات الممكنة في العمليات الاستثمارية المتمثلة في الطرق و السياسات و وسائل التمويل المختلفة من شأنه أن يوفر جزء كبير من الاحتياجات السكنية .
- توظيف التراث بشكل تكاملي في شتى جوانبه الطبيعية والثقافية والعمرانية كمورد اقتصادي ضمن خطط التنمية المستدامة.
- تكامل دور التراث العمراني في التنمية الوطنية الشاملة بشكل عام، والتنمية السياحية والعمرانية والمعمارية بشكل خاص.
- إشراك المجتمعات المحلية في برامج المحافظة التراث العمراني، ومشاريع تشغيلها، وإيجاد الصيغ الملائمة لذلك في البلدان الإسلامية للاستفادة من فوائد ومزايا إعادة تأهيل مباني التراث العمراني، وتوظيفه في الاستخدامات السكنية، والسياحية، والثقافية.

- العمل على تكامل دور الحكومات والمؤسسات الداعمة والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي في مجال تنمية التراث العمراني، والتوعية بالأهمية الثقافية والاقتصادية للتراث العمراني بين المؤسسات الحكومية لتفعيل مشاركتها في تسهيل الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على مناطق التراث العمراني واستثمارها .
- توعية القطاع الخاص بأهمية المشاركة في المحافظة على التراث العمراني وإعادة توظيفه، وجعل ذلك ضمن أولوياته في مجال المسئولية الاجتماعية، ومن ذلك دعم الجمعيات المحلية للمساهمة في التنمية، ودعم المؤسسات التعليمية في مجال المحافظة على المباني التراثية وإعادة توظيفها .
- الحد من توسع المدن على حساب المناطق التقليدية، وأهمية التأكيد على دراسة تلك المناطق باعتبارها مناطق ذات طبيعة خاصة، يتم إعادة تأهيلها أخذا بعين الاعتبار متطلبات الأصالة والتكامل والأبعاد الوظيفية الاقتصادية الراهنة.
- تحفيز المجتمعات المحلية مالياً وفنياً لتطوير وترميم مباني التراث العمراني.
- الحد من التدخل أو إحداث أية تغيرات تأثر سلبياً في المباني التراثية والنسيج العمراني، والتأكيد على أن يُنص على ذلك في الأنظمة الخاصة بالبناء والتطوير.
- الالتزام باستخدام المواد التقليدية المستخدمة في المبني التراثي وعدم استخدام مواد حديثة إلا في أضيق الحدود، بما يتماشى مع الوضع الأصلي للمبنى.
- توظيف المباني وإحياء الأسواق التقليدية ومراكز المدن (بوظائف اقتصادية ثقافية سياحية) ملائمة للموقع.
- دعم وتشجيع إقامة الجمعيات الحرفية، وتدريب وتأهيل الشباب للانخراط في المهن الحرفية التقليدية، وبث حرف جديدة بما في ذلك تشجيع إقامة مراكز التدريب في المواقع التراثية.
- التوعية بايجابيات "العمارة التراثية" ودورها في تحقيق متطلبات السكان واحتياجاتهم، وتوسع انتشارها في المجتمعات كبديل مستدام لنماذج البناء المعاصرة.

7-2-2-التوصيات على مستوى المهيئين والمعماريين :

- دراسة الجوانب السلبية التي قد تكون سببا في طمس هوية المجتمع المحلي المرتبط بأصالته
- محاولة التصدي للأثار السلبية للنموذج العمراني والمعماري الجديد المتمثل في المدن الجديدة التي تحوي على السكنات الجماعية مثل حي فاطمة الزهراء ،والذي يحمل تأثيرات على هوية المدينة الجزائرية

- على المهيئء أو المعماري أو المختص أن يكون ملما بتفاصيل ثقافتنا وهويتنا ومراعات ذلك في التخطيط والتصميم العمراني والمعماري
- يجب على المهندسين وخاصة أصحاب مكاتب الدراسات الإلمام بكافة الخصوصيات المعمارية والعمرانية للمدينة الجزائرية

7-2-3- التوصيات على مستوى الدولة والجهات الرسمية:

- تأخد عملية التنمية في الجزائر خطوات عديدة وتفرز مجتمعات في الاقاليم المختلفة منها المتميزة ومنها الذي ليس له هوية ولا يرتبط بأي شكل بالبيئة المحيطة، وفي إطار إصفاء هوية متميزة وطابع خاص لمجتمعنا المحلي يجب على المختصين بالمجالات المختلفة وخاصة مجال العمران والعمارة والتهيئة الإقليمية الأخذ في الإعتبار مايلي:
- يجب أن لا تكون برامج السياسة السكنية موجهة إلا للقضاء على أزمة السكن ، بل يجب أن تعمل على تطويرصورة المدينة الجزائرية فيإطار المحافظة على بعدها التاريخي خاصة في مجال التراث العمراني التقليدي
- يجب على الدولة والجهات الرسمية إطلاق برامج ونماذج سكنية تضمن المحافظة على الخصوصية المعمارية والعمرانية كنموذج مدينة تافيلالت فغرداية

الخاتمة العامة :

إن السياسة السكنية في الجزائر كانت ولا تزال تعتمد في مجملها على الدور الأساسي للدولة في الإنجاز والتسيير، بل تعدى في كثير من الأحيان دور الدولة إلى التدخل في البناء والترقية العقارية العامة مما أدى إلى زيادة حدة أزمة السكن تعقيدا، هذه السياسة التي برهنت على فشلها مع مرور الوقت وفشلت فشل ذريع في تحقيق أهدافها المنشودة على عدة مستويات بالرغم من الأموال الباهضة التي صرفت على هذا القطاع عبر مختلف المخططات التنموية .

لقد عرفت السياسة السكنية في الجزائر عجز ذريع على أكثر من مستوى، فهذا العجز والفشل إمتد حتى إلى التأثير على المدينة بصورة أكبر عبر مختلف البرامج والأنماط السكنية المختلفة التي كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى السكان، وبالدرجة الثانية إلى المدينة الجزائرية حيث أن هذه البرامج عبر مختلف صيغها لم تهتم لابتاريخ وتراث وهوية المدينة الجزائرية ولا حتى بالخصوصية المعمارية والعمرانية التي تزخر بها معظم المدن الجزائرية المستمدة من تراص وتعاقب الحضارات العديدة على مر الأزمنة والعصور الماضية .

إن السياسة السكنية في الجزائر هي عبارة عن هوية موجهة بالنسبة للمدينة التي تشكل طابع عمراني ومعماري متميز عن طريق جملة مرافقها المختلفة من مساكن وتجهيزات وبنى تحتية تمنحها هوية خاصة ومميزة تأثر في تنمية الترابط الإنساني والإجتماعي والإقتصادي والسياسي بين المدينة وسكانها .

لم تستطع مدينة تبسة بشكل عام والمدينة الجزائرية بشكل خاص في المحافظة على الهوية وعلى الخصوصية العمرانية والمعمارية التقليدية لغاية الوقت الحاضر، رغم بساطة وتناسق مكونات النسيج الحضري العمراني للمدينة الجزائرية الذي إشتهر بموروثه الكبير والغني من المباني والمفردات المعمارية والعمرانية المستمدة كما قلنا سابقا من تاريخ وتراث الحضارات السابقة، فرغم العصرنة العمرانية والمعمارية الموجودة في الوقت الراهن ،إلا أن المدينة الجزائرية مازالت تعاني من أزمة فقدان للهوية وللمعالم المعمارية الحديثة التقليدية.

وإن من أهم ما توصلنا إليه من خلال دراستنا هي أن السياسة السكنية المنتهجة في الجزائر بشكل عام كانت من بين أبرز المسببات الرئيسية في تفاقم أزمة المدينة الجزائرية التائهة بين المحافظة على إرثها وتركتها المعمارية، وبين الحداثة والجمالية المعمارية والعمرانية التي تدعو إليها مثل هذه السياسات التي هي مستوحات أصل من تصاميم غريبة بعيدة عن توجهات وصورة المدينة الجزائرية

وفي الأخير إن لدراستنا لموضوع السياسة السكنية وهوية المدينة الجزائرية لا تعدو في الحقيقة إلا محاولة متواضعة للبحث في تطورات السكن وهوية وصورة المدينة الجزائرية، من خلال توظيف وإستخدام المعلومات والمعطيات المتوفرة ، لذا فإن الدراسة لايمكن أن تلم بكل زوايا الموضوع الواسع النطاق، لهذا حاولنا الإجابة عن بعض الإشكاليات أو التساؤلات بما هوا متوفر من معطيات وتحاليل ونظريات

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المصادرباللغة العربية:**

أولا: الدورات العلمية والمجلات والملتقيات :

– منى عبد الغفار،الهوية المعمارية والعمرانية،نظريات العمارة،كلية الفنون الجميلة،العدد رقم 02 مصر،2015

– حسن حنفي، ثقافة الهوية العربية بين العولمة والخصوصية، الفكر السياسي، العدد رقم 05،مصر،2014

– ياسر محجوب،هوية المدينة العربية،المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية،العدد5،قطر،2016

– رمضان الطاهر ابو قاسم،النمط المعماري والهوية المعمارية،مجلة المراث، العدد5،ليبيا،2010

– علي بن سالم باهمام،اهمية الهوية العمرانية والمعمارية،المجلة الاقتصادية،العدد 105،الرياض،ماي 2011

– فوزي بودقة ، وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني ، مجلة انسانيات، العدد 44–45 – السنة 2009 .

– لؤي يرسي، مدن جديدة تتمدد،مجلة التحرير، العدد18،الجزائر 2016

– امين لونيسي،الجزائر تعيش مخاض تمدد مدن بلا هوية،مجلة الحياة،العدد 159،الجزائر،2016

– محمد أوسمةٍ، 2014 سنة رفع التحدي للقضاء على أزمة السكن في الجزائر،مجلة التراث الثقافي،العدد 69، الجزائر،2014

– ذير كريمي، 2.2مليون سكن في إطار البرنامج الخماسي 2010 –2014 ،المسار العربي،العدد 136،الجزائر،2014

– محمد بلقاسم حسن بهلوم، سياسة تخطيط التنمية و إعادة مسارها في الجزائر ، الجزء (2)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999

– غالب سليمة، استراتيجية بناء وتشييد السكنات ، مدونة العمران، العدد 15 ،الجزائر،2009

– عبد القادر بلطاس، استراتيجية تمويل و السكن في الجزائر،2007

ثانيا:رسائل ومذكرات البحوث

– خلود حسن عبد اللطيف عزيز،تاثير الهوية والثقافة عبر السلوك داخل الفراغات العمرانية، مذكرة ماجستير،جامعة القاهرة

– محي الدين العنسي،توظيف خصائص العمارة التراثية في العمارة المعاصرة مدينة كوكبان،مذكرة ماجستير،جامعة صنعاء

– رياض تومي ، أدوات التهيئة والتعمير واشكالية التنمية الحضرية ، مدينة الحروش نموذجا ، ماجستير علم الاجتماع الحضري ،جامعة قسنطينة 2006 .

– رفيقة سنوسي–أدوات التهيئة والتعمير بين التشريع والتطبيق دراسة حالة مدينة باتنة –ماجستير هندسة معمارية –جامعة باتنة–2011

– عبد العزيز عقاقبة ،تسيير السياسة العمرانية في الجزائر مدينة باتنة نموذجا،رسالة ماجستير علوم سياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010

– مزوري كاهنة ، مدى فاعلية قوانين العمران في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية بالجزائ،ماجستير علوم قانونية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012

– معمري يمينة، آلية تمويل المشاريع السكنية في الجزائر، بحث لنيل شهادة ليسانس في فرع المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الجزائر، 2003/2002

– بوخاري جمال الدين،اصلاح السياسة العامة للسكن في الجزائر، مذكرة ماستر،قسم علوم سياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة

– زيتوني نوال،انتاج السكن في ظل إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير،قسم تهيئة عمرانية ،جامعة منتوري،قسنطينة،2002

– علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تهيئة المجال،جامعة منتوري قسنطينة،2016

– عبد الغني جحيش،تهيئة منطقة سكنية تجارية،مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة،جامعة المسيلة،2007

– كاتب وليد ، التحسين الحضري في مدينة تبسة، مذكرة ماستر،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2015

– جموعي رزقي،اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري،مذكرة ماستر،جامعة العربي بين مهيدي أم البواقي2016

ثالثا: وثائق والتشريعات الرسمية

– الامر رقم 26/74 مؤرخ في1974/02/20 يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات المادة 03.

– الجريدة الرسمية رقم 48 الصادرة في 13 أوت 2003

– المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية تبسة 2008

– الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ONS

– الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره ، دليل حول صيغة البيع عن طريق الإيجار

– وزارة السكن ، تقرير حول حصيلة السكن الريفي للثلاثي لعام 2002 ، سبتمبر 2002

– المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة السكان و الحاجات الاجتماعية، تقرير حول السكن الاجتماعي، دورة أكتوبر 1995

❖ مصادر الأنترنت:

1- https://digiurbs.blogspot.com

2- http// mawdoo3.com

3 - https://ar.wikipedia.org/wiki/

4–موقع وزارة السكن والعمران http//www.mhu.gov.com

5–مجمع عمرانت، www.omranet.com

6– موقع الجريدة الرسمية الجزائرية www.joradp.dz

❖ المراجع الأجنبية:

−Ministère de l'habitat ,recueil de textes législatives , octobre 1999

−A. BRAHIMI, L'économie Algérienne hier à demain défit enjeux, édition Dehleb Alger, 1991

−Jean Paul LACAZE, Les politique du logement, édition Flammarion, Paris, France, 1997

− LABOUSSINE Qasmi, Cise de l'habitat et perspective de co-développement avec les pays de Maghreb édition Punblised, Paris,France, 1987

−Rachid HAMIDOU, Le logement un défit, Alger, 1988

−AIT AMMAR Karim, Le financement de la construction de logement en Algérie, mémoire fin d'étude, école national d'administration, 2001

الـــــفـــــهـــــارس

فـهـرس الـجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	توزيع الإستثمارات في الخطة الرباعية الثانية 1974 – 1977	**18**
الجدول رقم (02)	البرامج السكنية المبرمجة و المحققة خلال مرحلة المخططين	**20**
الجدول رقم (03)	تطور معدلات شغل السكن للسنوات 1966–1977–1987	**22**
الجدول رقم (04)	برنامج السكنات التطورية (التساهمية) لفترة 1995 – 2000	**32**
الجدول رقم (05)	أهم الأحياء والقطاعات العمرانية	**88**
الجدول رقم (06)	التطور السكاني (1870–2008)	**93**
الجدول رقم (07)	توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات	**98**
الجدول رقم (08)	توزيع السكن حسب نوعه عبر القطاعات	**99**
الجدول رقم (09)	نتائج تقاطع العينات	**131**
الجدول رقم (10)	نتائج تقاطع العينات	**131**
الجدول رقم (11)	نتائج تقاطع العينات	**133**
الجدول رقم (12)	نتائج تقاطع العينات	**133**
الجدول رقم (13)	نتائج تقاطع العينات	**135**
الجدول رقم (14)	نتائج تقاطع العينات	**135**
الجدول رقم (15)	نتائج تقاطع العينات	**137**
الجدول رقم (16)	نتائج تقاطع العينات	**137**
الجدول رقم (17)	المقارنة بين منطقتي الدراسة	**138**
الجدول رقم (18)	المقارنة بين صفات منطقة الدراسة	**139**

فـــهـــرس الأشـكـــال والـــخـــرائـــط

الرقم	عنوان الشكل والخريطة	الصفحة
الخريطة رقم (1)	:الموقع الجغرافي لمدينة تبسة	81
الخريطة رقم (2)	الموقع الإداري لمدينة تبسة	82
الخريطة رقم (3)	خريطة الموضع	83
الخريطة رقم (4)	الانحدارات في مدينة تبسة	85
الخريطة رقم(5)	خريطة جيوتقنية لمدينة تبسة	86
الخريطة رقم(6)	القطاعات العمرانية في مدينة تبسة	89
الخريطة رقم(7)	مراحل التطور العمراني لمدينة تبسة	92
الشكل رقم (01)	عملية تشكل الهوية	44
الشكل رقم (02)	اشكال هوية المدينة	45
الشكل رقم (03)	مستويات الهوية	46
الشكل رقم (04)	علاقة أنواه الهويات تجاه بعضها	47
الشكل رقم (05)	تصنيف الهوية المعمارية والعمرانية	56
الشكل رقم (06)	تطور التعداد السكاني من سنة 1830 إلى 2018	95
الشكل رقم (07)	معدل نمو السكان من سنة 1870إلى سنة 2008	95
الشكل رقم (08)	توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات	98
الشكل رقم (09)	توزيع المساكن حسب القطاعات	100
الشكل رقم (10)	نسبة الجنس للعينة	114
الشكل رقم (11)	نوعية السكن في عينة	114
الشكل رقم (12)	واجهة السكن منطقة مركزالمدينة	115
الشكل رقم (13)	ما ذا تعبر واجهة البيت	116
الشكل رقم (14)	يمثل تاثير المزيج العمراني لتبسة على الهوية	117
الشكل رقم (15)	هوية مدينة تبسة	118
الشكل رقم (16)	الاضافة المقدمة من خلال برامج سكنية	118
الشكل رقم (17)	النمط العمراني السائد في مدينة تبسة	119
الشكل رقم (18)	يبين نوعية جنس مجتمع الدراسة الثاني	122
الشكل رقم (19)	الفئات العمرية للعينة المدروسة	123
الشكل رقم (20)	تصميم الداخلي للمنزل في منطقة الدراسة	124
الشكل رقم (21)	تصميم الداخلي للمنزل في منطقة الدراسة	125
الشكل رقم (22)	الخصائص الرئسية العمرانية في حيك	126
الشكل رقم (23)	هوية مدينة تبسة	127

الشكل رقم (24)	يمثل تاثير المزيج العمراني لتبسة على الهوية	128
الشكل رقم (25)	الخصوصية المعمارية والعمرانية لمدينة تبسة	129
الشكل رقم (26)	تقاطع العينات بحي فاطمة الزهراء	130
الشكل رقم (27)	تقاطع العينات بمركز المدينة	130
الشكل رقم (28)	تقاطع العينات بحي فاطمة الزهراء	132
الشكل رقم (29)	تقاطع العينات بمركز المدينة	132
الشكل رقم (30)	تقاطع العينات بحي فاطمة الزهراء	134
الشكل رقم (31)	تقاطع العينات بمركز المدينة	134
الشكل رقم (32)	تقاطع العينات بحي فاطمة الزهراء	136
الشكل رقم (33)	تقاطع العينات بمركز المدينة	136

فـهـرس الصـور

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
صورة رقم (01)	ازقة قصر تافيلالت	39
صورة رقم (02)	المظهر الخارجي للقصر	39
صورة رقم (03)	مسجد يجسد نمط العمارة الاسلامية	50
صورة رقم (04)	مسجد الامير عبد القادر –قسنطينة–	50
صورة رقم (05)	اهرامات الجيزة مصر	51
صورة رقم (06)	العمارة القديمة صنعاء	51
صورة رقم (07)	العمارة الهندية	51
صورة رقم (08)	برجي مركز التجارة العالمي	57
صورة رقم (09)	حديقة الحوض المرصود	57
صورة رقم (10)	احياء قصر بني يزقن	58
صورة رقم (11)	قصر بني يزقن	58
صورة رقم (12)	تمثل الشكل العام للمدينة المرفئية	61
صورة رقم (13)	الشكل العام للمدن الاستعمارية	62
صورة رقم (14)	الشكل العام للمدن الصحراوية	63
صورة رقم (15)	مسجد كتشاوة –عمارة دينية–	64
صورة رقم (16)	مدينة القصبة ذات الطابع المعماري	64
صورة رقم (17)	كاتدرائية نوتردام دافريك 1872	65
صورة رقم (18)	نمط العمارة الاستعمارية	66
صورة رقم (19)	نمط العمارة الاستعمارية	66
صورة رقم (20)	مقام الشهيد ابرزمعالم الجزائر	67
صورة رقم (21)	طرازمعماري معاصرمدينة وهران	67
صورة رقم (22)	المسجد الاعظم الجزائر العاصمة	67
صورة رقم (23)	مدينة الجزائر إبان العهد العثماني	69
صورة رقم (24)	مدينة الجزائر إبان العهد العثماني	69
صورة رقم (25)	السور البيزنطي	78
صورة رقم (26)	معبد مينارف	79
صورة رقم (27)	لبازيليك	79
صورة رقم (28)	تبين برنامج sphnix	111
صورة رقم (29)	موقع مركز مدينة تبسة	113
صورة رقم (30)	بيين موقع مجال حي فاطمة الزهراء	121

الـمـلاحـق